

انتقال القوة من الغرب إلى الشرق

إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي

عبد القادر دندن

انتقال القوة من الغرب إلى الشرق

إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي

تأليف:

عبد القادر دندن





النسخة الأولى: ديسمبر/كانون الأول 2023م-1445هـ



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljaeera.net

التجهيز وتصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

"وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"

آل عمران، الآية 140

المحتويات

مقدمة

امتاز هيكل النظام الدولي دومًا بالتغير وعدم الاستقرار، وخلال ذلك لا يلقى سلم تراتبية القوى دومًا إجماعًا خاصة من قبل الفاعلين غير الراضين عن الوضع الهيكلي لتوزيع القوة على المستوى الدولي، لذلك تبرز مظاهر الاحتجاج وعدم الرضا من طرف تلك القوى في البداية، ثم تنتقل تلك المظاهر إلى مستوى آخر وهو مستوى التحرك للتأثير في التوازنات العالمية، وخلق وضع إستراتيجي جديد لخريطة القوى العالمية، ويعتبر النظام أحادي القطبية أكثر مظاهر توزيع القوى التي تلقى رفضًا وعدم تقبل تاريخيًّا، فيكون هناك دومًا سعي للخروج من دائرة الهيمنة الأحادية نحو نظام أقل حدة من حيث تمركز القوة، سواء من خلال نموذج ثنائي لتوزيع القوة أو نموذج تعددي. ويعد الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة أبرز مثال على هذه الوضعية، فانفراد الولايات المتحدة الأميركية بالقيادة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن محل قبول وإجماع عالميين، ولم تكد تمر سوى عشرية واحدة على التبشير الأميركي بنظام عالمي جديد، حتى بدأت مجموعة من القوى في إبداء تحفظها تجاه الهيمنة الأميركية، بل وبادرت إلى خلق هياكل جديدة وطرح مبادرات لتحدي الوضع القائم.

وهكذا حال القوة في العلاقات الدولية متأرجحة بين صعود وهبوط من طرف لآخر، والهيمنة الأميركية أصبحت محل مساءلة اليوم، ولم يعد حتى الكثير من المفكرين والخبراء الأميركيين يؤمنون بإمكانية تجسد حلم القرن الأميركي، بالنظر لما تشهده الساحة الدولية من صعود لعدد من القوى التي تمتلك مقومات تؤهلها لأن تشكل تصورها الخاص لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، مدعومة في نفس الوقت برفض كبير من طرفها لمنظور الهيمنة الغربي السائد. وتتعالى أقوى الأصوات الرافضة للوضع القائم من جهة الشرق؛ حيث تقع مجموعة من القوى التي حققت طفرات هائلة اقتصادية وتكنولوجية وحتى عسكرية، تعززها رؤاها وتصوراتها الإستراتيجية الجديدة لما ينبغي أن يكون عليه هيكل القوة عالميًّا، ويزيدها ماضيها الحضاري العريق وإرثها الثقافي الثري قوة وعنفوانًا، ففي الشرق عمومًا تكمن أعرق الحضارات الإنسانية تاريخيًّا

سواء في الصين أو الهند أو اليابان ومصر وبلاد فارس وما بين النهرين والعالم الإسلامي وغيرها، ويحظى الشـرق الآسـيوي حاليًّـا بديناميكيات القوة الأكثر بـروزًا، منتشـيًا بحيوية ديمغرافية حملت معها ملاييـن الأيدي العاملة المؤهلة والعقول المبدعة والخلاقة، ما جعله يتطلع لاسـتعادة مكانته الريادية التاريخية، وكسـر حلقة الانقسام الكبير الأولى التي حققها الغرب بفضل ثورته الصناعية، وإعـادة كتابـة تاريخ جديد تتخلص فيه قوى المنطقة من الإذلال الذي عاشـته على يد القوى الاسـتعمارية الغربية، ولتكون مرة أخرى قوى قائدة وسـيدة لا تابعة ومغلوبة على أمرها.

وهناك من يعتبر الحيوية المسـجلة في مسـار مساءلة وإعادة ترتيب البيت العالمي من طرف بعض القوى الآسيوية في أغلبها، ليست صعودًا بقدر ما هي عودة لقوى اختبرت سـابقًا وعلى مدار تاريخها معنى القوة والريادة في حدود العالـم القديم المعروف حينها؛ حيث كوَّنت تلـك القوى دولاً وإمبراطوريات متسـعة الانتشـار، مثل إمبراطوريات الصين وفارس والهند على سبيل المثال، كما أنها كانت رائدة في المجالات السياسـية والعسـكرية والعلمية والعمرانية. وقـد يتفاجـأ البعض من أن تفوق بعض تلـك القوى على نظيراتها الغربية كان مسـتمرًّا إلى حدود 200 سـنة فقط من الوقت الحاضر خاصة الصين والهند، كما شـكَّلت روسـيا منذ تحولها إلى إمبراطورية أحد أضلاع نظام توازن القوى الأوروبي والعالمي السـائد في القرنين الثامن عشـر والتاسـع عشر، ولم يكن انهيار روسـيا القيصرية تحت وطأة ضربات البلاشـفة سوى فترة انقطاع قصيرة عـن المسـرح العالمي، لتعـود أقوى من ذي قبل في ثوب الاتحاد السـوفيتي الشـيوعي، ثم تنتفض مجددًا تحت اسم روسـيا الفيدرالية منذ تولي "فلاديمير بوتين" بالخصوص لعهدته الرئاسية الأولى، وتبني تعريف وتوصيف ومنح هوية غير غربية لروسـيا على نطاق واسع لدى الإستراتيجيين والسياسيين والمفكرين الروس مثل "ألكسـندر دوغين" و"يفغينـي بريماكوف"، وحتى نظرائهم الغربيين أمثـال "صامويـل هنتنغتون"، لذلـك ليس غريبًا أن تتبنى الـدول الوريثة لتلك الإمبراطوريـات فـي الوقت الحالـي نزعة تمردية على هيكليـة النظام الدولي المهيمَن عليه أميركيًّا، حتى وإن كانت تلك النزعة نسبية ومختلفة من دولة إلى

أخرى، حيث لا يمكن مقارنة نزعة الهند الأقل حدة بنزعة الصين وروسيا الأكثر بروزًا وحتى تطرفًا في بعض الأحيان.

غير أن الحاصل هو أن حالة عدم الرضا سائدة بين تلك القوى بغضِّ النظر عن التفاوتات المشار إليها حول مدى حدتها. وحتى اليابان التي تمتاز بتحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، يبقى لديها ماض توسعي في آسيا، وكانت إحــدى أكبر الإمبراطوريات إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وهناك نزعة قومية تتصاعد وتدعو لاستعادة الأمجاد اليابانية، والتخلص من القيود الدستورية المفروضة عليها منذ هزيمتها في الحرب الثانية الكبرى، وما كتاب "اليابان التي تســتطيع أن تقول لا" للكاتب "شينتارو أوشيهارا"، سوى عينة عن صورة اليابان الســاعية للانعتاق من الســطوة الأميركية ولو بعد حين. لكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن قوى الشرق الصاعدة أو العائدة، لا تزال بعيدة عن تشكيل كتلة أو توجه بمثل تماسك وترابط الكتلة الغربية المتمحورة حول واشنطن، ولكن برغم الاختلالات في وحدة وتكامل الرؤى الإستراتيجية لتلك القوى وخاصة الصين وروسيا والهند، باعتبارها الثلاثي الذي يقود جهود ودعوات تغيير النظام الدولي منذ تبني فكرة المثلث الإستراتيجي لـ "يفغيني بريماكوف"، إلا أنه يجب التأكيد على أن اعتناق الافتراض القائل بتشكل كتلة مُتَحَدِّية مضادة لتلك الغربية، إنما ينبنــي على قواعــد على قدر من الصلابة والتجلي بشــكل واضح للعيان على المستوى العالمي، فمؤشرات وأرقام التفوق والصعود الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والتجاري لتلك القوى لا تكذب، وتعترف بها حتى الدوائر الإستراتيجية والأكاديمية والعلمية وكذلك الشعبية في الغرب، ونشاطات وأعمال المؤسسات السياســية والمالية التي أنشــأتها تلك الدول وجعلتها مجال تفاعل خاصًّا بها، تشغل الرأي العام والإعلام العالمي والدوائر الأكاديمية وحتى دوائر صنع القرار في الغرب بشكل كبير ولم يعد ممكنًا تجاهلها، كما أن الخطاب السياسي السائد علــى أعلى المســتويات لدى قادة تلك القوى، لا يخلــو من التحدي الصريح لهيــكل القوة المهيمن الذي تعتليه القــوة الأميركية، ورفض القيم والمنطلقات الغربية الســائدة إســتراتيجيًّا وسياســيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، ومهاجمة المؤسسات المســيطرة عالميًّا في النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية والسياســية، التي تخدم الأجندات الأميركية والأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أهميــة الكتاب: لعل التوقيت الذي يصدر فيه مثل هذا العمل من العوامل التــي تمنحه الأهمية اللازمة والمســتحقة، فمن الضــروري خصوصًا في بيئتنا الأكاديمية والثقافية العربية)وحتى في الأوساط العامة غير المتخصصة(، صدور كتــاب يمكنه (ولو بقدر قليل) توفير فهم وقراءة وتحليلات مبنية على خلفيات متعددة للتحولات الدولية الجارية والمتسارعة، وحتى إن لم يكن كفيلاً بالإجابة عن كل الأســئلة التي تتبادر إلى الذهن كلما جاء ذكر موضوع القوى الصاعدة وانتقال القوة عالميًّا، ولكن مجرد طرحه للأســئلة المطلوبة في هذا الســياق، ومحاولتــه معالجة الإشــكالات المطروحة في موضوع بمثــل هذا التعقيد، قد تكون كافية كبداية لكتابات لاحقة ولطرح ومحاولة فهم أسئلة وتطورات أخرى متلاحقة بهذا الصدد.

يأتــي هذا الكتاب في مرحلة مفصلية من تاريخ ومســار العلاقات الدولية وصيرورة النظام الدولي، يميزها بروز ما يمكننا تسميتها بخطابات متعددة لكنها متقاربة في ســياقها العام، مثل "خطاب الصعود" الذي يتصل ببروز قوى دولية متَحَدِّيــة للوضع القائم، و"خطاب التراجع والأفول" الذي يتزعمه كتَّاب غربيون ينذرون بتفكك وشيك لعرى الغرب الثقافية والمادية التي منحته قوته لأزيد من قرنين ماضيين، فقد بدأ مع العشرية الأولى لهذا القرن التبشير من جهة بصعود الصيــن، كأول ملامح بروز قوى صاعدة مســتعدة لمزاحمة الولايات المتحدة وحلفائها عالميًّا، لتتبعها قوى أخرى مثل روسيا والهند، وقوى في نطاقات إقليمية حديثــة عهد بالقوة مثل البرازيل في أميــركا اللاتينية وجنوب إفريقيا في القارة السمراء، ودول أخرى آسيوية بالخصوص تميزت بعطائها الاقتصادي والإبداعي والإنتاجي، مثل اليابان والنمور الآســيوية ودول الآسيان بشكل عام. ومن جهة أخرى ســاد في الاتجاه المعاكس خطاب يمكن وصفه فلســفيًّا بالتشاؤمي، لأنه يرى في صعود دول مثل الصين وقوى أخرى انتقاصًا من قوة الغرب وديمومة حضارتــه، خاصــة إذا تضافر ذلك مع عوامل ضعف وتهالك داخلية تعاني منها المجتمعــات الغربيــة، وهو ما برز في مؤلفات عميقة لكتَّاب غربيين تنتقد القوة الأميركية والقيم الغربية، وتحذر من تراجع وشيك وتدهور حاد في الغرب قيميًّا وفكريًّا قبل أن يكون ماديًّا وعسكريًّا أو اقتصاديًّا.

ولا ينفصل فهم واستيعاب التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي،

عن واقع ومستقبل المنطقة العربية بشكل عام، فما يمكن أن يشهده العالم من تحولات في تراتبية القوة في مستوى أعلى، سيكون له بالتأكيد انعكاساته على الأقاليم والنطاقات الجغرافية الأدنى وعلى رأسها المنطقة العربية، ولذلك فضرورة مثل هذا العمل تتجلى في السعي نحو توفير فهم واستيعاب كبيرين للزلزال العظيم الذي يمكن أن يشهده العالم في حال تغيرت موازين القوى مستقبلاً لصالح قوى الشرق، مع ما يعنيه ذلك من ضرورات التكيف والتموضع بالشكل اللائق للاستفادة من الوضع الجديد، ورسم شبكة علاقات وتحالفات بديلة تراعي مصلحة شعوب المنطقة ودولها، وتقليل حجم الصدمة والارتباك الذي يمكن أن يصيب منطقة معروفة أصلاً بهشاشتها تجاه المتغيرات الإقليمية والعالمية.

الأهداف: انطلاقًا من الأهمية التي يسعى هذا العمل لاكتسابها، فإنه يحمل على عاتقه كذلك تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات النظرية والعملية على النحو التالي:

- التعريف بنظرية انتقال القوة من حيث فلسفتها ومنطلقاتها، وكيفية توظيفها لفهم وتفسير عملية انتقال القوة في الواقع الدولي.
- الوقوف على مجريات عملية انتقال القوة التي يشهدها النظام الدولي حاليًّا، ومعرفة أهم أسبابها ومحركاتها والقوى الفاعلة فيها.
- رصد أهم مؤشرات ومظاهر ودلائل تراجع الغرب وصعود الشرق.
- تحليل مختلف المبادرات والهياكل الجديدة التي تستحدثها قوى الشرق وعلى رأسها الصين وروسيا، لتحقيق رغبتها في تغيير هيكل النظام الدولي فعليًّا.
- الوقوف على أهم العراقيل والعقبات ذات الطبيعة المختلفة التي تواجه هذا المسعى.

مراجعة الأدبيات: تزخر المكتبات العالمية بسيل كبير من الكتابات المتعلقة بفلسفة وتاريخ ومنطلقات ومعطيات وتحليلات قضية انتقال القوة وتداولها على المستوى العالمي؛ حيث يسود الاتفاق بأن القوة ليست في حالة ثبات وسكونية، بل تعرف ديناميكية وحركية وانتقالاً من فاعل لآخر ومن منطقة إلى أخرى، وحظي الافتراض القائل بإمكانية حدوث انتقال للقوة من الغرب إلى الشرق وفقًا

لمؤشـرات ودلائل مادية وفلسـفية وتاريخية متماشية مع السنن الكونية للتحول وعدم الثبات، باهتمام كبير من مجموعة من الأسـماء الثقيلة والمعروفة بقيمتها العلمية والفكرية المعتبرة، وبسـبب العدد المعتبر من الكتابات في هذا المجال سنعرض في هذا العنصر فقط لأهم الأدبيات التي أسهمت في التأصيل لموضوع هـذا الكتـاب وتحليله، من خلال جملة من المؤلفات التي تعود لكتَّاب غربيين وغير غربيين، لكننا اقتصرنا على انتقاء أهم الإسـهامات في هذا الموضوع منذ عقد التسـعينات من القرن العشـرين إلى يومنا هذا، وذلك لحداثتها ولارتباطها أكثـر بالتطورات الجارية، وعـدم التركيز على الأدبيات الأقدم التي ظهرت منذ نهاية القرن الثامن عشـر إلى بدايات القرن العشرين، على رغم أهميتها بدورها وجوهرية ما تحمله من دلالات، ومن بينها مثلاً أعمال "أوزوالد شبينغلر" و"بول كينيدي" والتي لجأنا إليها بدورها في صياغة مضمون هذا الكتاب، لتضم مراجعة الأدبيات القائمة التالية:

* الكتاب الشـهير لصامويل هنتنغتون صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي"(The Clash Of Civilizations And The Remaking Of World Order)، الـذي بدأ في شـكل مقال ضمن مجلة فوريـن أفيرز الأميركية، سـنة 1993، ثم صدر في شـكل كتاب، سنة 1996، بعد الضجة التي أثارها المقال، ويعد "صامويل هنتنغتون" من الكتَّاب الأوائل الغربيين والأميركيين تحديـدًا الذين دقـوا ناقوس الخطر بشـأن مكانة الغـرب، وفنَّد أطروحة "فرانسـيس فوكوياما" حول نهاية التاريخ، وجـادل على العكس من ذلك بأن الغرب سـيدخل صراعات أخرى ذات طابع حضاري أساسًـا، مع كتل وقوى حضارية أخرى متباينة عنه، كما أنها تحظى بمستويات قوة ديمغرافية وعسكرية واقتصادية متنامية بمقابل تناقص قدرات وإمكانات الغرب في هذه المجالات، وقدَّم دلائل ومؤشرات عديدة على هذا التراجع، وكان "الواقعي الصالح" كما يصف نفسـه "جون ميرشـايمر" قد انتقد أطروحة "هنتنغتون" لمنطلقهـا الحضاري والثقافي، أولًا، ولقولهـا، ثانيًا، بتراجع الغرب وتآكل قوته في الوقت الذي تكسب فيه قوى أخرى نقاطًا على حسابه.

* كتاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي" (The Idea Of Decline In Western History)، بعد سنتين فقط من صدور كتاب "هنتنغتون" المذكور

أعلاه، أتحـف الأميركي "آرثـر هيرمان" العالم بكتابه الـذي يتتبع تاريخيًّا وفلسـفيًّا الأفكار والفلسـفات والمقولات المتوقعة والمفسرة لاضمحلال وتراجع الغرب، مركزًا على التفسيرات المنتمية للتشاؤمية الثقافية والتشاؤمية التاريخيـة، والتـي يختلف كل منها في توقع أسـباب التراجـع أو الزوال المنتظـر، والذي يتأرجح ما بين عوامل داخليـة من قلب الحضارة الغربية ذاتها، وعوامل خارجية يقف وراءها أعداء غير غربيين (البرابرة)، ناهيك عن تفسيرات أخرى لمختلف المفكرين والفلاسفة الغربيين الذين جذبتهم هذه الفكرة، وهو يشكِّل أرضية فلسفية وتاريخية لا غنى عنها لتحليل الموضوع وفق أرضية فكرية أكثر عمقًا وصلابة.

* كتـاب "مـوت الغرب" (The Death Of The West) للكاتب الأميركي، باتريـك جوزيف بوكانن، الصادر عام 2001، يرسـم صورة سـوداوية عن مسـتقبل الغرب لاسـيما في ظل الأزمة الديمغرافية لتناقص عدد السكان، التي تهدد بانقراض أمم غربية مسـتقبلًا إن تواصلت وتيرة النمو السـكاني علـى ما هي عليه، وتأثير ذلك على القوة الاقتصادية لتلك الدول، والتَّفتت الاجتماعي في الغرب وتلاشـي قيم الأسـرة بشـكل متسـارع، والعواقب الوخيمة لذلك في مواجهة قوى آسـيوية بالأساس وأخرى غير آسيوية ذات حيوية ديمغرافية، ولا تزال متماسكة اجتماعيًّا وقيميًّا.

* كتاب "الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسـطح؟" للألماني، جابور شـتاينجارت، والـذي نصفه بالكتاب الملحمي لأمرين إثنين، أولهما: شجاعته في التطرق للموضوع عام 2006، حين كانت العولمة في ذروتها، وصعود الصين لم يأخذ بعد الزخم المعروف حاليًّا، كما أن روسيا كانت لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية، ومخلفات حقبة "بوريس يلتسين" لخليفته "فلاديمير بوتين"، ومع ذلك استشعر الخطر القادم وحتمية التغيير على المسـتوى الدولي، وثانيهما: وضوحه في القول بدخول العالم في مرحلة تغيير غير مسبوقة تقودها الصين والهند وقارة آسيا بشـكل عام، بينما يتراجع نصيب الغرب فـي مختلف المجالات كالتجارة والاقتصـاد والإبداع التكنولوجي، ويخلص إلـى أن القوى الصاعدة تصنع عالمًا جديدًا لن تكون فيه القوى الغربية بذات المكانة.

* كتاب "نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق"، الصادر عام 2008، للكاتب والأكاديمي السنغافوري الكبير، كيشور محبوباني، والذي يبين في مقدمة كتابه كيف أن الوقت قد حان لصعود آسيا وعودتها للريادة مجددًا، وهو ما سيتسبب في تحولات عالمية كبيرة مثلما حدث حين صعد الغرب قبل ذلك، وكيف أن ذلك الصعود الآسيوي يخيف الغرب ويملؤه بالشك بل بالرعب، في ظل عدم التوصل إلى فهم مشترك بين الطرفين لما سيكون عليه شكل العالم الجديد، فنحن، بحسبه، على مشارف مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام العالمي تقودها قوى الشرق الآسيوية، ويبقى هذا العمل من بين أهم جهود تغطية هذا الموضوع، ومن طرف خبير آسيوي ضليع بشؤون القارة، وعلى تواصل كبير ومستمر مع الغرب في ذات الوقت، رغم أن هناك من يجادلون بأن ما جاء في هذا الكتاب كان متأثرًا في جوانب عديدة بهوية الانتماء الآسيوية للكاتب، ولكن أستاذ البحوث في جامعة هارفارد "عزرا ف. فوجل" امتدح القدرة التحليلية لهذا الكتاب قائلاً: "إن المد يتحول، وبينما قد لا يكون من السهل تقبل رسالة محبوباني، فإن تجاهل قادة الغرب لمضمونها، هو ما سيعرِّضهم للخطر".

* دراسة معمقة للأستاذ الدكتور محمد مختار الشنقيطي بعنوان "شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، منشورة في العدد 18 مايو/ أيار 2023 لمجلة لباب الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات بقطر، وميزة هذه الدراسة تركيزها على موقع ومستقبل العالم الإسلامي في ظل تحول القوة عالميًّا، الذي يميزه -بحسب الكاتب- صعود الشرق الآسيوي/ الأوراسي خصوصًا النهضة الصينية والصحوة الروسية في حين يتراجع الغرب، وتحفل الدراسة بالإبداع في التوصيف والتحليل وتوظيف المصطلحات الدقيقة والمتناسبة مع موضوع الدراسة، والتعمق في كشف أسباب ومظاهر ذلك الانشطار الكبير الجديد ما بين الشرق والغرب، وتفسيره وفقًا لمقترب الجغرافيا السياسية والصراع التاريخي بين القوى الكبرى البرية والبحرية، والذي تقوده الصين وحليفتها روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الأوروبيون من جهة ثانية. ويُتَوقع أن يسود خلال القرن الحادي والعشرين.

ومـــا يميز هذا الكتاب من حيث مضمونه مقارنةً بالأدبيات الأيقونية القيمة المذكورة، هو أنه يســتفيد من قراءات موســعة لتلك الأعمال جميعها وأخرى غيرها، وإجراء مقارنات وعمليات تفحص لمضامينها ومحاولة التوفيق في بعض الرؤى ذات التضارب لتوظيفها بالشــكل اللازم دون الإخلال بالتناسق المعرفي لفكــرة الكتاب وأهدافه، كما يجعل هــذا العمل من نظرية انتقال القوة مرجعية نظرية تحليلية رئيسية له، مع التفصيل فيها وفي منطلقاتها وفي تفسيرها العملي لحــالات انتقال تاريخية ولتتبعها لعمليــة الانتقال الحالية والتي يميزها الصعود الصيني بالدرجة الأولى أمام التمسك الأميركي بالهيمنة عالميًّا. ومن جانب آخر فهذا العمل قد يأخذ أفضلية من حيث توقيت تأليفه وإصداره، لأنه يأتي في قلب احتدام العمليات المواكبة لصعود قوى وتراجع أخرى (الشــرق والغرب هنا)، والمرحلة المفصلية في مسار النظام الدولي وتاريخ العلاقات الدولية بالمجمل، فالحيوية الآنية التي تشــهدها حركية القــوى الصاعدة والمركز عليها من طرف هــذا العمل، وانتقال حالة عدم الرضا عن واقع النظام الدولي من طرف القوى المعارضة للوضع القائم من طور الخطابات إلى مرحلة الأفعال والتجسيد العملي عبر إنشــاء مؤسســات خاصة بها، وتعدد مبادراتها لفرض نفسها دوليًّا وغيرها، كلهــا تمنح كتابنا هــذا ديناميكية عملية ومواكبة لم تكــن ربما متاحة لأدبيات ظهرت بداية التسعينات أو بداية الألفية الجديدة، فقد كانت حينها ملامح عودة الشــرق والقوى الصاعدة وتراجع الغرب أقل وضوحًا ويقينية مما هي عليه في الوقت الراهن، خاصة مع الحرب الروســية الأوكرانية وانعكاساتها، والتطورات الإســتراتيجية في آسيا ومنطقة الهندوباسيفيك، والتفوق في الإبداع التكنولوجي والمعرفي الذي يعد كاســحًا في بعض المجالات لقوى الشــرق مثل صناعات الرقاقات وغيرها، وتنامي حالة الشــعور بعدم الطمأنينة حول موقع ومســتقبل الغرب لدى فئات واسعة من السياسيين وصنَّاع القرار والأكاديميين والإعلاميين الغربيين في حد ذاتهم.

الإشــكالية البحثية: انطلاقًا مما يشــهده العالم اليــوم من دلالات ومعالم انتقــال وشــيك وجديد للقوة وهــذه المرة من الغرب نحو الشــرق، بفضل ما أصبحت تراكمه دول هذا الأخير بشــكل واضح وغير قابل للإنكار من مصادر متزايدة للقوة بشتى أنواعها، وسيطرتها بشكل لافت على نصيب أكبر من الثروة

العالمية، وتقديمها للعالم الإسهامات الأكبر في التكنولوجيات الحديثة سواء من حيث الإبداع والابتكار الصادر عنها، أو الكفاءات التقنية العالية التي تصدِّرها من موارد بشرية تسيِّر أكبر شركات التكنولوجيا والمعلوماتية في الغرب، ليبصم كل ذلك على صعود لافت لقوى تلك المنطقة تقوده الصين العائدة، وروسيا الصاعدة، والهند الطامحة، ودول الآسيان المنطلقة، وأمم آسيوية أخرى تدرك أنها اللحظة الإستراتيجية الحاسمة لقلب موازين القوى الدولية، وجعل القرن الحالي قرنًا آسيويًّا بامتياز، في مقابل غرب يعتريه الضعف في مصادر القوة، وتراجع من حيث نصيبه في مختلف مؤشرات التقدم، وحتى إن لم يتبلور بعد منظور إستراتيجي موحد أو على الأقل متقارب للقوى المحسوبة على الشرق لكيفيات التعامل مع قضايا حاسمة من قبيل الحاجة للتغيير على مستوى قمة النظام الدولي، واستمرار وجود تناقضات وتضاربات وحتى صراعات فيما بينها في عدة مجالات ومواقف، إلا أن الأكيد هو أن ملامح التغيير واضحة، وما يفقده الغرب اليوم من قوة يذهب لقوى الشرق ويعزز موقفها بالضرورة، ولذلك فإننا بحاجة لفهم عملية الانتقال الجارية أو المحتملة للقوة، ومعرفة أهم مجرياتها ومحركاتها ومظاهرها، وطبيعة القوى التي تقودها، وكذلك حدود هذا الانتقال ومعوقاته، فكيف يمكن إذن ضمن المسار الذي تأخذه صيرورة الانقسام الكبير الجديد بين الشرق والغرب، قراءة وفهم عملية وآليات انتقال القوة الحاصلة في النظام الدولي ما بين شرق صاعد وغرب متراجع، وما يستتبعها من انعكاسات متوقعة، وعراقيل محتملة لحلم تلك القوى في تغيير هيكل النظام الدولي؟

تدفع الإشكالية المطروحة باتجاه طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لا مناص منها في التحليل، وتفكيك الطبيعة المعقدة التي تمتاز بها الإشكالية المعرفية، وعليه نتساءل:

- من ناحية نظرية ومعرفية: ما المقصود بالقوة؟ وكيف يمكن فهم وتتبع التغيرات الحاصلة في طبيعة القوة من جهة، وفي نوعية وهوية الفاعلين الذين تنتقل القوة من أحدهم إلى آخر، وبأي آليات ووسائل من خلال منطلقات وتفسيرات نظرية انتقال القوة بالدرجة الأولى؟

- ما أهم المظاهر والمؤشرات التي تدعم فرضية وجود انتقال للقوة من الغرب نحو الشرق (الانقسام الجديد)؟

- هل تمتلك القوى الصاعدة وخاصة الصين وروسيا المفاتيح الخاصة بقلب موازين القوى دوليًّا، وتحدي قوة الغرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية؟

- أي دور للمؤسسات المختلفة السياسية والاقتصادية والمالية التي أسستها القوى الصاعدة في تسريع وتحقيق التحول المرتقب عمليًّا؟

- كيف يمكن أن تكون آليات الاستجابة الغربية للتحديات المطروحة من قوى الشرق غير الراضية؟ وما طبيعة العقبات التي يمكن أن تحول دون إمكانية تحقيق الانتقال المنشود للقوة؟

الإطار المنهجي: يستند تحليل مضمون هذا الكتاب على عدد متنوع من المقاربات التحليلية والمناهج البحثية والأدوات والتقنيات المساعدة، ويأتي هذا التنوع في المرجعيات المنهجية تماشيًا مع تعقد وتشابك الإشكالات التي يحللها هذا العمل، ونوعية الأسئلة التي يطرحها، والطابع المتداخل لخلفيات ومنطلقات التحليل والبرهنة والجدل، والمتراوحة ما بين تاريخية وثقافية وحضارية وإستراتيجية وجيواقتصادية، وعليه تتشكل الهيكلية المنهجية لهذا العمل من العناصر والأدوات التحليلية التالية:

- المقاربات النظرية: مقترب تحليل عمليات تحول القوة وتحركها من فاعل لآخر ومن منطقة لأخرى، والذي تمثله نظرية انتقال القوة لأورغانسكي أحسن تمثيل، لأنها تستعرض عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى، والديناميكيات المحركة لهذه العملية الحيوية في النظام الدولي، ورصد التحولات المترتبة عنها على مختلف الأصعدة، وإعطاء الاحتمالات المتعلقة بطبيعة ونوعية نمط انتقال القوة المتوقع، والذي يتراوح ما بين الأنماط الصراعية والتعاونية والتوافقية، ومستويات القوة وعدم الرضا التي ينبغي أن تصلها القوى المتحدية لزحزحة الفاعل المهيمن أو القائد عن مكانته.

وتتخلل عملية التحليل كذلك توظيفًا بشكل مباشر أو غير مباشر لمقتربات نظرية أخرى تدرس هذا الموضوع، والتي يتقدمها هنا الإطار التحليلي النظري المعروف بـ "فخ ثيوسيديدس" لـ "غراهام أليسون"، والذي يفيد في تتبع أطوار الصدام الحاصل أو المرتقب ما بين قوة أو قوى صاعدة من جهة وقوة أو

قـــوى مهيمنة من جهة أخـــرى، ونجد هذا أمرًا ملحًّا في فهم وتحليل ديناميكية العلاقة بين القوة الصينية الصاعدة مثلاً والقوة الأميركية المهيمنة، لكون الصين أهم قوى الشـــرق وأكثرها اســـتعدادًا لتحدي الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص.

– المناهـــج: للإحاطة بالتفاعلات ذات الطبيعة المتداخلة والمتأثرة بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، الحاصلة خلال عمليات انتقال القوة لدى القوى المتحدية والقوة المهيمنة، نوظف منهج تحليل النظم لمميزاته التي تســـمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، والتدرج في المســـتويات الثلاثة للتحليل (مســـتوى الوحدات الوطنية، والمستوى الإقليمي، ومستوى النظام الدولي)، فعملية انتقال القوة محكومة بشكل أو بآخر بعوامل تتعلق بكل مستوى من مستويات التفاعل الثلاثة المذكورة.

كما نلجأ إلى المنهج التاريخي لرصد الحركية التاريخية لعملية انتقال القوة، والتي تبرز في ثنايا تحليل مضمون هذا الموضوع، لأن سُنَّة التغيير وعدم الثبات في القوة، هي ظاهرة تاريخية ملازمة لتاريخ ومسار المجتمعات السياسية والنظم الدولية، والتاريخ يعد المختبر الأهم لرصد تلك الحركية التي لم تسلم منها أية قوة مهما كان جبروتها، ومن المفيد جلب وإسقاط تلك الديناميكيات التاريخية لإنـــارة بعـــض أجزاء تحليل موضوع انتقال القوة فـــي المرحلة الآنية من تاريخ العلاقات الدولية.

– الأدوات: تكمن في أحيان كثيرة ملامح التحولات والسياســـات والنوايا فـــي ثنايا الخطابات والوثائق والبيانات ودلالات الأرقام والإحصاءات وغيرها، والتفصيل في تلك المرجعيات وسبر مضامينها يحتاج إلى أداة أو أدوات منهجية تحليلية تكون قادرة على تحقيق ذلك المبتغى المعرفي، ولا نجد ما هو أنسب من تقنية أو أداة تحليل المضمون للوفاء بهذا الغرض، لاسيما مع السيل الكبير للأدبيات والخطابات التي تنحو باتجاه تأكيد فرضية وجود انتقال محتمل للقوة، وتؤكد سعي القوى غير الراضية لإحداث تغيير يخدم مصالحها.

تقســـيم محتويات الكتاب: تتوزع محتويات هذا الكتاب على ثلاثة فصول مترابطة ومتسلســـلة، لخدمة المســـار التحليلي لهذا العمـــل انطلاقًا من القاعدة

النظرية للتأصيل لذلك الانتقال، وصولاً إلى الرؤية النقدية ورسم حدود ومعوقات الانتقال المنشود، مرورًا بالديناميكية المتداخلة لقصة الانقسام الكبير الجديد بين الشرق والغرب، ومعالمه ومؤشراته ومظاهره، وجهود القوى المتحدية للتحقيق التدريجــي لعالم يتواءم مع تطلعاتها وطموحاتهــا، لتكون هيكلية الكتاب على النحو الموالي:

- يختص الفصل الأول بعرض الإطار المفاهيمي والنظري، والذي تتصدره القوة مفهومًا مركزيًّا للعمل، ونظرية انتقال القوة مرجعية تحليلية أساسية، فالقوة مفهوم غامض ومتغير، وحتى شــيوع المفهوم وكثرة تداوله لا تنفي الصعوبات المعرفية والإبستمولوجية (غياب التحليل المفاهيمي) في ضبط دلالاته ومعانيه، وفــي ســياق متصل لابد من التعريف بنظرية انتقال القــوة، وتوضيح منطلقاتها ورؤيتها التفسيرية لديناميكيات التحول في القوة بين الفاعلين الدوليين.

- في حين يشكل الفصل الثاني المجال المخصص للتعمق في الخلفيات التاريخية والحضارية والإستراتيجية لانتقال القوة، باعتباره سُنَّة كونية من جهة، ونوعًــا مــن الحتميات التاريخية من جهة أخرى، ونتاجًا لتطورات إســتراتيجية واقتصاديــة وتكنولوجية وفــي مصادر قوة الدول من جهة ثالثة، بشــرط توافر الإدراك اللازم لــدى قــوةٍ ما بضرورة تغيير الوضع القائم، مع ما يلزم ذلك من رؤية إســتراتيجية واضحة. كما يهتم هذا الفصل بالغرب إطارًا ثقافيًّا وحضاريًّا وإســتراتيجيًّا متميزًا، اســتطاع تحقيق الهيمنة عبر حوالي القرون الثلاثة الأخيرة مــن تاريخ البشــرية، امتلك فيهــا مصادر القوة الأكبر والأكثــر تأثيرًا. نجد في ثنايا هذا الفصل كذلك تشــريحًا لواقع ما يُعرف بالانقســام الكبير الجديد بين الشــرق والغرب، والذي يشــير إلى حلقة جديدة وشيكة ومحتملة من التناوب على القوة بين الطرفين، بدلالة المؤشــرات المختلفة الاقتصادية والإستراتيجية والتكنولوجية والمجتمعية التي تعطي أفضلية للشــرق بعد تراجع امتياز الغرب في هذه المجالات، ويثير الفصل كذلك فصول النقاش الذي دار في الأوســاط الغربية حول مســتقبل الغرب، والنزعة التشــكيكية في قدرة دوله على الحفاظ على مكانتها في عالم تنهض فيه قوى أخرى غير غربية.

- فــي الوقت الذي يعرِّج بنا الفصل الثالث على المبادرات والسياســات والخطــوات العمليــة التي تتخذها القوى غير الراضيــة عن وضعيتها في النظام

الدولي لتغيير هيكليته وكسب مكانة أفضل ضمنه، وربما خطف الريادة والهيمنة من نظيراتها الغربية والأميركية بالتحديد؛ حيث يسلط الفصل الضوء على الطبيعة المتحدِّية لكل من الصين وروسيا للوضع القائم، وطبيعة العلاقات التي تجمعهما بالولايات المتحدة الأميركية، والمآلات المحتملة للصراع بين تلك الأطراف نحو العسكرة والتصادم أو التعايش والصعود السلمي التوافقي، ويفصِّل هذا الجزء من العمل مختلف المؤسسات والمبادرات التي قادتها الصين روسيا وحتى الهند مثل فكرة المثلث الإستراتيجي، ومجموعة البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومساعي إنشاء مؤسسات مالية بديلة وكسر هيمنة الدولار الأميركي في تعاملاتها البينية، كما تفيد تلك الهياكل في توفير فضاءات تفاعل لتلك القوى بعيدًا عن المؤسسات التقليدية المهيمن عليها غربيًّا، ولا تكتمل صورة التحليل دون الأخذ بعين الاعتبار المعوقات والصعوبات العملية التي تواجه انتقال القوة المنتظر، إذ تقف عدة حواجز في وجه هذا المسعى منها ما ينبع من البيئة الداخلية للقوى الصاعدة في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بقوة ومقاومة الغرب للحفاظ على مكانته ودحر منافسيه على صعيد آخر.

الفصل الأول

نظرية انتقال القوة بين السنن الكونية
وإرادة الفاعلين الدوليين

"قد يكون من السهل إقناع الناس بأمر من الأمور، ولكن من العسير جدًّا الإبقاء على هذا الاقتناع لديهم، ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمر عليهم وإرغامهم عليه بالقوة".

"نيكولا مكيافيللي"

المبحث الأول

في مفهوم القوة ومكوناتها: تعقد الإشكالات المعرفية والعملية

تحضر القوة مفهومًا وممارسة بشكل محوري في العلاقات الدولية، حتى إن هناك من يصف العلاقات بين مختلف الوحدات الدولية بأنها علاقات قوة، والواقع أنه بالرغم من التباين في التصورات حول ماهية القوة، إلا أنها مكون رئيس في الحياة البشرية ومسار الكيانات السياسية، وعنصر جوهري في سنة التدافع والصعود والهبوط التي تحكم ديناميكية السلطة والنفوذ عبر التاريخ.

وليس من الغريب الجزم بأن القوة من المفاهيم اليومية التي نتعثر بها في الخطابات الإعلامية والأكاديمية والسياسية، التي تملأ عالمنا بصداع لا متناه من توظيف هذا المفهوم والتشدق به حتى من دون تكلف عناء التوقف عنده قليلاً لتحديد ما المقصود بهذه القوة التي لا تغيب حتى عن المعاملات البسيطة للناس العاديين. إنه مفهوم يبقى سهلاً ما لم نحاول تعريفه، ففي هذه النقطة يصبح مصطلحًا غامضًا ولا يتوافق تكرر ترديده مع صعوبة تعريفه، ليُحدث شرخًا معرفيًّا بين ما نقوله اعتباطيًّا وما نستوعبه فعليًّا.

وهذا الذي ربما قصده المفكر المغربي الكبير الراحل "محمد عابد الجابري" حين تصدى لإشكالية تعريف المفاهيم المتداولة بشكل واسع، وتساءل بعمق: "ترى هل سيولة العبارة على ألسنتنا، يقابلها نفس الوضوح في وعينا؟"، وإن كان الجابري يقصد بالضبط في تساؤله ذاك مفهوم حقوق الإنسان في إحدى كتاباته[1]، إلا أن واقع الحال يجعل ذلك التساؤل ينسحب على كافة المفاهيم الأخرى خاصة في العلوم الاجتماعية ذات الصفة الجدلية وعلى رأسها القوة.

إن المغالطة المعرفية التي ينطوي عليها مفهوم القوة، هو أنه يبدو في معظم الأحيان واضحًا إلى الحد الذي لا يحتاج فيه بحثًا لتحديد تعريف له، فالقوة عادة ما تميل إلى التعبير عن نفسها ووجودها بوضوح. فالقوة، بحسب

---

(1) عبد القادر دندن، **حقوق الإنسان.. رؤى فكرية وسياسية،** (قسنطينة-الجزائر، دار كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019). ص 21.

بعض الباحثين، تتحدث وتعلن عن كينونتها بصخب، ولكنها -ويالمفارقة- ربما تكون أكثر المفاهيم السياسية تعقيدًا، وليس من السهل تحديد المقصود بها بدقة، ولكن مشكلة مفهوم القوة وتعقيداته هي أنك لا تقف عند حدود صياغة تعريف مناسب له، فذلك يبقى مرتبطًا بمعضلات وإشكالات أخرى مثل امتلاك الإمكانات ومدى القدرة على استخدامها، وتعقد استخدامات أدوات القوة في هذا العصر، وعدم يقينية انتصار طرف مهما كان قويًّا في صراع مع طرف يعد نظريًّا أضعف منه (الهزيمة الأميركية في فيتنام)، وقدرة تنظيم من غير الدولة على إلحاق أضرار غير مقبولة بقوى نظامية لدولة ما أو حتى بقوة عسكرية كبرى (التهديدات غير التماثلية للتنظيمات المسلحة مثل دور القاعدة في هجمات 11 سبتمبر/أيلول)، وقدرة دول على بناء اقتصاد قوي رغم افتقارها للموارد مثل اليابان، ومعاناة دول من العالم الثالث رغم اكتسابها لموارد ضخمة، وغيرها من الأسئلة التي تبين أن القوة كمفهوم عام واحد من المفاهيم القليلة التي لم تفقد قيمتها التحليلية وأهميتها العملية في العلاقات الدولية[1].

ولعل ميزة القوة كمفهوم غامض ومعقد ومتعدد الجوانب، وله قابلية لاستيعاب دلالات عديدة ومتغيرة، هو ما جعل "كريس براون" Kriss Brown يؤكد أنه من المفيد عند التفكير بهذا المصطلح التعامل من خلال ثلاثة عناوين أساسية للقوة، مع الأخذ بعين الاعتبار دائمًا أن الفئات الثلاث التي ستتولد عن ذلك مترابطة ترابطًا وثيقًا، فيكون بذلك للقوة ثلاثة أبعاد مختلفة ومتصلة، وهي:

- القوة باعتبارها "نعتًا" أو "وصفًا": أي إنها شيء يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه، وهو في متناولهم لبسطه في العالم. وبعبارة أبسط فإن فكرة أن القوة هي نعت أو وصف للدول مفهوم مألوف جدًّا في الأوصاف التقليدية للعلاقات الدولية، وتتضمن مختلف مؤلفاتها قائمة بمكونات القوة الوطنية، وهي سمات تؤهل بلدًا ما ليكون قوة كبرى أو متوسطة أو قوة عظمى.. وقد تتضمن هذه النعوت، حجم ونوعية قواتها المسلحة، وقاعدة مواردها من حيث المواد الأولية، وموقعها ونطاقها الجغرافي،

(1) محمد عبد السلام، "**القوة**"، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002). ص ص 9، 10.

وقاعدتها الإنتاجية وبنيتها التحتية، وعدد سكانها ومهاراتهم، وفاعلية مؤسساتها الحكومية ونوعية زعاماتها.

– القــوة باعتبارها "علاقة": إن مختلف النعوت أو الســمات والخصائص المذكــورة أعلاه، لا يتم الاهتمام بها بشــكل منفرد بــل من حيث القدرة على توظيفهــا للتأثيــر في الآخريــن، وهنا نهتم بالقــوة بوصفها "مفهومًــا علائقيًّا" Relational Concept، فجميــع النعــوت المدرجة أعلاه لا يكون لها معنى إلا عند وصفها في ســياق علائقي، وهكذا فإن القوة العلائقية تعود بنا إلى مفهوم النفوذ، وقد عبَّر "روبرت دال" Robert Dahl عن القوة العلائقية بصياغة مميزة حين قال: "إن القوة هي القدرة على جعل فاعل آخر يقوم بعمل لم يكن ليعمله، أو جعله لا يقوم بعمل ما كان ســيفعله بخلاف ذلك"، ويمكن تســمية العلاقة الأولى "إجبارًا" والثانيًة "ردعًا""[1].

ويعد الموقع الريادي أو القيادي مرهونًا بمدى ما تمتلكه الدولة من عناصر قوة وقدرتها على توظيفها لاكتســاب نفوذ عالمي، ونستشــف ذلك من تعريف "روبرت جارفيس" Robert Jervis للريادة: "أن تكون أقوى من أية دولة أخرى وفقًــا لمعايير القــوة الخام والمعهودة مثل الناتــج الإجمالي الداخلي، وحجم القوات المســلحة وغيرهما، وهذا بدوره يعني أن الدولة تمتلك قدرة أكبر من أيِّ منافــس للتأثير على مدى واســع من القضايــا وعدد كبير من الدول". وهي تمكِّن –حسب رأيه أيضًا– الدولة الرائدة من وضع قواعد اللعبة التي تدار وفقها السياسة الدولية، والمعايير التي يُحكم من خلالها على مدى شرعية التصرفات المنتهجــة، ويوافق "صامويل هنتنغتــون" Huntington Samuel على أن القيادة العالمية معناها كون الدولة أقوى من بقية الدول الأخرى، وأنها لا تسمح لتلك الدولة بتشكيل البيئة الدولية بما يحمي مصالحها وأمنها فحسب، بل تسمح لها أيضًا بـ "ترقية قيمها بين الشعوب الأخرى، وتشكيل البيئة الدولية لتكون انعكاسًا لقيمها""[2].

---

(1) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004). ص ص 101، 102.

(2) Eric S. Edelman, **Understanding America's Contested Pri**macy, Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010. p. 10.

– القوة باعتبارها "مرتبطة ببنية أو فاعل معين": هذا البعد يعتمد على مفهوم مفاده أنه لا يمكن ممارسة القوة إلا من خلال فاعل أو وكيل، فالقوة هي خاصية من خصائص بنية ما[1].

ورغم ذلك، فإن سـؤال: ما القوة؟ يبقى محل خلاف وتضارب وتطورات متلاحقـة، حتى وإن كان هذا المفهوم قد ارتبـط في المخيال الجمعي لباحثي العلاقـات الدوليـة بالواقعيـة Realism، فمنـذ أن وجَّـه "إدوارد هاليت كار" Edward Hallett Carr مـا وُصـف بـ"الصفعة القوية" للمثاليين، ونسـب القوة إلى الواقعية، اتجه حقل العلاقات الدولية للتعامل مع القوة على أنها "المقاطعة الحصريـة للواقعية" (The Province)، ليسـود تصور مفاهيمي عام للقوة بأنها "كيفية اسـتعمال دولة معينة لمصادر قوتها المادية، لإجبار دولة ما على القيام بشيء لم تكن ترغب في فعله"[2].

وعبـر تاريـخ الواقعية دأب مفكروها الأوائل علـى تقديس القوة ومنحها الأولوية، إذ يرى "توماس هوبز" Thomas Hobbes على غرار "نيكولا مكيافيلي" Nicola Machiavelli أن: "القوة عامل حاسـم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"[3]. ويرى رائد الواقعية في القرن العشرين "هانز مورغنتو" Hans Morgenthau أن السياسة الدولية، وبالأحرى السياسة ككل، صراع على القوة، وبالتالي تصبح القوة غاية ووسيلة، وهي عنده السيطرة على عقول وأعمال الآخرين، والتاريخ لا يقدم لنا إلا عددًا من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ علـى قوتها، في الوقت الذي يعرِّف "أرنولـد وولفرز" Arnold Walfers القوة بأنهـا "القدرة علـى دفع الآخرين نحو عمل ما تريـد، ومنعهم من عمل ما لا

---

(1) كريس براون. مرجع سابق. ص ص 101، 102.

(2) Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in International Politics**, International Organization, 59, Winter 2005. p. 40.

(3) جيمس دورتي وروبرت بالتيسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985). ص 62.

تريد"[1]. والقوة ترتبط بهذا المفهوم أيضًا بإعطاء انطباع بالقوة للخصم أو العدو، ففي عام 1938 مثلاً سجلت الكاميرات الصورة التاريخية لرئيس وزراء بريطانيا آنذاك، "نيفيل تشامبرلين" ، وهو ينزل من الطائرة عائدًا من مؤتمر ميونخ، ملوحًا للجماهير المهلِّلة له بورقة يتعهد فيها الزعيم الألماني "أدولف هتلر" بعدم التوسع مستقبلاً، بعد حصوله على تنازلات خلال المؤتمر بالسماح له بضم منطقة "السوديت" التابعة لتشيكوسلوفاكيا لألمانيا النازية، وذلك كنوع من الترضية لاحتواء ألمانيا وتجنب اندلاع حرب كبرى في إطار ما عُرف بسياسة الباب المفتوح، والتي خلَّفت استياء كبيرًا لدى خصوم "تشامبرلين" السياسيين وعلى رأسهم "ونستون تشرشل" ، الذي اعتبر ذلك ضعفًا وتخاذلاً سيغذي أكثر أطماع ألمانيا التوسعية وهو ما كان بالفعل.

وفي كتابه "هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين" الصادر عام 2001، عاد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، "هنري كيسنجر" ، إلى تلك الحادثة التاريخية لتأكيد منطلقه الواقعي للقوة، حين قال: "لا تعط انطباعًا بأنك ضعيف.. ولا تدع غيرك يظن بك الضعف"؛ إذ يرى "كيسنجر" أن ما يسميه "خبرة ميونخ"، 1938، (المذكورة تفاصيلها أعلاه)، هي النموذج الأكثر وضوحًا لكارثة "أن يشعر طرف بضعف الطرف الآخر، وعدم امتلاكه للقوة الكافية للردع أو الدفاع"، فقد أعطى "تشامبرلين" لهتلر انطباعًا بأنه ضعيف بتنازلاته المذلة خلال المؤتمر، فيما أخذ هتلر انطباعًا بالقوة عن نفسه حين تمكن من تحصيل تلك المكاسب بتلك السهولة، وهو ما أغراه أكثر لتبني سياسة توسع غير مسبوقة كانت نتيجتها حربًا عالمية ثانية مدمرة[2].

وعلى عكس اتجاه الواقعيين التقليديين نحو حصر مفهوم القوة وبمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، لتنصرف بهذا إلى القدرة على أن تحظى بما تريد، إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً، اتجه الواقعيون البنيويون (الواقعيون الجدد)، نحو إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي. وقد حاول "كينيث

(1) المرجع نفسه، ص 61.

(2) محمد عبد السلام، **القوة**، مرجع سابق، ص 7.

وولتز" Kenneth Waltz التغلب على هذا الإشــكال بتحويل التركيز من القوة نحو التركيز على القدرات، وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حســب مدى قوتها ورسوخها في الميادين التالية: حجم السكان والمساحة والموارد والطاقة والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي والكفاءة وغيرها، والفهم الأكثر تعمقًا لمعنى القوة وأبعادها يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها والتأثير فيه في أوضاع ليست تصارعية بالضرورة[1].

وحــاول مفكرون آخرون إبعاد القــوة عن الجوانب المادية، ولفت الانتباه لأبعاد أخرى معنوية أو غير مادية وغير ملموســة، تنبع من جاذبية أفكار الأمة وثقافتها ومؤسســاتها وقيمها ومعتقداتها، وهو ما أسماه "جوزيف ناي" Joseph Nay بالقوة الناعمةSoft Power ، التي يعرِّفها كالآتي: "إن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية تشكلان معًا مثالاً عن القوة الصلبة Hard power الآمرة، التي يمكن اســتخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تســتند إلى محــاولات الإقناع (الجزرة) وإلى التهديدات (العصا)، غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالميــة، لأن بلدانًــا أخرى تريد أن تتبعه معجبــة بقيمه فتحذو حذوه وتقتدي بمثالــه متطلعة إلى مســتواه من الازدهار والانفتاح. وبهــذا المعنى، فإن القيام بوضــع جدول الأعمال في السياســة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تمامًا أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة العســكرية أو الاقتصادية، هذا الجانب من القوة، أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت، أسميه بالقوة الناعمة، فهي تختار الناس بدلاً من إجبارهم"[2].

وتســتمد الدول قوتها الناعمة من عدة عناصر داخلية ودولية، تكون ذات طابع رمــزي وقيمي ومعنوي بالدرجة الأولى، وقد أجملها "جيوليو غالاروتي" Giulio M. Gallarotti في مجموعة من الركائز، يفصِّلها الجدول الآتي:

---

(1) تيموثــي دن. "**الواقعيــة**"، في: جون بيليس وســتيف ســميث (محرران)، (دبــي، مركز الخليج للأبحاث، 2004). ص ص 240، 241.

(2) جوزيف س. ناي، **مفارقة القوة الأميركية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2003)، ص 38.

جدول رقم (1) أسس ومصادر القوة الناعمة

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
* الثقافة: – الوضع الثقافي (الديانة، اللغة، الإثنيات وغيرها) – تماسك اجتماعي واضح – مستوى معيشي مرتفع – الحرية – التسامح – فرص كافية ومتعددة – نمط معيشة مغر * المؤسسات السياسية: – الديمقراطية/ الدستورية – الليبرالية/ التعددية – السير الجيد للبيروقراطية الحكومية	– احترام القانون الدولي والقيم والمؤسسات – اعتماد التعددية، ونبذ الأحادية المفرطة – احترام المعاهدات الدولية والتزامات التحالفات – الاستعداد للتضحية ببعض المصالح القومية قصيرة المدى، في سبيل المساهمة في الصالح العام – اتباع سياسات خارجية اقتصادية ليبرالية

Source: Giulio M. Gallarotti, Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness, Journal of Strategic Studies, 38, 3, 2015. p. p 248, 249.

وتتصل كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة كل منهما بالأخرى ويمكن أن تقويها، فكلتاهما من جوانب القدرة على تحقيق الأغراض بالتأثير على سلوك الآخرين، وتستطيع مصادر القوة نفسها أحيانًا أن تؤثر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب، فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي وكذلك جاذبيته، ولكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر[1]، وربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ لكنها تتمتع بقوة حقيقية (مادية)، وهذا

(1) المرجع نفسه، ص 40.

هو الشعور الذي جسَّده "جوزيف ستالين" Joseph Staline بتساؤله ذي الدلالة الواضحة: "ترى كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟"[1]

ويحيلنـــا ذلك إلى مفهوم آخــر قريب من القوة الناعمة، وهو القوة الذكية Smart Power، الذي يشير إلى مدى قدرة فاعل ما على المواءمة والجمع بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة، بالشكل الذي تقوي تلك العناصر المختلفة في طبيعتها بعضها البعض بشــكل متبادل، وتحقق أهداف ذلك الفاعل بشــكل فعال وكفء[2].

ويثــار قدر من الجدل حول من دشــن مفهوم القــوة الذكية بعدِّه مقومًا ذا حضور في دراســات القوة، وفي صنع السياســة الخارجية الأميركية التي تبنته بشــكل ملحوظ. ظهر المفهوم للمرة الأولى عام 2004 في مقال للدبلوماســية الأميركية الســابقة "سوزان نوســيل" Suzanne Nossel في مجلة "فورين أفيرز" Foreign Affairs، تحت عنوان "القوة الذكية.. السعي إلى توجه دولي ليبرالي". إلا أن "جوزيــف نــاي" يزعــم أنه أول من طرح هذا المفهــوم عام 2003، في ســياق ما أســماه فك سوء الفهم الذي شــاع بشأن قدرة القوة الناعمة في صنع سياســة خارجية فعالة. وكان "ناي" هو من منح المفهوم قوة الحضور الحقيقية من خلال مقالين كتبهما عام 2009، حمل الأول عنوان "القوة الذكية" ونشر في دورية New Prospectives Quarterly، في أبريل/ نيسان 2009، والثاني نشر في مجلة "فورين آفيرز"، عدد يوليو/ أغســطس من ذات الســنة، تحت اسم "لنصبح أذكياء.. مزج القوتين الصلبة والناعمة".. وبذلك لا يكشف مفهوم القوة الناعمة عــن نمــط متمايز من القوة، بقدر ما يحاول تأطير نمط إدارة أكثر فاعلية وكفاءة لنمطي القوة المعروفين، الصلب والناعم[3].

---

(1) تيموثي دن. مرجع سابق. ص 240.

(2) Ernest J. Wilson, **Hard power, Soft power, Smart power**, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Sciences, 616, March 2008, p. 115.

(3) مالــك عونــي، "**إدارة القــوة المأزومة ومعضلة القيادة الأميركية للنظــام الدولي**"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان **القوة الذكية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018، ص 5.

ويعتمـــد مدى نجاح وكفاءة القوة الذكية المتبعة على عدة اعتبارات تتعلق بـ[1]:

- الهـــدف (The Target): أي التحديـــد الدقيق للهدف أو الأهداف التي يتم ممارســـة القوة من أجل تحقيقها، ومختلف الســـياقات والظروف المحيطة بها سواء الداخلية أو الخارجية.

- المعرفة الذاتية (Self-Knowledge): ويقصد بها الفهم والإدراك الجيد للفاعل الممارس لها لأهدافه ولإمكاناته وقدراته، بمعنى أن تدرك الدولة جيدًا ما تريده، وما إذا كان لها القدرة الفعلية على تحقيق ما تريده.

- الظرف أو السياق (The Context): بمعنى استيعاب الظرف أو السياق الإقليمي والعالمي، الذي ستمارس القوة في إطاره.

- الأدوات (The Tools): أي الوسائل الواجب استخدامها، وكيف ومتى يتم استخدامها ونشرها بشكل فردي أو جماعي.

ومن الضروري الإشـــارة إلى أن ظهور واعتمـــاد هذا المفهوم كان مرتبطًا بالتطـــورات الدوليـــة والتحديات التي واجهت الولايـــات المتحدة خلال فترتي حكم الرئيس الأميركي الأســـبق "جورج بوش الابـــن" (2001- 2009)، والتي تميـــزت بإخفاقات كبيرة في العراق وأفغانســـتان وتضرر صورة القوة الأميركية الصلبـــة، وتجلـــي حدود قدرتها على تحقيق أهداف مثـــل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كانت تروج لها، وعجزها عن صياغة إستراتيجية للتعامل مع صعود الصين التي تروج لمبادئ مثل الصعود السلمي والتنمية السلمية والتعاون المربح المتبادل، واستعادة روسيا لعافيتها في عهد "بوتين"، وتوافق القوتين الصاعدتين علـــى إحداث تعديلات في النظام الدولي بما يخدم مصالحهما، ويمس بالتالي بالمصالـــح والنفـــوذ الأميركيين، مما ولَّد حاجة ملحَّة لـــدى الولايات المتحدة لتطويـــر إطار لمواجهة تلك التحديات، ونتج عن ذلك تبني مفهوم القوة الذكية علـــى نطاق واســـع، ولاقى قبولاً لدى عدد كبير مـــن الأكاديميين، الذين انبروا لتطويره والتأسيس لتوظيفه بفاعلية في السياسات الأميركية. ومن أهم المبادرات في هذا الشأن كان تشكيل لجنة للقوة الذكية، عام 2006، برئاسة "جوزيف ناي"

---

(1) Ernest J. Wilson. Op. Cit. p. 115.

و"ريتشــارد أرميتاج"   ، ضمت أكاديميين ومســؤولين حكوميين وعســكريين وممثلين للمجتمع المدني وغيرهم، بهدف إعداد مخطط تفصيلي لإنعاش القيادة الأميركية، وتعزيز مكانتها وتأثيرها عالميًّا[1].

وللأمانــة التاريخيــة لم تكن الدعــوة لإخراج القوة مــن طابعها الصلب والمســلح إلى نمط أكثر مرونة واتســاعًا ليشمل قطاعات وعناصر مختلفة منها حتــى مــا هو معنوي، وليدة الوقت الحاضر فقط أو منبثقة حصرًا عن الدعوات الأنغلوساكســونية لقوة ناعمة وذكية تتجاوز القــوة الصلبة أو تتوافق معها جنبًا إلى جنب.

فالعــودة مثلاً إلى تاريخ القائد العســكري "الإســكندر الأكبر المقدوني"، تعطينــا ملمحًا عن تفريقه بين قوة الــسلاح الصلبة وقوة العناصر المعنوية مثل العلم والأخلاقيات. وقد كتب مرة لمعلمه "أرسطو" خطابًا وهو في واحدة من غزواته التاريخية لآسيا قائلاً: ".. ولا أزال أفضِّل أن تكون لي قوة العلم لا قوة الــسلاح"، وكان يدعــو جنوده إلى أن يعاملوا الناس برفق، وأن لا ينســوا أنهم أبناء الحضارة الإغريقية، كما أنه من ناحية عملية حرص على الجانب الإنساني والتلاقح الثقافي مع الشعوب التي غزاها، وكما يقول عميد الأدب العربي "طه حســين" مؤكدًا على ذلك في كتابه "قادة الفكر" الصادر عن دار الهلال ســنة 1925: "الإســكندر المقدوني لم يكن قائد جيش فحســب، وإنما كان قائد فكر قبل كل شــيء، وبعد كل شــيء، وفوق كل شيء، فالإسكندر لم يكن يريد فتح الأرض والبلاد وحدها، ولكنه أراد أن يفتح العقول أيضًا، فقارب بين الشــرق والغرب في التفاهم والتعاطف، ومزج العقل الشرقي بالعقل الغربي"[2].

وفي هذا تذكير بما يســمى حاليًّا بسياســة كســب القلوب والعقول، التي أصبحت تخصص لها دوائر كاملة ضمن وزارات خارجية وسفارات دول كبرى،

(1) عمــرو عبــد العاطي، **"الرهان المراوغ.. عوامل إعاقة إســتراتيجية القوة الذكية الأميركية"**، ملحق تحولات إســتراتيجية لمجلة السياســة الدولية بعنوان **القوة الذكية**، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018، ص ص 7، 8.

(2) عبد القادر دندن، **المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة**، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021). ص ص 43، 44.

مثل دائرة كسب العقول والقلوب في وزارة الخارجية الصينية، والمسؤولة عن تدعيم قوة البلاد الناعمة ونشرها عبر العالم.

وعلى كل، فإن جوهر القوة يتمثل في عملية التأثير من طرف ما في طرف آخر، سواء لدفعه للقيام بعمل ما أو ثنيه عن ذلك، ومهما كانت الوسيلة والأداة صلبة أو ناعمة أو مزيجًا بين تلك وذاك، لنخلص إلى تميز القوة عمومًا بالخصائص الموالية[1]:

- القوة وسيلة بالدرجة الأولى: رغم أن القوة قد تحمل في بعض الأحيان صفة الاستعراض (البريستيج) من طرف فاعل ما، إلا أنها في الغالب الأعم تظل وسيلة قبل كل شيء، ووظيفتها تحقيق أهداف معينة أكثر من كونها غاية في حد ذاتها، رغم أن الطرح الواقعي يعاب عليه أحيانًا عدم التفريق بين القوة كوسيلة أو غاية.

- القوة علائقية: تقوم على تفاعلات بين طرفين أو أكثر لممارسة التأثير المطلوب.

- القوة نسبية: فهي ليست قيمة مطلقة ولا تُعرف قيمتها إلا بمقارنتها بالنسبة إلى قوة طرف آخر، كما تتجلى نسبيتها من حيث تباين الدول في مصادر قوتها بين من يكون الاقتصاد مثلاً أساس قوتها، وبين من تعتمد على قوتها العسكرية، ويزداد تعقد نسبية القوة بدخول المقدرات المعرفية والتكنولوجية لساحة التنافس، وصعوبة قياسها بعيدًا عن تطبيقاتها.

- القوة معقدة في نماذج تأثيرها: ليس هناك نموذج تأثير ثابت وقابل للتعميم، فقد تفشل قوى كبرى أمام حروب عصابات أو هجمات جماعات وميليشيات مسلحة، وعمليات التأثير لا تتوقف عند حدود الأفعال وردود الأفعال، بل تتسع لتشمل الأفعال التالية، وردود الأفعال المضادة.

- القوة متغيرة ومتطورة: وإن كانت المقدرات العسكرية هي الصورة النمطية والشائعة للقوة، إلا أنها تعتمد أيضًا على عناصر ذات طبيعة مختلفة (اقتصادية، تكنولوجية، جغرافية...)، ومع التطورات المتواترة قد تأخذ القوة صورًا وأشكالاً غير مسبوقة وغير متوقعة.

---

(1) محمد عبد السلام، **القوة**، مرجع سابق. ص ص 20- 25.

المبحث الثاني

المنطلقات الفلسفية والعملية لنظرية انتقال القوة

علـى عكس الاختلاف المسـجل فـي تعريف القوة وتحديـد عناصرها الأساسية، إلا أنه يسود توافق عام حول ميزتين أساسيتين لها، وهما:

التبايـن فـي توزيع القوة بين الدول: إذ تختلف دول العالم فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات وعناصر للقوة بشقيها المادي والمعنوي (الصلبة والناعمـة)، وتدرك كل دولة فـي ظل البيئة الدولية التي يحكمها منطق الصراع بالأسـاس، أن حماية حدودها ومكتسـباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة والسـعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكـن، وذلك بإضافة مصادر أو طـرق أو وحدات إنتاج جديدة لها (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، وغيرها)، أو بالعمل على إضعاف الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسـية، التفريق، التقسـيم، وغيرها)، لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها[1].

التحـول وعـدم الثبات: من ميـزات القوة في العلاقـات الدولية طابعها الحركـي؛ حيث تنتقل من منطقة إلى أخـرى ومن دولة إلى أخرى، ويصاحب ذلـك تغير في هيكل النظام الدولي، أي سـلم توزيـع القوة بين فواعل النظام، وهنـا تتعدد صورة النظام الدولي بحسـب حالة توزيـع القوة، لتتعدد بين نظام أحـادي القطبيـة (تركز القوة لدى فاعل واحد)، وثنائي القطبية (توزع القوة بين فاعليـن)، أو متعدد الأقطاب (تشـتت القوة بيـن ثلاثة فاعلين فما فوق)، وهي الأنماط الرئيسـية المعبِّرة عن كيفية توزيع القوة في قمة النظام، وتسـمى هذه الوضعية بتحول أو انتقال القوة في النظام الدولي وفي العلاقات الدولية، والتي تعـد من خصائص التفاعلات الدولية، بأفـول قوى تقليدية وبروز قوى جديدة فـي حالة تحول جذري للقوة، أو حدوث توازن نسـبي فـي القوة بين مهيمن

---

(1) محمد شفيق علام، "**تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة**"، التقرير الإستراتيجي الثامن، (القاهرة، 2011)، ص 322.

قديم ومتحد أو متحدين جدد في حالة حدوث تحول أو انتقال للقوة أقل تطرفًا وراديكالية من سابقه.

وحظـــي انتقـــال القوة في العلاقـــات الدولية باهتمام كبيـــر، وكان أهم ما توصل إليه التراث التنظيري في دراسة هذا المجال، نظرية انتقال القوة Power Transition Theory علـــى يـــد الأميركي من أصل إيطالي، "أبرامو فيمو كينيث أورغانســـكي" Abramo Fimo Kenneth Organsky، (المشـــار إليه غالبًا فقط بـ"أورغانسكي")، سنة 1958، في كتابه World Politics. وكان كل من "جوناثان م. ديتشـــيكو" Jonathan M. Dicicco، و"جاك س. ليفي" Jack S. Levy، قد أشادا في مقال صدر لهما سنة 1999، بقدرة نظرية أورغانسكي على الاستمرار والصمود كل تلك العقود كأحد المحاور الكبرى للبحث في حقل معرفي صعب مثـــل العلاقات الدولية، أين يكون فيه عادة عمر نصف الأفكار النظرية الجديدة أقصـــر من ذلك، بـــل وقد تطورت تلك النظرية منذ أن قدمها "أورغانســـكي"، واســـتمرت أجيال من الباحثين في صقل هذه النظرية، وتوســـيعها، وبناء نماذج تحليلية جديدة لاختبارها إمبريقيًّا[1].

يؤكد "أورغانسكي" و"جاسيك كوغلر" Jacek Kugler في إسهامهما ضمن دليل دراســـات الحـــرب Handbook Of War Studies، أن نظرية انتقال القوة تصف النظام الدولي بطريقة مختلفة بشكل حاد عما كان يتم عليه الأمر سابقًا، لأنها تقوم على رفض ثلاثة افتراضات أساسية متضمنة في زاوية الرؤية الواقعية التي كانت سائدة للسياسة العالمية، وهي[2]:

- ترفـــض نظرية انتقـــال القوة الافتراض الواقعي القائـــل بفوضوية النظام الدولي، وتنظر له بدلاً من ذلك على أنه منتظم في نسق هرمي تسلسلي، بشكل

---

(1) Jonathan M. Dicicco and Jack S. Levy, **Power Shifts and problem Shifts: The evolutions of the power transition research program,** The Journal of Conflict Resolution, Vol. 43, No. 6. (Dec, 1999). p. 675.

(2) Jacek Kugler and A F K Organsky, **The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation**, In: Midlarsky Manus (Ed), Handbook Of War Studies, (New York, Routledge Revivals, First Edition 1989). p. p 172, 173.

مماثل للنظام السياسـي الداخلي، حيث يقبل الفاعلون المختلفون وضعهم في النظام الدولي، ويعترفون بالنفوذ القائم على التباين في توزيع القوة بين الأمم.

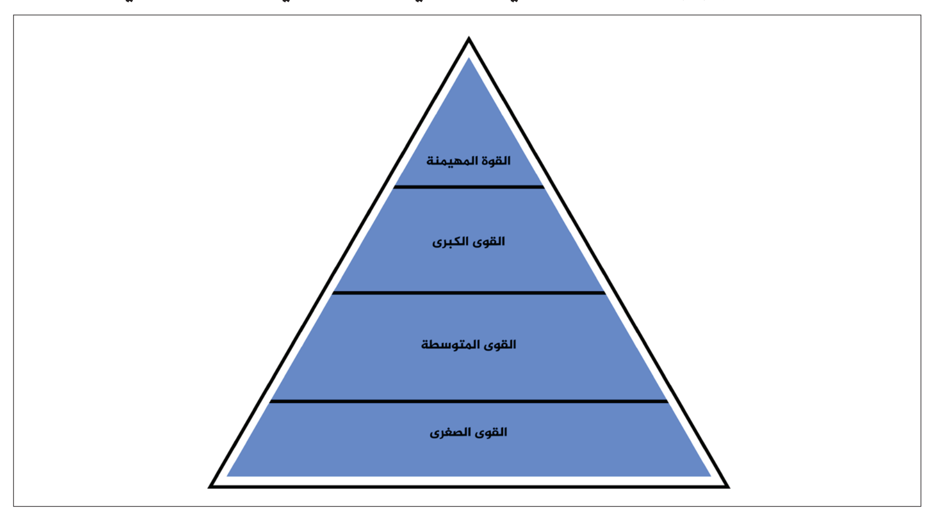
– تقر نظرية انتقال القوة بالتماثل في القواعد التي تحكم كلاًّ من النظامين السياسيين، الداخلي والدولي، ولاسيما في مجال التنافس على الموارد.

– على عكس ما بُنيت عليه نظرية توازن القوى من كون الدول تهدف من تنافسها إلى تعظيم قوتها Maximization Of Power، ترى نظرية انتقال القوة أن الدول تسعى من وراء ذلك إلى "تعظيم مكاسبها الخالصة" Maximization Of Net Gains، ووفقًا لذلك يسـود التنافس السلمي عندما تدرك الأطراف الدولية أن خسائرها من النزاع أكبر من منافعها الخالصة، والعكس صحيح.

قسَّم "أورغانسكي" في نظريته الدول على الصعيد الدولي وفقًا لقوتها في هيكلية تسلسلية أو هرمية Hierarchically، تعتليها القوة العالمية المهيمنة، تليها القوى الكبرى، متبوعة بالقوى المتوسطة، وانتهاءً بالقوى الصغرى (انظر الشكل رقم 1). وتوجز النظرية ديناميكيات قوة أو قوى عالمية صاعدة غير راضية عن الوضـع الدولـي القائم، وتنتظم نظرية انتقال القـوة عبر خمس مراحل. تمتاز المرحلتان، الأولى والثانية، بقيادة مستقرة من طرف القوة المهيمنة على الوضع القائـم، والمرحلة الثالثة تحدث عندما تنمو وتبـرز قوة متحدية Challenging Power، وتحقـق نوعًـا من التكافؤ في القوة مـع الدولة القائدة للوضع القائم، وتدخـل عملية الانتقـال المرحلتين الرابعة والخامسـة عندما يحقق المتحدي المُرَاجِع للوضع القائم قوة مهيمنة وقيادة مسـتقرة، ويمكن أن يظل هذا النظام سلميًا ومستقرًّا ما دامت القوة المهيمنة تحافظ على سيطرة محكمة على النظام الدولي[1].

(1) David Niebel, **The Power Transition Theory and the Sino-American Contention for Power**, Towson University Journal of International Affairs, Volume LIV – Number 1, Fall 2020. p.2.

الشكل رقم (1) التصنيف الهرمي للدول في النظام الدولي عند أورغانسكي



المصدر: من إعداد المؤلف

ويســـهم عاملان أساسيان في دفع القوى الصاعدة لتحدي الفاعل المهيمن ومحاولة زحزحته عن مكانته، وهما المقدرات المكتسبة، وحالة عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية؛ إذ يصنف "أورغانسكي" الفاعلين الدوليين طبقًا لمعياري المقدرات، ودرجة الرضا عن الموقع في النسق الدولي السائد إلى أربع فئات، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية. ويرى "أورغانسكي" أن الفئة الثانية التي تضم الدول القويـــة وغير الراضية هي الأكثر تهديدًا للقوة المهيمنة في النظام الدولي، وهي الأكثر حرصًا على تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، ومثَّلت ألمانيا النازية في حقبة ما بين الحربين هذا النوع من القوى(1).

ولذلــك، فإن الدولة المهيمنة تنظــر بعين الترقب والتوجس لوضع الدول الكبرى التي تليها في تدرج هرم القوى، وتمثل المستوى الثاني في ذلك التدرج للقوى في النظام الدولي، فالقوى الكبرى تملك مقومات الهيمنة، وربما تسعى إلــى تحــدي القوة المهيمنة في المســتقبل، وهو ما يدفــع الدولة الأقوى التي تهيمــن على أكبر قدر من المــوارد، لمحاولة دعم مركزها المهيمن عبر تفوقها

(1) محمد شفيق علام، مرجع سابق. ص 323.

العســكري والاقتصاديِ على منافســيها المحتملين، وإرضاء حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم، وتعظِّم من طموحاتها وتطلعاتها القومية[1].

إن اكتساب الدول للقوة عبر النمو الاقتصادي والإبداع التكنولوجي وليس عبر التحالفات فقط، يدفع باتجاه إحداث تكافؤ في القوة بين المتحدي (الرافض للوضع القائم)، والقائد (الساعي للحفاظ على الوضع القائم)، وهو ما يزيد من احتمالات الحرب، بينما يؤدي رجحان القوة لصالح الفاعل المهيمن على النظام الدولــي القائم إلى غلبة كفة السلام (الاســتقرار بالهيمنة). وتأخذ نظرية انتقال القــوة بعين الاعتبار "التفضــيلات" Preferences التي تتعلق بمواقع الدول في النظــام الدولي، والمعايير، وقواعد اللعبــة. وبينما تتنبأ النظرية بإمكانية حدوث الحرب الناجمة عن الثنائيات المتنازعة والمتباينة، وخاصة في حالة وجود نوع من التكافؤ في القوة بين الجانبين المتحدي والمهيمن، تذهب في نفس الوقت إلى المجادلة بأن السلم يمكن أن يسود عندما تتلاقى التفضيلات بينهما، فمثلاً عندما تتشــارك قوتان نفس المصلحة في اســتمرارية النظام الدولي، وتتقاسمان نفــس الــرؤى والتصورات حول المعاييــر الدولية والقواعد الســائدة، تتناقص الحوافز الدافعة لاســتخدام القوة العســكرية لحل مشــكلة التداول على القيادة العالمية[2].

ويظل حدوث انتقال للقوة مرهونًا بحصول القادم الجديد (المتحدي) على مصــادر للقوة أكبر مما لــدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يُحدِثُ تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة المسيطرة والقائد للوضع القائم؛ وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشــكل الذي يجعل من المقــدرات القومية لكل منهما تقترب من التســاوي. ويبين مفهوم انتقال القوة أن الدولة المهيمنة أو المســيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها تدريجيًّا لصالح مُتَحَدٍّ صاعــد جديد، وهــذا التحول والفقدان في ميزان القوة من طرف لصالح طرف

(1) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، (مكتبة نور، 2020)، ص 890.

(2) Yi Feng, **Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century**, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013). p. 171.

آخر، يحدث بالأســاس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانات القومية لكل من القوتين الآفلة والصاعدة، شريطة -كما قلنا- أن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة، ومن ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال[1].

وتدعم شواهد تاريخية عدة مأخوذة من التاريخ الغربي ديناميكيات الصراع والتحول في القوة التي تقوم عليها النظرية. فبالموازاة مع صعود الغرب التدريجي بــرزت ضمنه قــوى إمبريالية متعاقبة تناوبت علــى الهيمنة على محيطها وعلى مستعمرات ما وراء البحار، وشهدت عمليات انتقال قوة متواترة من إمبراطورية إلى أخرى، كانت أولاها بانتقال القوة من البرتغال إلى إسبانيا، ثم من إسبانيا إلى هولندا، ومن هذه الأخيرة إلى بريطانيا، ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهي مراحل الانتقال التي تراوحت ما بين التوافق والتعاون والصراع، بحســب مدى التباين أو الاتفاق على التفضيلات المختلفة الســائدة بين القوة المتحدية ونظيرتها المهيمنة. ويوضح الجدول الموالي أهم تلك النماذج لانتقال القوة في التاريخ الغربي من القرن الخامس عشر وإلى غاية القرن العشرين.

جدول رقم 02 النماذج الأربعة الرئيسية لانتقال القوة في التاريخ الغربي الحديث

النماذج	طرفا عملية الانتقال	القوة المهيمنة	القوة المتحدية	فترة عملية الانتقال	نمط الانتقال
النموذج الأول	البرتغال وإسبانيا	البرتغال	إسبانيا	القرن 15	توافقي (غياب حروب كبرى، توقيع اتفاقية تورديسيلاس **Tordesillas** عام 1494، التوافق على هيمنة مشتركة).
النموذج الثاني	إسبانيا وهولندا	إسبانيا	هولندا	القرنين 16– 17	صراعي (نشوب حرب كبرى، الاعتماد على مبدأ الردع لتحقيق الانتقال)

(1) محمد شفيق علام، مرجع سابق، ص 322.

النموذج الثالث	هولندا وبريطانيا	هولندا	بريطانيا	القرن 18	صراعي (نشوب حروب كبرى ومواجهات متعددة)
النموذج الرابع	بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية	بريطانيا	الولايات المتحدة الأميركية	القرن 20	تعاوني (غياب أية صراعات، تحول المهيمن السابق إلى حليف للمهيمن الجديد، بسبب تماثل التفضيلات، وعمق الروابط التاريخية والثقافية بينهما)

المصدر: من إعداد المؤلف، بناء على معلومات مستقاة من:

Yi Feng, Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013). p. p175 - 172 .

وعرفت هذه النظرية منذ الإعلان عنها لأول مرة من طرف "أورغانسـكي" وإلى يومنا هذا عديد التنقيحات والتحسينات والمراجعات والمقترحات البديلة، والتي جعلتها من بين أكثر نظريات العلاقات الدولية عرضة لذلك، ومن أهمها مراجعات كل من "جوناثان ديتشيكو" و"جاك ليفي"، سنة 1999، وقبلهما "كيم"، عام 1989، الذين قدموا إضافات على النظرية لتغطية ثلاث نقاط يعتقد أن النظرية الأصلية قد أهملتها، وهي [(1)]:

- نموذج التسلسل الهرمي المتعدد (The Multiple Hierarchy Model): يهدف إلى جعل النظرية تشمل أيضًا دراسة عملية الانتقال لدى الفاعلين الأقل قـوة ومكانة، وهو أمر يراه الباحثان "جوناثان" و"ليفي" مهمًّا إلى حدٍّ كبير، لأنه يسمح للنظرية بأن تكون متاحة للتطبيق على عدد كبير من الحالات.

(1) José Pedro Filipe de Oliveira Baptista, **Power transitions and conflict Applying power transition theory and liberalinstitutionalist theory to US-China relations**, Master's Degree Peace and Conflict Studies, University of Oslo, Denmark, Spring 2012. P. p 11, 12.

- نمــوذج انتقال التحالف(The Alliance Transition Model): أســهم الباحث "كيم" في تطويره عام 1989، عندما أعلن رفضه لإهمال "أورغانســكي" و"كوغلر" لدور التحالفات في حدوث الحروب الكبرى. ورأى أن النزاعات لا ترتبط فقط بثنائيات القوة بين المتحدي والمهيمن، ولكن أيضًا بتســاوي القوة ضمــن التحالفــات؛ إذ لابد من إيلاء اهتمام أكبر بتأثيــرات العوامل الخارجية للتوازن، وليس الاقتصار فقط على دراسة ثنائيات القوة بشكل منعزل عن محيطها الخارجي.

- توقيت وشن الحرب (The Timing And Initiations Of War): طرحه "ديتشيكو" و"ليفي" لتغطية الثغرة التي كانت تشوب نظرية "أورغانسكي" و"كوغلر". فهذان الأخيران بحســب "ديتشــيكو" و"ليفي" لم يجيبا بدقة ولا بالشكل الكافي على أســئلة: "من؟ ومتى؟ ولماذا؟"، لأن The Power Transition Research Program [1] إن الفلســفة التي بُنيت عليها نظرية انتقال القوة تتوافق مع إحدى مســلَّمات وســنن ونواميس الكون، التي تفيد بأنه لا يمكن لوضع ما أن يستمر على ما هو عليه إلى ما لا نهاية؛ إذ إن تاريخ الدول يتميز بصعودها وانحطاطها عبر الزمن. بعبارة أخرى، يمكن للقوة الوحيدة المسيطرة أن تدخل في انحطاط نســبي، وذلك في مواجهة القدرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية لأي من القــوى الكبرى الصاعدة، وعندها يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيهــا قدرات الدولة المســيطرة وقدرات الدولة الصاعــدة متكافئة تقريبًا، وهذا التكافؤ يؤدي بالضرورة إلى ولادة نظام دولي جديد تنظمه وتقوده قوة أو قوى مهيمنة جديدة[2].

هذه الفلسفة تعمق فيها أكثر الكاتب الألماني "جابور شتاينجارت" Gabor Steingart فــي كتابــه المثير للجدل "الحرب من أجــل الثروة: القصة الحقيقية للعولمــة أو لماذا يتحطم العالم المســطح؟"، الصــادر عام 2006، حين خلص فــي مؤلفــه هذا إلى أن التغيير قادم لا محالة، وعلى الأمم القوية المتربعة على

---

(1) Jonathan M. DiCicco, **Power Transition Theory and the Essence of Revisionism**, Oxford Research Encyclopedia of Politics, September 2017. p. 2.

(2) محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، مرجع سابق، ص 892.

الصـــدارة العالميـــة أن تعي ذلك، وإذا تجاهلته فهي تمـــارس نوعًا من الخداع الذاتي، وهو من الطرق الكثيرة التي تؤدي إلى وفاة أمة ما، خصوصًا إذا تملكها شعور بالتفوق ووهم الخلود، لأن المستقبل يحمل في طياته رياح التغيير، ومن يرغبون في الفوز بذلك المستقبل ينبغي عليهم أن يفصلوا أنفسهم عن الماضي، لأن الفوز بالمستقبل ببساطة هو عملية مستمرة من إعادة التقييم، وإعادة التجميع والتخلـــي عن الماضي، وهذه عملية تاريخية مؤلمة لذلك تتجنبها الأمم القوية، وهي لا تدري أن ذلك ســـيكون سبب فشـــلها وتراجعها في النهاية، فإخفاقات المجتمعـــات العظيمـــة تبدأ دائمًا إخفاقات داخلية، في ظل الافتقاد لما يســـميه "شـــتاينجارت" "القوة اللازمة لإرســـاء ثقافة التغيير"، والإيمان بأن قوتها ليست أبدية، وبأن هناك قوى أخرى تســـعى لســـلبها مكانتها، وبأن عليها تغيير الكثير من الأمور للحفاظ على الوضع القائم، فيجب بحســـبه "أن تُخضِع الأمة نفســـها للتغييـــر، قبل أن يُخضِعها التغييـــر"، وأن ترى مظاهر التغيير التي تمس عالمها، وأن لا تحب الوضع القائم الذي تهيمن عليه إلى الحد الذي يعميها عن تقدير الموقف الحرج الذي تواجهه، بوجود قوى متحدية وصاعدة في صمت تستهدف القمة بثبات، ويكون أسوأ ما تقع فيه الأمة المهيمنة الوقوع في موقف "الأشياء تتغير ونحن لا نتغير"[(1)].

ويحيلنـــا حديـــث "شـــتاينجارت" على تمســـك الأمة القويـــة أو المهيمنة بالماضي، وتجاهلها للتغيير الذي يحمله المســـتقبل، وســـوء تقديرها للموقف وللقوى الأخرى الصاعدة، إلى قانون العلامة "عبد الرحمـــن بن خلدون" الخاص بنشوء وزوال الدول، الذي يقوم على خمس مراحل أو أطوار تمر بها الدولة في مسارها من النشأة إلى الزوال، والتركيز هنا على المرحلة أو الطور الرابع وهو طور القنوع والمســـالمة، حيث يقنع صاحب الملك بما ورثه عن آبائه، ويكتفي فقط باقتفاء آثارهم وســـيرهم، وينغمس في تحصيل ثمرات الملك، متوقفًا عن مواصلة مســـيرة البناء والتطوير، في الوقت الذي تصعد فيه دول أخرى منافسة، وتشـــحذ هممها وأســـباب قوتها لتنتزع الملك والرئاسة من الدولة التي دخلت

(1) جابـــور شـــتاينجارت، **الحرب من أجل الثـــروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لمـــاذا يتحطم العالم المسطح؟**، ترجمة علا أحمد إصلاح، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2011). ص ص 19- 26.

مرحلة الهرم والشيخوخة، ويضع "ابن خلدون" كل ذلك فيما يشبه الحتمية التاريخية، ضمن قانونه المتتبع لنشأة وزوال الدول، الذي بناه على مشاهداته العينية، وقراءاته المتعددة، وإيمانه بمبدأ السنن الكونية الاجتماعية، أي القوانين التي أوجدها الله في الطبيعة والمجتمع، وعلى رأسها سنة الزوال والتغيير[1].

ومن ثم يمكن القول: إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخيًّا، إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الرافضة لممارساتها وإستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استنادًا إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لقوله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس" (آل عمران 140)[2].

---

(1) عبد القادر دندن، **المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة**، مرجع سابق، ص ص 143- 157.

(2) محمد شفيق علام، مرجع سابق، ص 323.

الفصل الثاني

الانقسام الجديد بين الشرق والغرب

مؤشرات ومظاهر

"القرون التي هيمن فيها الغرب على النظام العالمي لم تكن إلا قوسًا في التاريخ الحضاري الطويل، وإننا اليوم بصدد العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، تلعب فيه آسيا بالخصوص دورًا مهمًّا في تشكيل الرقعة الجديدة للعلاقات الدولية".

"جيرارد شاليو"

المبحث الأول

مأزق قوة الغرب: من الانبثاق إلى مخاوف الأفول

ساد تاريخيًّا التمييز ما بين الشرق والغرب جغرافيًّا وثقافيًّا وحضاريًّا، وكان لكل منهما على الدوام خصائصه المميزة، والتي أسست للتفريق ما بين الأنا والآخر لدى الكثيرين، وذلك على الرغم من الحالات التاريخية العديدة للتلاقح الثقافي بينهما، والاستفادة المتبادلة في المجالات العلمية خصوصًا، ولكن جدل القوة والنفوذ يظل عاملاً محددًا في علاقات الجانبين على امتداد التاريخ. وما النقاش السائد حاليًّا بشأن انتقال للقوة من الغرب نحو الشرق سوى حلقة أخرى في سلسلة الصراع الطويل بينهما، والواقع أن هيمنة الغرب العالمية ليست طويلة وممتدة كما يتصور البعض، بل هي مقارنة بالتاريخ المعروف تعد فترة وجيزة كما يصفها "كيشور محبوباني"، وكما تبينه العودة للتاريخ غير البعيد، فإن عمر تلك الهيمنة قد يتجاوز القرنين بقليل في أحسن الأحوال، بالانطلاق من الثورة الصناعية وما جلبته للغرب من ازدهار وقوة، وسمحت له بالتفوق على قوى الشرق التي كانت قبل ذلك الأقوى اقتصاديًّا مثل الصين والهند، ليشهد التاريخ عندها ما عُرف بالانقسام الكبير الأول ما بين الشرق والغرب بانتقال القوة من الأول إلى الثاني، لتبدأ الهيمنة التي حظي بها الغرب في التعرض للتفكك وللشكوك في استمراريتها مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فما قصة صعود قوة الغرب؟ وما أطوار ودلالات مقولات التراجع والأفول؟

أولاً: موجز قصة الغرب: أطوار وخلفيات تبلور الهوية وصعود القوة: بدأ العالم الغربي في الظهور كحضارة متميزة في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، غير أنها كانت حضارة متخلفة عن الحضارات الشرقية السائدة آنذاك مثل الصينية والبيزنطية والإسلامية، التي كانت تسبق أوروبا كثيرًا في مختلف الميادين.. ولكنها بدأت في التطور في القرنين الحادي عشر والثالث عشر ميلاديين، باحتكاكها أكثر بالحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية منها.. لتبدأ بالتأسيس

الفعلي لتميزها الحضاري مع قيام عصر النهضة، وعصر الأنوار، والاكتشافات الجغرافية[1].

وكثيرًا ما كانت التفسيرات التقليدية للحضارة الغربية تصفها بأنها ذات منابع ثلاثة، وهي: الثقافة الكلاسيكية (اليونانية والرومانية)، والديانة المسيحية، والتنوير الحديث[2]، الذي أكسب الحضارة الغربية جملة مفاهيم وممارسات مميزة مثل الديمقراطية الليبرالية، والسوق الحرة، وتوظيف العقل والعلم من أجل إضفاء معنى على العالم. ولكن كان هنالك تمييز بين التنوير الفرنسي والتنوير البريطاني([3]*)، وقد نتج عن ذلك انقسامات مهمة داخل الحضارة الغربية خلال جزء كبير من القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد شكّل التنوير الفرنسي عماد الحقبة الأولى من تطور الحضارة الغربية الحديثة والمعروفة بالحقبة الأوروبية (المركزية الأوروبية وهيمنة أوروبا على الغرب كقيم وكنطاق

---

(1) صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999)، ص ص 118، 119.

(2) بيتر جي كاتزنشتاين، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة رقم 385، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص74 .

(3) *** كانت إنكلترا مهد حركة التنوير، فهي من شهدت ميلاد منجزات "نيوتن" العلمية، وشهدت ميلاد مفكرين مؤثرين في القرن السابع عشر مثل "توماس هوبز" و"جون لوك" المفكر التجريبي والليبرالي الثوري، ولكن فرنسا كانت هي مركز ومحور التطورات الحاسمة والمهمة لتلك الحركة، إلى الحد الذي جعل البعض يتحدث عن المركزية التنويرية الفرنسية آنذاك، وما ميزها هو العمل على إعادة المعرفة إلى الدائرة الاجتماعية، بنشر المعرفة وجعلها شعبية، فقد أصبحت فكرة الفلسفة الشعبية فكرة رائدة في عصر الأنوار سواء في ألمانيا أو فرنسا، حين طالب "ديدرو" بـ"تقريب الشعب من النقطة التي يوجد الفلاسفة فيها"... ليتمكن الإنسان من إدراك تلك الفلسفات والمعارف، وهذا يعني بعبارة أخرى: "أولوية الإنسان"، وبيّن عصر الأنوار التفوق الثقافي والفكري والفلسفي الفرنسي آنذاك، فقد كانت أوروبا ذاتها عبارة عن "أوروبا فرنسية" على حد تعبير "جان توشار".. ومع هيمنة التنوير الفرنسي أوروبيًا وجد التنوير البريطاني ملاذًا له في العالم الجديد حيث بُنيت الولايات المتحدة الأميركية وفقًا له، وصاغت نسختها الخاصة من الحضارة الغربية. انظر: عبد القادر دندن، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة، مرجع سابق، ص ص 213- 215.**

جغرافـي)، بينمـا كان التنويـر البريطاني عماد الحقبة الثانيـة للحضارة الغربية والمعروفـة بالحقبة الأميركية المتزامنة مع جزء كبير من القرن العشـرين، فيما هنالـك مـن يعتبر العولمة حقبة ثالثة في تاريخ تطـور الحضارة الغربية بعملها على نشر قيمها عالميًّا خارج النطاقين، الأوروبي والأميركي[1].

وكان التوسع والنزعة الإمبريالية الاستعمارية من أهم ما ميز الغرب الصاعد في بداياته، فبدأ نجم القوى الإمبريالية الغربية، إسـبانيا والبرتغال، في السـطوع كأولى القوى الاسـتعمارية منذ نهايات القرن الخامس عشـر. ومع نهاية القرن السـابع عشـر ومنتصف القرن الثامن عشـر، كان نصف الكرة الأرضية الغربي وأجزاء مهمة من آسـيا خاضعة للحكـم الأوروبي.. وابتداء من منتصف القرن التاسـع عشـر توجهت حركة الاستعمار الأوروبية نحو السـيطرة على إفريقيا، وعززت وجودها في شـبه القارة الهندية، وبسـطت سلطانها على كامل الشرق الأوسط تقريبًا مع مطلع القرن العشرين، لتتوسع هيمنة الغرب على العالم بشكل مطرد، ففي عام 1800 كانت القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية والمستعمرون الأوروبيون الجدد في الأميركيتين يسيطرون على 67٪ من العالم، وعلى 84٪ منه عام 1914، لتقع إفريقيا وآسيا، بما في ذلك الصين والهند والعالم الإسلامي، والأميركتان فريسـة للسيطرة الغربية، التي لم تسـلم منها سوى روسيا واليابان وإثيوبيا[2].

ولعب هذا المد الاسـتعماري الذي بلـغ أوجه قبل بداية الحرب العالمية الأولـى، عندما وصلت الإمبراطورية البريطانيـة حدها الإقليمي الأقصى، دورًا رئيسـيًّا في نشوء ما يصفه المعارضون لهيمنة الغرب ونهجه الثقافي بالإمبريالية الثقافية الغربية، لأن الاسـتعمار سـمح بنشـر الثقافة الغربية مدفوعة باختراق الرأسـمالية وظهور سياسات التغريب. ولم تتسـبب النهاية الرسمية للاستعمار الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين بنهاية الإمبريالية الثقافية، بل أخذت أبعادًا أخرى سياسية واقتصادية بظهور مؤسسات عالمية صُممت خصيصًا لخدمة

---

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص 96.

(2) صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

الضرورات الرأســمالية، والتي تبلورت بعدها في قالب قيمي ومفاهيمي واحد عرف بالعولمة[1].

ويتــم التأريخ لبدايــة الهيمنة الحديثة للغرب بانبثــاق الثورة الصناعية في أوروبــا، والتــي منحتها أفضلية على قوى وحضارات الشــرق خاصة في الهند والصين، والتي كانت الأكثر قوة اقتصاديًّا وتقدمًا تقنيًّا، إلى أن تجاوزتها أوروبا بفضل استفادتها من منجزات الثورة الصناعية، وبلورتها للمركزية الأوروبية التي صاغت نزعتها الاســتعمارية، وعقدة تفوقها العرقــي والثقافي التي كانت قوى الشرق ضحية لها فيما بعد.

خلال ذلك المخاض العســير والمســار المعقد مــن التطورات، تبلورت أخيــرًا هوية الغرب وحدوده الثقافية والجيوسياســية المعاصرة، ليشــتمل على أوروبا وأميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وبعض الدول الأخرى التي استوطنها الغربيون مثل أستراليا ونيوزيلندا[2].

وإن كان الغرب، بحســب تعبير "بيتر كاتزنشتاين" Peter Katzenstein، قد عاش عصرًا بطوليًّا أولاً في القرن التاسع عشر زمن هيمنة القوى الأوروبية وتبلور مركزيتها وبســط نفوذها على العالم عبر حركة الاستعمار، فإن دخول الولايات المتحــدة الأميركية، القوة الصاعــدة حينها، إلى مجال التفاعلات الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى وبعدها في الحرب العالمية الثانية قد أسَّس لعصر بطولي ثــان فــي التاريخ الغربي، وأصبح الغرب لأول مــرة منذ الإمبراطورية الرومانية وكأنــه يقع تحت طائلة دولة أو قــوة مركزية واحدة هي القوة الأميركية([3]**)،

---

(1) وورويــك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياســية والثقافية،** ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة رقم 397، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 280.

(2) صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 111.

(3) **** بعد قرون من تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية عاصمتها القسطنطينية وغربية عاصمتها روما، ســقطت هذه الأخيرة عام 476م على يد القبائل الجرمانية، وظلت بيزنطة مهيمنة على الشــرق ولم تصل ســيطرتها إلى الحدود التقليدية لنظيرتها الغربية المنهارة ســلفًا، وحاول الكيان المعروف تاريخيًّا بالإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، لعب الدور التوحيدي للغرب الذي كانت تمثله الإمبراطورية**

التــي نجحت فــي إضفاء معنى جديد على الحضــارة الغربية قائم على مفهوم العقيدة الأميركية لرؤية وتسيير العالم بما في ذلك الدول الأوروبية التابعة لها، والتي تراجعت قوتها وشاعت منذ نهايات القرن التاسع عشر أفكار عن نهاية أو زوال الغرب وتراجعه، وكانت قمة ذلك التشــاؤم في طروحات "شبنغلر" حول أفول الغرب، غير أن بروز الولايات المتحدة الأميركية انتشــل الغرب قليلاً من وَحْل التشاؤم ذاك، وبدا أن القوة الجديدة تحمل مشروعًا لإعادة إحياء واختراع مفهوم الغرب من جديد بحسب "كاتزنشتاين" دائمًا، في الوقت الذي ربما لو لم تظهر فيه الولايات المتحدة وتُرِكَ أمر الحضارة الغربية لأوروبا وحدها المتهالكة آنذاك لكانت عاشت "حياة وجِيزة مثقلة بالبؤس"[1].

وبالفعل بعــد الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة الأميركية نفسها قوة غربية أولى في ظل تراجع القوى التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا، ورغم أنها جوبهت بمنافس شرس وهو الاتحاد السوفيتي، الذي زادته انتصاراته خلال الحرب الكبرى قوة ورغبة في الهيمنة، وبعد أكثر من أربعة عقود من الصراع فيما عُرف تاريخيًّا بالحرب الباردة، انهار عام 1991 تحت وطأة ضرباتها وسياساتها، وانفردت الولايات المتحدة بمقدرات النظام الدولي، وتجسد ذلك في امتلاكها لمختلف مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وتوظيفها لذلك في صياغتها لمفهوم النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج، وسيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وهيمنتها بشكل كبير على مجلس الأمن الدولي وعلــى الأمــم المتحدة باعتبارهــا الممول الأول لها، وغيرها من المؤشــرات الأخرى التي دفعت عددًا كبيرًا من المحللين للحديث عن تشكل عالم أحادي القطبيــة، وبداية قرن من الهيمنة الأميركية والسلام الأميركي، مدعومة بحلفائها الأوروبييــن الذيــن كانوا مزهوين باتحادهم الذي كان ينظر إليه باعتباره التجربة

الرومانية الموحدة وبعدها الغربية، ولكنه فشــل في ذلك ليبقى الغرب متشــرذمًا دون قيادة موحدة، وزاد ابتكار الدولة القومية وتبنيها ككيان سياســي معترف به منذ معاهدة وســتفاليا عام 1648 في نشــر النزعة القومية والتفكيكية للغرب، إلى غاية بروز الولايات المتحدة الأميركية وتقديم نفسها قائدًا للكتلة الغربية خصوصًا خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص ص 101- 103.

التكاملية الأنجح عالميًّا آنذاك، كل ذلك في إطار منظومة قيمية وثقافية وسياسية شاملة ومتكاملة تؤسس لمركزية غربية مهيمنة.

هــذا الزخم من الســيطرة وتملُّك مقومات القوة، ظنــه الكثيرون انتصارًا حاسمًا لليبرالية وللقوى الغربية المتبنية، لها كما روج لذلك "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama في أطروحته حول "نهاية التاريخ والإنســان الأخير" The end of history and the last man، وغيــره مــن المتفائليــن باســتتباب الأمر للغــرب وحلفائه لحقبة زمنية طويلة قادمة، وكان محفزهم لاعتناق ذلك الطرح هزيمة المنظومة الشــيوعية وانهيار الاتحاد الســوفيتي، وتربع الولايات المتحدة الأميركيــة (قائدة العالم الحر) على قمة الريــادة العالمية، وربما كان لهم مبرر حينها في ظل نشوة النصر المسكرة، وفي ظل ما كانوا يلحظونه من اختفاء لأي منافسين أقوياء قادرين على الوقوف في وجه الغرب وليبراليته وثقافته وترسانته العسكرية، فروسيا الوريثة البائسة لإمبراطورية منهارة تترنح مع كل تمايل لرئيسها "يلتسين" الثمل، والصين منكفئة على ذاتها حينها كدولة من دول العالم الثالث تكافح لإخراج مئات ملايين البشر من دائرة الفقر، والمؤسسات الدولية متماهية مع الهوى الغربي قلبًا وقالبًا وكيف لا وهي صنيعته وأداته لفرض نفوذه، وأوروبا تتوحد وتتقوى أكثر وهي عماد الغرب في الضفة الأولى من الأطلسي وشريك النصر المظفر والمستفيد الأكبر منه.

وانبرى عدد كبير من المفكرين الأميركيين والغربيين للتبشير بحقبة الهيمنة الغربيــة القادمــة بقيــادة أميركية، فقــد رأى "صامويل هنتنغتــون" أن الولايات المتحدة الأميركية قد حققت "الريادة" Primacy، أو ما أسماه "تشارلز كروثامير" Krauthammer بلحظــة الأحاديــة القطبيــة[1] The Unipolar Moment. وعلى ذات النهج ســار عدد معتبر من كبار السياســيين الغربيين، فبعد انتهاء الحرب الباردة، كان لدى الغرب فكرة واضحة عن الكيفية التي سيتكشــف بها التاريخ، فتحــدث "جيمــس بيكر" وزير الخارجية الأميركيــة حينها، عن مجتمع جديد من الديمقراطيات يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوســتوك متجاهلاً تمامًا أي دور لقوى خارج النطاق الغربي، وهو ما اعتبره العديد من الملاحظين غير الغربيين

---

(1) Eric S. Edelman. Op. Cit. p. 01.

فضحًا لما يكمن في عقول الغربيين من رغبة في تكوين نادي قوى جديد لذوي البشرة البيضاء. وفي أحد اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بنظرائهم من اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN، مطلع التسعينات، صرَّح وزيـــر الخارجية البلجيكي ورئيس الاتحـــاد الأوروبي وقتها: "مع نهاية الحرب البـــاردة لم يعد هناك في العالم ســـوى قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي"، وهو ما عكس نشوة انتصار عبر أطلسية متنامية[1].

وبدا أن الغرب أضحى يمثِّل كتلة واحدة تقريبًا، وشكَّل منطقة تعاون وسلام وازدهار، وكانت الأهداف التي ســـعت إليها تلك الكتلة هي توســـيع مجالات التعاون مع مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الجوار الأوروبي وروسيا (وريثة الاتحـــاد الســـوفيتي)، بهدف تحقيق تعددية في عدة مجـــالات (تحرير التجارة، وحقـــوق الإنســـان، وحماية البيئة، ونشـــر الديمقراطية، وغيرهـــا) ولكن تحت سيطرته ووفقًا لقواعد لعبته، وتطوير إطار عمل فعال ومتعدد الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية خارج حدوده (منع الأزمات وإدارتها وحلها)، والأهم من كل ذلك منع بروز خطوط إســـتراتيجية جديدة للصراع والمواجهة مع قوى تناهض كل تلك الأهداف الغربية[2].

ولكن ذلك كان جانبًا واحدًا فقط من الصورة التي كان يرسمها الغرب عن واقعه وعن مستقبله، في حين كانت أسئلة ملحَّة ومحل جدل يطرحها بعض من الملاحظين والكتَّاب والمفكرين الغربيين الذي لم تُنسهم لذة النصر الآنية على الشـــيوعية، أن الواقع الدولي بديناميكيته وأحداثه ومتغيراته غير المتوقعة وحتى الشـــاذة Anomalies كمـــا يصفها "جيمس روزنـــو" يمكنها أن تفاجئ منظومة الغرب بتطورات وبخصوم وبمنغصات لم تكن في الحســـبان، لذلك تمحورت أهم الأســـئلة حينها لدى المراقبين غير المغترين ببهرج تلك اللحظة الانتصارية حول مدى صدقية وواقعية تلك الصورة التي رسمها الغرب عن ذاته، وإلى متى

---

(1) كيشـــور محبوباني، **نصف العالم الآســـيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشـــرق**، ترجمة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009)، ص 82.

(2) محمد أبو غزلة، "**تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي**"، السياســـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 22.

ســتدوم نشــوة المنتصر وحالة الزهو بالمركزية الغربية المتجددة؟ وما إذا كانت آمال الغرب تلك ســتتحقق فعلاً أم إنها ســتؤول إلى زوال وخيبة مثلما حدث لأحلام أبطال رواية "الآمال الكبيرة" لـ "تشارلز ديكنز"؟[1].

ثانيًا- لا شــيء يدوم للأبد: كيف يفقد الغرب الســيطرة؟: إلى جانب من راهنــوا علــى انتصار الغرب وبداية قرن أميركي بامتيــاز، تعالت أصوات غربية وأميركية لمنظِّرين كبار في العلاقات الدولية من المدرسة الواقعية أمثال "كينيث وولتز" و"جون ميرشايمر" Mearsheimer و"كريستوفر لاين" Layne وآخرين، مجادلة بأن بنية العلاقات الدولية والاتجاه المتزايد لعدد من الدول لموازنة القوة الأميركية، سيؤدي إلى فترة هيمنة أميركية قصيرة نسبيًّا[2].

فبعد ثلاثة عقود من انتصار الحرب الباردة، عادت خطوط الصدع والصراع الإستراتيجي للظهور مرة أخرى تقودها نهضة كل من الصين وروسيا.. وتراجع الغرب وفقدانه لقدر كبير من تماسكه وقوته وجاذبيته المهيمنة، بمواجهة الاتحاد الأوروبــي لخطر التفكك وخــروج بريطانيا منه في إطار البريكســت Brexit، وتزعزع الثقة بين ضفتي الأطلســي خاصة في عهد الرئيس الأميركي الأســبق "دونالد ترامب" Donald Trump، وتآكل لحظة "كروثامر" للأحادية القطبية التي بدا أنها تجســدت بالتفوق الأميركي على العدو السوفيتي بتصاعد مساعي قوى كبرى وحتى متوســطة لتحدي الهيمنة الأميركية وتشكيل عالم متعدد الأقطاب،

(1) نُشِرت رواية "الآمال الكبيرة" (The Great Expectations) للكاتب البريطاني "تشارلز ديكنز" كاملة لأول مرة عام 1861، وتعد من الأعمال التي يضرب بها المثل في خيبة الأمل التي يواجهها أبطال الرواية، وعلى رأســهم الطفل ثم الشــاب "بيب"، الذي ســاعد المجرم "ماجويتش" على الهرب وهو صغير، ثم حصل على معونة مالية ليؤســس لحياته ومســتقبله، وكان يعتقد أن الآنســة "هافيشام" التي وقع في حب ابنتهــا بالتبني "ســتيلا" هي صاحبة تلك المنحة، ولكن "ســتيلا" تصــده ولا تبادله الحب بتحريض من والدتها المتبنِّية لها، وشعوره بالصدمة مرة أخرى حين يكتشف أنه كان يأخذ المعونة المالية من المجرم "ماجويتش" الذي ســاعده في طفولته وليس الآنســة "هافيشام"، التي انتحرت بدورها محترقة في مشهد مفزع بفستان زفافها الذي داومت على ارتدائه منذ أن هجرها زوجها في ليلة زواجهما الأولى، أما ابنتها "ستيلا" فعاشت حياة بائسة بعد زواجها وطلاقها مرتين.

(2) Eric S. Edelman. Op. Cit. p. 01.

وتراجع التزامات الولايات المتحدة التحالفية في عدة مناطق من العالم وغيرها.[1]

وكانت شـكوك عديدة تحوم في نهاية العقد الأخير من القرن العشـرين، ومسـتهل العقد الأول من القرن الحادي والعشـرين حول مسـتقبل قوة الغرب بقيادة أميركية، وهو ما يتبين من كم الجدل داخل الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية الأميركية والغربية، حول مسـتقبل القوة الأميركية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، وتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومـات القوة الأميركية من جهـة، والتحولات والتغيرات في موازين القوى علـى الصعيـد الدولي من جهة أخرى، التي تقودها قوى صاعدة متحدية لذلك الواقع الدولي[2].

لقد كتب الدارسـون المهتمون بهذا الشـأن انطلاقًا من خلفيات ودوافع شـتى، فمنهم الآسيوي المتحمس لدورة حضارية آسيوية جديدة، ومنهم الغربي المتوجس من "العاصفة الصينية المتحفزة" بتعبير "جون ميرشـايمر"، ومنهم من يمكن اعتباره محايدًا سـاعيًا إلى صياغة أسـس جديدة للتعايش الدولي، لكن جميعهم متفقون على أن صعود آسيا، وتصدر الصين للمشهد الحالي، أمر واقع لا يمكن تجاهله، بل وهناك من يعتبره أمرًا آتيًا لا محالة[3].

ودليل ذلك هو سـيل الكتابات والسجالات الفكرية المختلفة حول مصير ومسـتقبل الغرب وريادتـه العالمية، الذي صدم الجمهور الغربي والسياسـيين علـى حدٍّ سـواء والصادر عن كتَّاب ومفكرين غربيـين، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حين كانت أميركا وأوروبا في أوج قوتهما، بمقابل ضعف كبيير في روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، وعدم بروز نجم

(1) محمد أبو غزلة، مرجع سابق. ص 22.

(2) عمرو عبد العاطي، "**اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأميركية**"، عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061/

(3) محمد مختار الشنقيطي، "**شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي**"، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات- قطر، العدد 18، أبريل/ نيسان-مايو/ أيار 2023، ص 14.

الصين والهند بعد كتهديد محتمل لعالم الغرب، وكانت الصدمة الأولى بصدور كتـــاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي" للكاتب والمؤرخ الأميركي "آرثر هيرمان" Arthur Herman، عام 1998، الذي تناول فيه مســـار مختلف الأفكار والكتابات التي تتنبأ بســـقوط الغرب وحضارته، والنظر إلى ذلك باعتباره مسألة وقت فقط، حتى وإن اختلفت التفسيرات والعوامل المستند إليها في ذلك، بينما قدَّم كتاب "موت الغرب" للكاتب الأميركي "باتريك جوزيف بوكانن" Patrick J. Buchanan الصادر عام 2001، دراما مرعبة لمستقبل الغرب المهدد بالانقراض بفعل شـــيخوخة الســـكان وموتهم وعوامل أخرى، ليلحق بعـــده كتابان مؤثران بقافلـــة الكتابات المحذِّرة من نخر عوامل التراجع والانحطاط لأســـس الغرب وتفوقـــه عالميًّا صدرا في نفس العام، 2006، وهمـــا: "انتحار الغرب" للكاتبين "ريتشارد كوك" Richard Coch و"كريس سميث" Chris Smith، وكتاب "جابور شتاينجارت" "الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟".

وتلك العينة من الكتابات ما هي إلا امتداد لتراث فكري ثري من التخوف تاريخيًّا من تدهور الغرب وفقدانه لهيمنته، وذلك منذ أن ألَّف المؤرخ البريطاني "إدوارد جيبون" موســـوعته المكونة من ســـتة أجزاء المعنونة بـ"تاريخ تدهور وســـقوط الإمبراطورية الرومانية"، والتي نشرها ما بين 1776 و1789، لأن روما كانت منارة الغرب ورمزًا لقوته وجبروته عبر التاريخ، ثم كتاب الألماني "أوزفالد شـــبينغلر" Spengler ، عام 1918، الـــذي كان عنوانه الأصلي باللغة الألمانية Der Untergang des Abendlandes، وتُرجـــم للعربية بأســـماء مختلفة، مثل: "أفـــول الغرب" و"انحدار الغـــرب" و"تدهور الحضارة الغربية" (وخلص فيه إلى أن الغربيين المعاصرين هم "فاوســـتيون"[1]، وأن العالم الغربي يحتضر، والثقافة

---

(1) نسبة إلى "فاوست" أو "فاوستوس" باللاتينية (Faustus)، واسمه الكامل "يوهان جورج فاوست"، وهو الشخصية الرئيسية في حكاية شعبية ألمانية حول عالم وخيميائي، يحقق نجاحًا كبيرًا ولكنه ظل غير راض عن نفســـه، فعقد صفقة مع الشـــيطان باعه فيها روحه، مقابل حصوله على المعرفة المطلقة وكافة الملذات الدنيوية، وتوصيف الحضارة الغربية المعاصرة بالفاوستية من منظور "شبنغلر"، يعود إلى نجاحها ماديًّا بشكل باهر، ولكن ذلك النجاح لم يواكبه نفس النجاح القيمي والأخلاقي، وهو ما جعلها تفتقد الهدف والقيمة، وتتحول إلى حضارة مادية تسعى للربحية وإشباع الغرائز والحاجات الاستهلاكية بأي ثمن.

الغربية "الفاوســتية" تعيش شــتاءها وفصلها الأخير، وأنتجت رجلاً غربيًّا فخورًا ولكنه مأســاوي، ورغــم كفاحه وإبداعه، إلا أنه لا يعــرف غاية حقيقية يمكنه الوصول إليها)، وكتاب الأميركي "بول كينيدي" الشهير "صعود وسقوط القوى الكبرى"، الصادر عام 1987، الذي ربط فيه بين ثنائية الصعود والسقوط كمسار حتمــي لمصير القوى العالمية، وعزا ذلــك بالدرجة الأولى إلى وجود "حدود للقــوة"، تفرض على الدولة أن لا تتحمل التزامات ومســؤوليات عســكرية أو اقتصاديــة تفوق طاقتهــا، وحذَّر من "التجاوز الإمبريالي" عبر العالم، لأنه يرهق موارد الدولة الاقتصادية التي تعد العامل الحاسم في تمكينها دوليًّا[1].

ورغم أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال الأكبر عالميًّا من حيث القوة العســكرية والاقتصاديــة والثقافية، إلا أن هناك قــوى أخرى مثل الصين والهند وروســيا إضافة إلى دول الآســيان والبرازيل وجنوب إفريقيا تبرز بشكل سريع كفاعلين مهمين، ويبدو أن الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأميركية تتقلص، وأن العالم يتجه الآن نحو التعددية القطبية، أو ما أطلق عليه أحد الخبراء وصف "ما بعد أميركا" (Post–America). ويعود هذا التطور أساسًا إلى تغيرات بنيوية عميقة في توزيع ونشــر القوة عالميًّا استغرق تشكلها سنوات إن لم تكن عقودًا من التبلور، وليس معنى هذا أن تفقد الولايات المتحدة الأميركية قوتها بمعناها المطلق، ولكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية مع أميركا أقل قوة مما كانت عليه في سنوات سابقة[2].

إذن، هناك إدراك متزايد بأن القوة تعرف تحولاً في السياسة العالمية، وأن القوى الصاعدة تأخذ شيئًا فشيئًا دورًا أكثر قوة ونشاطًا وأهمية، وفي هذه الحالة يمتاز النظام العالمي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوى الصاعدة والإقليمية. وهناك بحسب "أندرو هورال" Andrew Hurrell و"سانديب سينغوبتا" Sandeep

(1) علي الدين هلال، **"لماذا تتقدم دول كبرى.. وتتراجع أخرى؟"**، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص ص 23، 24.

(2) Michael Schiffer. **The U.S. and rising powers.** G r e a t D e c i s i o n s 2 0 0 9. . Accessed March 28, 2023.

Sengupta دلائل قوية على أننا نشهد حاليًّا أقوى التحديات للنظام العالمي الذي سعت الولايات المتحدة الأميركية لبنائه ضمن معسكرها أثناء الحرب الباردة وعولمته في فترة ما بعد الحرب الباردة، والكثير من تلك التحديات تطرح أسئلة أيضًا حول الوضعية المهيمنة للنظام العالمي الأنجلو-أميركي والأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر (المركزية الغربية)، والذي تبلور في ظله العديد من مفاهيم وممارسات نظام القوى السياسية، والنظام القانوني الدولي، والحكم الاقتصادي العالمي[1].

الدلائل والمؤشرات القوية على وجود تحديات جدية تواجه الغرب وهيمنته، والتي أشار لها "أندرو هورال" و"سانديب سينغوبتا" بشكل عام في الفقرة أعلاه، عملت دراسات وكتابات كثيرة على التفصيل فيها والتعمق في فحصها واستكشاف مظاهرها وتأثيراتها المحتملة على تغيير مركز الثقل العالمي سياسيًّا وإستراتيجيًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وقيميًّا ومجتمعيًّا، ونقله من الغرب نحو الشرق، الذي تشكل قارة آسيا ودولها الصاعدة والقوية كتلته الحيوية المحورية، مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ودول الآسيان.

ويؤكد ذلك "جابور شتاينجارت" في كتابه "الصراع من أجل الثروة" بتعبيره بالغ الدلالة "لقد ولدنا في عالم سرعان ما سينمحي من الوجود بشكله الراهن، فبعيدًا عن مدننا وقرانا يحدث تحول جذري، والعالم القديم الخاضع لسيطرة الغرب بدأ يختفي ويتلاشى في ضباب التاريخ، في حين بدأت ملامح العالم الجديد تتشكل لتوِّها، إننا نعيش عصرًا انتقاليًّا.. إن أيام السيطرة الغربية تقترب من نهايتها، فبعد الحربين العالميتين انتقل مركز العالم من أوروبا إلى أميركا، وهو الآن يتجه نحو آسيا، حيث يجري هناك رسم خريطة جديدة للقوى، وما يحدث في آسيا ليس امتدادًا لحاضرنا، بل هو بداية لحاضر جديد"[2].

فحضارة الغرب، بحسب "هنتنغتون"، في حالة اضمحلال، ونصيبها من القوة العالمية السياسية والاقتصادية والعسكرية آخذ في الهبوط بالقياس إلى قوة

---

(1) Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta, "**Emerging powers, North–South relations and global climate politics**", International Affairs, 88, 3 (2012). p. 463.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص 22.

الحضارات الأخرى. والكثير من التغيرات التدريجية والشـــديدة والجوهرية هي الأخرى تحدث في توازنات القوى بين الحضارات، وفي الوقت الذي تتلاشى فيه صدارة الغرب، فإن أكبر وأهم زيادة في القوة ســتكون لصالح الحضارات الآســيوية، خاصــة مع بزوغ الصين لتكون المتحــدي الرئيس للغرب من أجل النفوذ العالمي[1].

ويردف "شــتاينجارت" معززًا منظوره لمعالم القوة في العالم المقبل قائلًا: "إن حالة من التحول الجذري ذات أبعاد غير مسبوقة آخذة في الحدوث خارج مجال رؤيتنا المباشــرة (الرؤية الغربية)، فقــد بدأت الصين والهند، اللتان كانتا تعتبــران بالأمــس القريب فقط من بلدان العالم الثالــث، تتقدمان فجأة، ونحن جميعًا شهود معاصرون على طفرة في الحيوية فريدة من نوعها في تاريخ العالم، وحقبة الهيمنة الغربية التي ســيطر فيها الأوروبيون والأميركيون على بقية العالم بقوتهم الاقتصادية تقترب من نهايتها.. إن طبوغرافيا جديدة للقوة بدأت تتشكل ملامحها، والدائرة التي بدأت بصعود اليابان، واســتمرت بقصص نجاح النمور الآسيوية، توشك أن تكتمل الآن بنهضة الصين والهند"[2].

وتزداد قوة الشــرق وزخم تقدمه الهادف إلى زحزحة الغرب عن مكانته، بتصنيف روسيا ضمن قوى الشرق إلى جانب القوى الآسيوية التقليدية، فروسيا -كمــا يذهــب إلى ذلك "هنتنغتــون"- كانت ذات احتكاك محــدود بالتجارب التاريخية الأساســية التي شــكَّلت كيــان وهوية الغرب، مثــل عصري النهضة والأنــوار وحركــة الإصلاح الديني والثورة الصناعية، وهي أميل للشــرق بفعل موقعها الجغرافي، وخضوعها للحكم التتاري الإسلامي مدة 200 سنة، وتأثرها بما يســميه "الاستبدادية الشرقية البيروقراطية"، ومسيحيتها مسيحية شرقية، بينما الغرب يشتمل على أوروبا وأميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وبعض الدول الأخرى التي اســتوطنها الغربيون مثل أســتراليا ونيوزيلندا، وكما يجزم "صامويل هنتنغتون" وبشكل قاطع في كتابه "صدام الحضارات": "روسيا ليست

---

(1) صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ص 170- 172.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

غربيـــة، وكل محاولات جعلها كذلك قد فشـــلت"[1]، كمـــا صنَّفها قائدةً لكتلة حضارية غير غربية وهي الحضارة السلافية الأرثوذكسية، الموصوفة بالمتأرجحة لأن علاقاتهـــا مـــع الغرب تتأرجح بين التعاون والصـــراع، ويعتبرها "هنتنغتون" متمايزة عن الحضارة الغربية[2].

والوقائع أثبتت أن "ميخائيل غورباتشوف" [3] كما تفنِّد عوامل داخلية في روسيا ذلك التطلع الغورباتشوفي الواهي، فبعد أقل من عقد على انهيار الاتحاد الســـوفيتي اتضحت معالم الهوية الشـــرقية لروســـيا أكثر بنهاية عقد التسعينات من القرن العشـــرين، لاســـيما منذ تولي الخبير في الدراســـات الشرقية "يفغيني بريماكوف" Evgenni Primakov مهام وزارة الخارجية، ســـنة 1996، ثم رئاسة

---

(1) كان قيصر روســيا الشــهير بيتر أو بطرس الأكبر خلال فترة حكمه الممتدة من 1682 إلى 1725، أول من حمل تصورًا ممنهجًا لإلحاق روســيا بالغرب، وإخراجها مما كان يســميه: حقبة روسيا الشرقية البدائية، وكان تأثره بالغرب واضحًا منذ صغره، وفي سن الخامسة والعشرين بدأ ما عُرف تاريخيًّا باسم السفارة العظيمة، وهي الرحلة التي قادته لعدد من الدول الأوروبية العريقة والمتقدمة آنذاك للاطلاع على أحوالها والاســتفادة من تجاربها وإنجازاتها، وبعد عودته شــرع في تطوير الجيش الروسي وفقًا لنموذج الجيوش الأوروبية، وأنشأ أول قوة بحرية روسية وفاز بعدها بأول معركة بحرية لروسيا في تاريخها ضد العثمانيين، وحارب المظاهر التقليدية للثقافة الروسية، فأجبر النبلاء على ترك ملابسهم الطويلة والاقتداء بنبلاء أوروبا في مظهرهم، وقصَّ بنفســه لحية الكثيرين منهم، وفرض ضريبة اللحى على كل من يطيل لحيته سواء من النبلاء أو رجال الدين أو عامة الناس، وصكَّ لذلك عملة خاصة تبيِّن دفع صاحب اللحية للضريبة مقابل احتفاظه بها، وبلغ به الأمر أن زج بزوجته في أحد الأديرة لأنه كان يعتبر زواجها منه تقليديًّا ورمزًا للســلطة الدينية والاجتماعية التي كانت تكبله، وبلغ أوج تطلعاته حين بنى مدينة ســان بطرسبورغ وحوَّل العاصمة إليها بدلاً من موســكو، التي كان يمقتها ويمقت نمط الحياة فيها ويعتبرها رمزًا رجعيًّا لابد من القضاء عليه، بينما رأى في سان بطرسبورغ منطلقًا للتوجه الغربي للبلاد، وللتأسيس لنمط حياة عصري على الطراز الأوروبي كما كان يحلم بذلك دائمًا، ولكن حملته هذه جوبهت بمعارضة شــديدة من طرف السلطات التقليدية الدينية والسياسية والاجتماعية، وجرى التراجع عن العديد من قراراته بعد تولي قياصرة آخرين للحكم بعده. انظر: "رموز الســلطة: بيتر الأكبر"، وثائقيات الجزيرة الوثائقية، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/ آب 2023)، في:https://www.youtube.com/watch?v=JJNOjguYm5A&t=2s

(2) صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 111.

(3) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

الوزراء فيما بعد، ووضعه لمعالم التوجه الأوراســي لروســيا، بتوطيد علاقاتها بدول المنطقة ومنعها من الارتباط بالغرب، وتفعيل العلاقات مع الصين والهند، ووضع قارة آســيا في قلب "سياســة التوازن الخارجية الروسية" التي أسس لها، والتي كان التوجه نحو القارة الآسيوية من أولوياتها الكبرى[1].

وكان هذا التوجه متأثرًا بأفكار الجيوبوليتيكي الروســي "بيوتر سافيتسكي" Pyotor Savitsky، الــذي وصفه "ألكســندر دوغيــن" Alexander Dugin بأنه "الكاتب الروسي الأول وربما الوحيد الذي يمكن وصفه بالعالم الجيوبوليتيكي بكل ما تحمله الكلمة من معنى"، فقد كان "سافيتســكي" أول من دعا روســيا إلى الاتجاه شرقًا، لأن العلاقات بشعوب الشرق هي التي طالما حققت لروسيا "اســتقلالها الروحي عن العالــم الرومانو- جرماني العدواني" حســب تعبيره، والواقع أن ملاحظات "سافيتسكي" لها أساسها التاريخي والثقافي، فروسيا نسبيًّا ذات روح شرقية، تقرِّبها من آسيا ومن العالم الإسلامي أكثر مما هي عليه الحال مع الغرب[2].

وتســتمر روســيا اليوم في وصف حربها في أوكرانيا على أنها حرب ضد الغــرب، تقع أوكرانيا في واجهتهــا محاربًا بالوكالة، فيما تدعمها الدول الغربية على رأســها الولايات المتحدة الأميركيــة والدول الأوروبية، وهو ما يدل على تمييزهــا لنفســها عن عالم الغرب، الذي تعتبــره عدوها الأول ومصدر التهديد الأكبر لأمنها ومصالحها ووجودها، في مقابل دفء علاقاتها بالشرق الذي تربطها به امتدادات جغرافية وثقافية ومصلحية متجذرة.

وبرزت هذه النزعة التمييزية لروسيا عن الغرب في خطابات كبار المسؤولين الروس وعلى رأسهم الرئيس "فلاديمير بوتين"، والذي ذكر مثلاً في خطابه أمام الجمعية الاتحادية، في 21 فبراير/ شــباط 2023، أن الغرب هو المســؤول عن

(1) Igor Denisov, **Russia-India-China Triangle – From Russian Perspective**, Discussion Paper for The 11th Berlin Conference on Asian Security (BCAS), Triangular formations in Asia Genesis, 194 strategies, value added and limitations, Berlin, September 7-8, 2017. p. 2.

(2) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 29.

التصعيد بسبب استمرار تدفق الدعم العسكري إلى كييف، وأوضح أن الغرب بذلك يدعم النازيين الجدد في أوكرانيا، مؤكدًا أن الغرب كان ولا يزال يسعى إلى تدمير روسيا[1].

وتوجُّه روسيا شرقًا وتأكيدها على توطيد علاقاتها مع قوى الشرق وعلى بلورة هوية تتناسب مع هذه السياسة، ازداد وأصبح تحصيل حاصل بسبب الحرب ضد أوكرانيا، التي خسرت فيها موسكو أغلب حليفاتها السابقات في حلف وارسو، وجمهورياتها الأوروبية السوفيتية السابقة لصالح الناتو والاتحاد الأوروبي. وقد أصبحت التوجهات الغربية لعزل روسيا أكثر وضوحًا، لذلك فسواء نجحت الحرب الروسية على أوكرانيا أو أخفقت، فإن عملية إدماج روسيا في المجال الأوروبي قد توقفت (وفشلت مرة أخرى)، وأوروبا تعود إلى الانقسام من جديد، وإن على أساس خطوط تختلف إلى حدٍّ كبير عن حدود الحرب الباردة[2].

وليس هنالك ما هو أدل على دراماتيكية التحول الإستراتيجي في بدايات هذا القرن بانتقال القوة نحو آسيا وخصوصًا الصين والهند، وتخوف الغرب من فقدان سيطرته التي اعتادها منذ عهد الكشوفات الجغرافية وظهور القوتين، الإسبانية والبرتغالية، ثم البريطانية والفرنسية، وصولاً إلى الهيمنة الأميركية، من مقولة "توماس فريدمان" Thomas Friedman صاحب كتاب "العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين": "حين كنت صغيرًا كان والداي يقولان لي: توماس أكمل عشاءك فهناك أطفال في الصين والهند لا يجدون طعامًا، والآن صرت أنا وزوجتي نقول لابنتينا: أنجزا واجباتكما المدرسية، لأن هنالك

(1) إسراء إسماعيل، "**محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 171.

(2) نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات، 28 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5305

أطفالاً في الصين والهند يريدون الحصول على وظائفكما"[1].

وفي الجهة المقابلة، برزت كذلك تحليلات وكتابات آسيوية أدلت بدلوها في موضوع الصعود الآسيوي الشرقي والتراجع الغربي، ولم تخل تلك الإسهامات من عمق وقدرة على تلمس مواطن التميز الحالية في الشرق، ومكامن الضعف والوهن في الغرب، وشكّلت أصواتًا أكاديمية بروح شرقية صدحت بتحليلات أصبحت مرجعية لقضية ستكون الأكثر تأثيرًا على مستقبل القوة والريادة في عالمنا.

ففي عام 1996، صدر كتاب "النهضة الآسيوية" للكاتب والسياسي الماليزي "أنور إبراهيم"[2]، ويعد باكورة الكتابات الآسيوية المعاصرة حول صعود هذه القارة، وميزة هذا العمل، بحسب الدكتور "إبراهيم غانم"، أنه يقارن بين الأسس المعرفية التي قامت عليها النهضة الأوروبية الحديثة وبين أسس النهضة الآسيوية، ويخلص إلى أن الفارق الجوهري بين النهضتين، هو أن نهضة آسيا تقوم على أسس معرفية وأخلاقية مستمدة من الدين والتراث العريق للشعوب الآسيوية، والسبب في ذلك أن الإنسان الآسيوي هو من صميم قلبه إنسان متدين على عكس إنسان الحضارة الغربية. ولهذا فإن إحياء الإيمان والتأكيد على التعددية

---

(1) عبد القادر دندن، "**قراءة تحليلية في خريطة النزاعات الآسيوية.. قارة على صفيح ساخن**"، في: عبد القادر دندن (محرر)، **جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات- الديناميات- التداعيات**، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021)، ص 82.

(2) مفكر وسياسي ماليزي، تميزت حياته السياسية والفكرية بمراحل انتكاسة وصعود متواترة، فقد كان إلى جانب "مهاتير محمد" مساهمًا في النهضة الماليزية، وكان من المؤسسين للجامعة الإسلامية العالمية المشهورة في ماليزيا، ويعد كتابه "النهضة الآسيوية" أهم بواكيره الفكرية والسياسية، واعتبرته مجلة نيوزويك الأميركية الرجل الأول في شرق آسيا عام 1998، وهو العام ذاته الذي أُقصي فيه من مناصبه السياسية نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للمالية، ووُجهت له تهم أخلاقية وأخرى سياسية خطيرة أدخلته السجن سنوات عديدة، ولكنه تجاوز كل ذلك وأصبح رئيس وزراء لماليزيا عام 2022، وهو ما اعتبره الكثيرون انتصارًا أخلاقيًّا قبل أن يكون سياسيًّا لهذا الرجل والمفكر الذي تكالبت عليه محن متلاحقة. انظر: نبيل البكيري، "أنور إبراهيم الذي لا يعرف الهزيمة"، العربي الجديد، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/ آب 2023، في: https://2u.pw/QoERCRX

الدينية والثقافية هما من أهم مكونات النهضة الآسيوية المعاصرة. وأسَّس "أنور إبراهيم" في كتابه للاعتراف بآسـيا مسـاهمًا رئيسيًا في رسم معالم هذا القرن، وتطوير العالم والحضارة الإنسانية، فجاء في كتابه: "إن ما نراه لآسيا في القرن المقبل هو أنها سـتكون مشاركًا رئيسًـا في تطوير الحضارة الإنسانية، وإن أهم ما يمكنها الإسهام به هو إرساء مبادئ التسامح مع الآخرين، والرحمة بالضعفاء والمحرومين، واحترام قدسـية الأسرة لبنة مكينة في بناء صرح الحياة الإنسانية الراقية"، وضمن هذا التصور، فإن آسـيا -بحسـب "أنور إبراهيم"- يمكنها أن تقدم للعالم إنتاجها الثقافي المتميز الذي يبرز خصوصيتها، لأن نهضة آسيا ذات أساس معرفي وفلسفي متكامل، يمكن أن يحد من التأثير السلبي "للعولمة" التي تمارسها القوى الغربية المهيمنة[1].

رغـم عمق وجودة قراءة "أنـور إبراهيم" للتحـولات المرتقبة والتي تقع نهضة آسـيا وإمكانية تقديمها للبديل المطلـوب في صلبها أمام إفلاس الغرب الثقافي والقيمي ومن خلفه العولمة الجارفة التي يبشر بها، إلا أنها لم تحظ لا بالانتشـار ولا بالاهتمام الذي نالته مؤلفات الكاتب والدبلوماسـي السنغافوري "كيشور محبوباني" Kishore Mahboubani التي اشتهرت عالميًا، ووُضعت في ذات المصاف مع توجهات فكرية تخص موضوع انتقال القوة، سواء كانت ذات سياق واحد قائل بإمكانية ذلك الانتقال وبمحورية آسيا وقوى الشرق فيه بشكل سلمي، أو في سياق مخالف يقلل من قدرة المؤشرات الملاحظة على إحداث تغيير جذري في مسار النظام الدولي، ويجعل من ذلك الصعود مقدمة لتفاعلات صراعية وغير سلمية بين دعاة التغيير وأنصار الأمر الواقع، وعلى رأس مؤلفاته تلـك يأتي كتابه الصـادر عام 2008 "نصف العالم الآسـيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق"

(The New Asian Hemisphere: The irresistible shift of global power to the East).

---

(1) سـالمة الموشـي، **"الكتاب الذي يدخل السجن ويغير النهضة الآسيوية"**، يومية إيلاف الإلكترونية، 12 مايو/ أيـار 2004، (تاريـخ الدخـول: 3 أغسـطس/ آب 2023)، فـي: https://elaph.com/Web/Archive/1084374437911626100.htm

تتواتر أطروحـــات "محجوباني" عـن التراجع الغربي والصعود الآسـيوي (خصوصًـا الصيني) في كتبه كلها؛ فقد لاحظ أنه "علــى مدار القرون الثلاثة الماضية، كانت شـعوب آسـيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية مواد للتاريخ العالمي، وكانت القرارات التي شـكَّلت التاريخ تُتخذ في بضع عواصم غربية.. أما الآن فإن بقية شـعوب العالم لن تقبل أن يتم اتخاذ القرارات نيابة عنها في العواصم الغربية"، ومرد ذلك هو أن "العالم اليوم يقف على أحد أهم مفترقات الطرق في تاريخه"، بحكـم أننـا "نبتعد عن تلـك اللحظة الوجيزة التي هيمن فيهـا الغرب علـى التاريخ العالمي"، فالعالم يعيـش اليوم "صحوة الحضارات والمجتمعات التي كانت في حالة هجوع مدة مديدة"، وهو يلح على أن الإنســـان الآسيوي -على وجه الخصوص- قد انتقل من طور المنفعل السلبي بالمبادرات الغربية، إلى طور الفاعل المشـــارك في صناعة تاريخ العالم المعاصر. وقد تجلى هذا الأمر في الصين أكثر من غيرها خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث اســـتعاد الصينيــون الثقة فــي حضارتهم واحترامهم لذاتهم، وخلص إلى أن الغرب عليه قبول ما ليس منه بد وهو أن صدارته للعالم قد أصبحت من الماضي، وأن القوى الصاعدة الآسـيوية هي التي ستحدد مصائر البشر في المستقبل، ويؤكد أنه "إذا ما حاول الغرب أن يستمر في سيطرته، فسيكون هناك رد فعل عنيف لا يمكن تجنبه، وهذا هو السبب في وقوف البشرية عند مفترق طرق حاسم للتاريخ"[(1)].

وفــي مجال مثيـر للجدل بقدر قضيـة مصير الغـرب وحضارته في ظل التحـولات الجاريـة، يعلو صوت من عمق الغرب ذاته للرئيس السـابق لرابطة العلوم السياسـية الأميركية "بيتر جي كاتزنشتاين"، يبدي فيه موقفًا يمكن وصفه بالصادم وحتى المتطرف بالنسـبة للكثيرين وخاصة الأميركيين والغربيين عمومًا تجـاه هذه المسـألة، ومفعم بالجرأة حين يعلن صراحـة فقدان عبارة الحضارة الغربيـة لأي معنـى أو قيمة أو تأييد، فيقول: "يبقى انحطـاط الحضارة الغربية حكاية دأب الباحثون على سـردها منذ نهاية القرن التاسـع عشـر، وكما سبق لــي أن رأيـت فإن صعود عبارة الحضارة الغربية في بداية القرن العشـرين كان هو نفســه رمز المرحلة الأولى من انحطاط تلك الحضارة الفعلي، إلا أن فسـاد

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

التصور والعبارة شكَّل عند انتهاء القرن العشرين انحطاطًا قاطعًا وأشواطًا أبعد بكثير، وقصة انحطاط الحضارة الغربية بوصفها "تصورًا وعبارة" إن هي إلا جزء من قصة أطول لانحطاط الحضارة الغربية بوصفها "واقعًا"، وليس هناك على أي حال أحد تقريبًا في الغرب كله لا يزال يؤيد أو يدافع عن شيء يحمل صراحة اسم "حضارة غربية"[(1)].

المبحث الثاني

الدلائل على انتقال القوة من الغرب إلى الشرق

لم يكن الجدل المحتدم ذو الأبعاد الفلسفية والتاريخية والحضارية والجيوستراتيجية حول ملامح حدوث انقلاب متوقع في موازين القوى عالميًّا من كتلة حضارية وإستراتيجية إلى أخرى، وليدَ تخمينات وتكهنات أو ترف فكري وفلسفي فحسب، بل كان مرتبطًا بوقائع وشواهد ودلالات من البيئة الدولية، تعززها أرقام وإحصاءات وملاحظات عينية لحالة كفَّتي القوة في كل من الشرق والغرب، ويمكن استيضاح أهم المؤشرات والمظاهر الدالة على الصعود الذي يسجله الشرق في مقابل تراجع الغرب، بشكل أكثر وضوحًا من خلال عناصر وعوامل ومجالات مختلفة تتراوح ما بين الإستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، تتبدى بعض خصائصها ووضعياتها من خلال عرض معطيات الجوانب التالية:

أولاً- الجانب الإستراتيجي: من الأطلسية إلى الباسيفيكية والهندوباسيفيكية:

هيمنت التفاعلات عبر الأطلسية على العلاقات الدولية طيلة حقبة المركزية الأوروبية، ثم صعود الهيمنة الأميركية والتأسيس لما عُرف بالمركزية الغربية، فقد كانت أهم القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة تتموضع على ضفاف الأطلسي (أوروبا)، وبعضها ذات واجهتين، أطلسية وباسيفيكية، ولكن توجهها الأطلسي أكبر وأوضح (الولايات المتحدة الأميركية وكندا)، فيما كانت اليابان خلال صعودها العسكري والاقتصادي قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية القوة الباسيفيكية الخالصة الوحيدة، كما كانت أهم وأنشط طرق التجارة العالمية هي تلك التي تعبر مياه الأطلسي.

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص 104.

ولكــن يبدو، بحســب "آش روســيتر" Ash Rossiter و"بريندون كانون" Brendon J. Cannon في كتابهما "النزاع والتعاون في الهندوباســيفيك: حقائق جيوبوليتيكية جديدة"، أن القرن الحادي والعشــرين يشــهد عودة الشــرق على حساب الغرب، وانتقال التفاعلات من أطلسية إلى باسيفيكية، ليوصف هذا القرن بالقرن الآسيوي، مع التحولات الكبرى لدى الصين اقتصاديًّا وعسكريًّا، وصعود الهند منذ اتباعها للانفتاح الاقتصادي، وتطويرها لعقيدتها الأمنية والإستراتيجية، وإعادة توجيه وتشــكيل اليابان لسياســتها الخارجية والأمنية، والتراجع النسبي للولايات المتحدة الأميركية، وعدم يقينية وضعيتها الحالية في آسيا(1).

وعكست سياسات الولايات المتحدة الأميركية وتوجهاتها الإستراتيجية هذا الطرح؛ حيث نقلت -بداية من عام 2011 في عهد الرئيس "باراك أوباما" Barak Obama- مركز اهتمامها الإستراتيجي نحو آسيا المحيط الهادي، من خلال تبني إســتراتيجية "محور آسيا" (Pivot To Asia)، التي أعلنت عنها وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" Hillary Clinton في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، والتي تغير اســمها فيما بعد إلى "إعادة التوازن لآســيا" (Rebalancing To Asia)، والتي كانت تهدف إلى تحويل مركز الاهتمام الإستراتيجي الأميركي من قضايا الشرق الأوســط وأوروبا، نحو تطورات قارة آســيا بســبب تزايد أهميتها الإستراتيجية بشكل واضح(2).

وأحدثــت إدارة "دونالد ترامب" تحولاً جذريًّا آخر، حين تبنَّت في وثائقها الإســتراتيجية الرســمية عام 2017 مصطلح الهندوباسيفيك، حين تمت الإشارة إلى المفهوم صراحة، في ديســمبر/كانون الأول 2017، في تقرير إســتراتيجية الأمــن القومــي (NSS) الجديدة، التي أعلنت عن بداية عهد جديد من التنافس

---

(1) Efsane Deniz Baş, **Book review of Conflict and Cooperation in the Indo-Pacific: New Geopolitical Realities**, Perceptions, Volume XXVII Number 1, (Spring-Summer 2022). p. 155.

(2) Nilanthi Samaranayake, **The Indian Ocean's Key Role in the Indo-Pacific Rules-based International Order**, the Journal of Indo-Pacific Affairs, (Alabama, Air University Press, December 2020). p. 7.

الإســـتراتيجي، مع إعـــادة توجيه الولايات المتحدة لإســـتراتيجيتها نحو "منطقة الهندوباسيفيك"، بالموازاة مع التمدد الصيني هناك اقتصاديًّا وعسكريًّا[1].

والهندوباسيفيك هو منظور إستراتيجي يجمع المحيطين، الهادي والهندي، معًا في رابطة طبيعية وجيوبوليتيكية وجيواقتصادية واحدة، في إطار مفهوم منطقة الهندي-الهادي، والذي جاء اســتجابة لزيادة التداخل في التفاعلات بين القوى المنتشرة عبر المحيطين، وتلاقي مصالحها القومية معًا، وقادت هذا التوجه كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند وأستراليا واليابان، ويعد بروز هذا المفهوم مؤشـــرًا آخر على محورية التفاعلات الآسيوية في المحيطين، الهندي والهادي، وتأثيرها الكبير على واقع ومســـتقبل العلاقات الدولية، في مقابل تراجع أهمية العلاقات عبر الأطلسية التي هيمنت سابقًا، لنشهد انتقالاً جديدًا لمركز العلاقات الدولية من أطلســـي إلى باســـيفيكي ثم هندوباسيفيكي في الوقت الراهن، حيث تقع القوى الآسيوية مثل الصين واليابان والهند ودول الآسيان وحتى روسيا في قلب هذه المعادلة[2].

كمـــا أن العلاقات عبر الأطلســـية قـــد تضررت كثيرًا بفعـــل عدة أحداث وتحولات خاصة منذ انتخاب "دونالد ترامب" لشغل المكتب الرئاسي في البيت الأبيض ورفعه لشعار "أميركا أولاً"، وكانت فاتحة ذلك التدهور عدم تجسد ما يعرف بالاتفاق عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار (TTIP) بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، والذي دق انتخاب "ترامب" المســـمار الأخير في نعشه.

حدث هذا رغم أنه كان ينتظر من الاتفاق إنشـــاء منطقة تجارة حرة تضم نحو 800 مليون نسمة، وتشكل 40٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، و50٪ من التبادلات التجارية العالمية، أي ما يفوق 30 تريليون دولار سنويًّا وفقًا للتقديرات، ولكنه أصبح رمزًا للشقاق الأميركي-الأوروبي عبر الأطلسي، بمواجهة الاتفاقية

---

(1) Kevin Rudd, "**Strategic Trends across The Indo-Pacific region** ", The Interpreter features The , New York, 2019. , 2023.

(2) **انظر**: عبد القادر دندن، **صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، مايو/ أيار 2023).

معارضة شعبية قوية خاصة داخل أوروبا، كما أصبح الحديث المعارض للاتفاقية يحتل مساحة كبيرة بين مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي في المراحل التمهيدية لانتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2016 [(1)].

وإعلاءً لشعار "أميركا أولاً"، في ، يونيو/ حزيران عام 2018، بعد أن أوعز الرئيس الأميركي " " لمســاعديه بعدم التوقيع على البيان، بسبب الانقسام بشأن قضايا جوهرية في ملفي الإجراءات والمناخ، وكشفت الاجتماعات عن شرخ أعمق أحدثته سياسات "ترامب" التي اعتُبرت تنكرًا الذي أرسته مع شركائها الأوروبيين عبر الأطلسي بعد [(2)].

ربمــا يكــون انتخاب "جــو بايدن" Joe Biden قد أعــاد قليلاً من الدفء للعلاقات بين ضفتي الأطلســي، ولكن ســرعان ما جاء الانســحاب الأميركي غيــر المخطط من أفغانســتان الذي تســبب في تهديد الأمــن الأوروبي ليوتر العلاقات مجددًا، فقد انتقد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، "بوريس جونسون" الانسحاب الأميركي، ووصفه بأنه "خطأ قد ندفع عواقبه جميعًا"؛ إذ تخشى الدول الأوروبية من تنامي ظاهرتي الإرهاب واللجوء من أفغانستان وانعكاساتهما على أمنها، فالتقديرات تشــير إلى أن تدفق اللاجئين الأفغان إلى دول الجوار ستتبعه محــاولات للوصــول إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، والتخوف من اختراق عناصر أفغانية خطيرة ومتهمة بالإرهاب لصفوف اللاجئين وتنفيذ عمليات على التراب الأوروبي، وبات من الواضح أيضًا أن الدول الأوروبية غير قادرة على تنفيذ أي عملية عسكرية، حتى لو تمثلت في مجرد عمليات إجلاء من دون الاعتماد على المظلة الأميركية، وهو ما أعاد مرة أخرى طرح مسألة المظلة الأميركية وضرورة تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية لأوروبا عن الولايات المتحدة الأميركية[(3)].

---

(1) أحمد دياب، "**الشراكة عبر الأطلسي: رهانات التبادل الحر بين واشنطن وأوروبا**"، مركز المستقبل للأبحــاث والدراســات المتقدمــة، 25 مايو/ أيــار 2016، (تاريخ الدخول: 5 أغســطس/ آب 2023)، في:https://2u.pw/Vn12AMc

(2) **أماني الســنوار، "كابوس ترامب المدمر للشــراكة الأميركية الأوروبية"، الجزيرة نت، 12 يونيو/ حزيران 2018، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/2RTqSvI**

(3) **"أميركا أولاً: تداعيات انســحاب واشــنطن من أفغانســتان على نفوذها الدولي"**، مركز المستقبل

لــم يكد يمر ســوى أقل من شــهر على الانســحاب الأميركــي الكارثي مــن أفغانســتان، ولم يكــد حلفاؤها يســتفيقون من كابوس ذلك الانســحاب حتى عاجلتهم واشــنطن بقرار آخر صادم وهــو توقيع اتفاق "أوكوس" الثلاثي (AUKUS Trilateral Pact) يوم 15 ســبتمبر/ أيلول 2021، وهو اتفاق يشــمل تزويد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لأستراليا بتكنولوجيا لبناء 8 غواصات نوويــة في آفــاق عام 2040، لتدعيم قدراتها العســكرية في مواجهة الصين في منطقة الهندوباسيفيك.[1]

وتسبب الطابع السري للاتفاق، بعيدًا عن أي علم أو تنسيق مع الحلفاء في الاتحاد الأوروبي، بتزعزع عنصر الثقة مرة أخرى بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين، وعبَّر عن ذلك المتحدث باســم الاتحاد الأوروبي، "بيتر ستانو" Peter Stano، الذي قال: إن "الولايات المتحدة لم تبلغ الاتحاد الأوروبي بالاتفاق مســبقًا، وإنه ينبغي إجراء تقييم للتداعيات". ومن جانبه، قال المفوض الأعلــى للسياســات الأوروبية، "جوزيب بوريــل" Borrell Josep: "إن الوضع أصبح ملحًّا أكثر من أي وقت مضى لقرار مســتقل للاتحاد الأوروبي ليحافظ على ســيادته، ويجعله قادرًا على اتخاذ قرارات لها علاقة مباشــرة بمصالحه، وإن هنالك حاجة لإبرام شــراكة مع منطقة جنــوب المحيط الهادي، بالاعتماد على برنامج يشــمل التعاون الدفاعي والتنوع البيئي والتبادل الأمني"، وحاولت الولايات المتحدة الأميركية تدارك الموقف عبر وزير خارجيتها، "أنتوني بلينكن" Anthony Blinken، حيــن صرح بــأن "الولايات المتحدة ترحب بلعب الدول الأوروبية لدور مهم في منطقة المحيطين الهندي والهادي"[2].

للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 أغسطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/flrDjtO

(1) عبد القادر دندن، "**إســتراتيجية الصين في الصراع حول الهندوباســيفيك**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 231، يناير/ كانون الثاني 2023، ص 68.

(2) **"اتفاق "أوكوس" مع أســتراليا.. الصين تعتبره تهديدًا للاســتقرار وبلينكن يرحب بدور أوروبي"**، موقع الجزيرة نت، 16 ســبتمبر/ أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 25 ســبتمبر/ أيلول 2022)، في: https://bit.ly/2Ybwgs7

رأت الدول الأوروبية في الاتفاق الثلاثي، إشارة أخرى إلى تحول أولويات واشـنطن من أوروبا إلى منطقة الهندوباسـيفيك، وتركيز تحالفاتها مع أستراليا هناك، وتأكيد علاقاتها العميقة مع بريطانيا، التي انسـحبت في وقت سـابق من الاتحـاد الأوروبي، وكانت تدعم دومًـا المصالح الأميركية عندما كانت عضوًا فـي الاتحاد، وتدخل مواجهات عديدة مع المحور الأوروبي الممثل في ألمانيا وفرنسـا، هذه الأخيرة التي اعتبرت الاتفاق طعنة في الظهر من طرف الحلفاء، لاسيما أنها كانت تربطها اتفاقية لتزويد أستراليا بغواصات تقليدية ذهبت أدراج الرياح، وتسـببت لها في خسـائر مادية كبيرة، وكان أفضل وصف للإستراتيجية الفرنسية هناك بعد الاتفاق بأنها غرقت في مياه الهندوباسيفيك.

صحيح أن الحرب الروسـية-الأوكرانية أسـهمت بشـكل نسبي في رأب الصدع بين ضفتي الأطلسـي، وفسـحت المجال لتنسيق أمني وإستراتيجي أكبر بين الولايات المتحـدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين ضمن الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على حدٍّ سواء لمواجهة الخطر الروسي، ولكن في تقديرنا لا يزال المحور الأورو-أطلسي يعاني من تشرذم ونقص في التنسيق وعـدم تكافؤ في علاقات الجانبين على كل ضفة من ضفاف المحيط الواسـع الفاصـل بينهما، فأوروبـا هي المتضرر من الحرب بشـكل أكبر من الولايات المتحدة الأميركية، لأن الحرب تدور رحاها على أراضيها، وهي المهددة بشكل مباشر من التوسع الروسي، وانكشافها الطاقوي أمام مصادر الطاقة الروسية التي كانت تعد الممول الأول لها وخاصة لألمانيا أقوى اقتصادات المنطقة، وتحملها لتكاليف باهظة للحرب سواء في تسليح أوكرانيا أو تبعات عقوباتها على روسيا، بمقابـل سلامة الأراضـي الأميركية من تبعات الحرب لأنهـا تجري بعيدًا عن جغرافيتهـا، كما كانت عليه الحال خلال الحربيـن العالميتين، الأولى والثانية، وأريحية واشـنطن في مجال الطاقة لأن اعتمادها على الغاز الروسي قليل وهو ما يجعل من عقوباتها المفروضة على روسيا غير ذات ضرر على أمنها الطاقوي.

والأهم أن أوروبا هي من تدفع ثمن اتباع السياسات الأميركية التي دفعت

باتجاه توسيع حلف الناتو نحو الحدود الروسية، ورفضت تقديم ضمانات أمنية لروسيا لتجنب الحرب؛ مما جعل الكثير من الملاحظين يعتبرون واشنطن المسؤول الأول عن الحرب بإلقائها لأوكرانيا ومن ورائها أوروبا في براثن الدب الروسي، بدلاً من مراعاة مخاوف موسكو الأمنية والإستراتيجية، ووضع أوكرانيا على الحياد منطقةً عازلة في أوروبا، مثلما يؤكد ذلك المنظِّر الواقعي الأميركي، "جون ميرشايمر"، في العديد من مواقفه ومحاضراته حول الحرب الروسية-الأوكرانية، وكل هذه العوامل والمتغيرات تؤكد مرارًا على عدم توازن العلاقات بين الجانبين، وعلى خاصية التبعية التي يرزح تحتها القرار الأوروبي لنظيره الأميركي، وعجز المنظومة الأوروبية عن حماية نفسها وحفظ الاستقرار في القارة العجوز بدون المظلة والتدخل الأميركيين.

ثانيًا- الجانب الاقتصادي: تحول مركز القوة الاقتصادية: تعودت القوى الغربية وخاصة منذ الثورة الصناعية، وما جلبته لأوروبا ثم الولايات المتحدة الأميركية من تطور وتقدم صناعيين وتكنولوجيين، على أن تكون مركز العالم الاقتصادي والإبداعي، فيما تخصص بقية العالم في تصدير موارده الطبيعية المعدنية والطاقوية الخام إلى الغرب، لإشباع نهم دوله لتلك المصادر، ولكن الوضع بدأ يختلف منذ عقود قليلة بصعود مجموعة من الاقتصادات الناشئة عبر العالم، ولاسيما الاقتصادات الآسيوية التي تقودها الصين والهند.

اليوم يعترف الغربيون أنفسهم بأن روح الإبداع والابتكار تناقصت لديهم، وبتراجع نصيبهم الاقتصادي، فنصيب أوروبا من السوق العالمية الذي كان يعادل ثلاثة أمثال نصيب الصين والهند معًا قبل الحرب العالمية الأولى، سينكمش إلى 15٪ فقط من القوة الاقتصادية لهذين البلدين مع مطلع عام 2030، وفي الوقت الذي كان ينكمش فيه المحور الإنتاجي الغربي، بانخفاض نصيب الولايات المتحدة في الصادرات العالمية منذ 1960 بمقدار النصف قامت الأمم الآسيوية بنهضة عملاقة، وهدفها هو فرض السيطرة والهيمنة، وأن يكونوا قادة وليسوا تابعين، لينتقل محور التركيز الاقتصادي بعيدًا عن الغرب. وقد شهدت وتيرة نمو القوى الآسيوية قفزة سريعة، وانعكس ذلك على تحسن مستويات معيشة مواطنيها، ويكفي أن نعلم أن الصين استطاعت في 12 عامًا فقط، أن تضاعف نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استغرقت بريطانيا 60 سنة

لتحقيق ذلك، و40 سنة للولايات المتحدة الأميركية[1].

وبعد أن شــكَّلت آســيا حوالي 25٪ مــن الناتج العالمي فــي بداية هذا القــرن، أي أقل من حصة أميركا الشــمالية وأوروبا مجتمعتين، من المتوقع أن يتغير هذا الوضع بحلول عام 2050، لترتفع مســاهمتها لأكثر من نصف الناتج العالمي، وسيصاحب ذلك بحسب توقعات "بلومبيرغ إيكونوميكس"Bloomberg Economics، تغير أيضًا في مركز الثقل الاقتصادي للدول بشــكل ســريع نسبيًّا قــد يحدث حتى قبل عــام 2050، بتبوؤ الهند للمركز الاقتصادي الثالث عالميًّا بحلــول عــام 2035، وهو نفس العام الذي يتوقع أيضًــا أن تتجاوز فيه الصين الولايات المتحدة الأميركية بحسب ذات المصدر.. وفي المجمل، من المرجح أن تتجاوز الاقتصادات الناشئة نظيراتها المتقدمة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتبلغ نسبة 60٪.. ووفقًا لدراسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" (Price Water House Cooper) لعام 2017، ستصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050، بسيطرتها على 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمــي، لتليهــا الهند في المركــز الثاني بارتفاع ناتجهــا المحلي الإجمالي، والولايات المتحدة الأميركية ثالثة، فيما ترتقي إندونيســيا للمركز الرابع متفوقة علــى اليابان، وذلك على أســاس الناتج المحلي الإجمالــي وفق معيار تعادل القدرة الشرائية (PPP). ومن المتوقع كذلك أن تكون فيتنام والهند وبنغلاديش ثلاثة من بين أسرع اقتصادات العالم نموًّا[2].

يقابــل ذلك تراجــع في نصيب الغرب فــي الاقتصاد العالمــي والتجارة الخارجية، فقد انخفض نصيب الولايات المتحدة الأميركية في التجارة العالمية مــن 15٪ عام 1970 إلى 9٪ عام 2019 [3]، لتحتل المركز الثاني عالميًّا، تاركة الريادة ومنذ ســنوات للصين، التي تعد أكبر دولة تجارية في العالم بقيمة 4.6

(1) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 16 - 23.

(2) مدحــت نافع، "**مؤسســات بديلة: ملامــح النظام الاقتصادي العالمي فــي عصر صراعات القوى الكبــرى**"، اتجاهات الأحداث، مركز المســتقبل للأبحاث والدراســات المتقدمــة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني-ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص ص 9، 10.

(3) **U.S. Trade Trends,** Washington international trade association (WITA), 2022. .

تريليــون دولار عام 2020، في الوقت الــذي قُدِّرت فيه قيمة التجارة الأميركية بـ3.9 تريليون دولار، وجاءت الصين (الأولى) واليابان (الرابعة) وكوريا الجنوبية (السادســة) وهونغ كونغ (الثامنة) ضمن أكبر عشــر قوى تجارية في العالم عام 2020 [1].

وتســود التخوفات من مســتقبل اقتصاد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لأن دراسة "برايس ووتر هاوس كوبر" تتوقع انخفاض نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أقل من 10٪ عام 2050، أي أصغر من نظيره الهندي[2].

الملاحظ وفقًا للتوقعات المسجلة أن الاقتصادات الآسيوية ستكون المهيمنة على العالم في المستقبل القريب، فبالنظر لما أوردناه ستكون أربعة من بين أكبر خمسة اقتصادات عالميًّا بحلول عام 2050، آسيوية (الصين والهند في المركزين الأول والثاني تواليًا، وإندونيســيا رابعة، واليابان خامســة)، مع تقهقر الولايات المتحــدة إلــى المركز الثالث، وفي نفس الوقت صعــود فيتنام وبنغلاديش إلى مصاف الاقتصادات الأســرع نموًّا، وتصنيف روســيا ضمن الاقتصادات الناشئة التي من المتوقع أن تسهم في زيادة النصيب الإجمالي للأسواق الناشئة في الناتج العالمــي إلــى ما يقارب 50٪ بحلول عــام 2050، إلى جانب قوى أخرى مثل المكسيك وتركيا، فيما تتراجع الاقتصادات الأوروبية التقليدية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا خلف نظيراتها الآسيوية بفوارق مرشحة للارتفاع.

باســتقراء التاريــخ، فما يحدث ما هو إلا عــودة إلى الأصل والمتمثل في التفوق الاقتصادي الآسيوي تاريخيًّا، ففي القرن الأول بعد الميلاد أسهمت آسيا بنسبة 67.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما لم تسهم أوروبا الغربية سوى بـ 10.8٪ فقط، وفي عام 1000 بعد الميلاد تراجعت حصة أوروبا الغربية إلى 8.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما ارتفعت حصة قارة آسيا إلى 70.3٪[3].

Accessed April 17, 2023.

(1) **Top 10 leading global trade countries as per world import-export data**, SEAIR Exim Solution, Feb 28, 2023. , 2023.

(2) مدحت نافع، مرجع سابق، ص 10.

(3) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 91.

وكانت الصين والهند قاطرتي الاقتصاد العالمي منذ القدم، فبحسب دراسة صــدرت عام 2008 لـ"مايكل سيمباليســت" , والمــؤرخ الاقتصادي البريطاني "أنغوس ماديســون" Angus Maddison ، هما أقوى اقتصادين في العالم خلال 18 قرنًا من بين العشرين قرنًا التي عاشتها البشرية بالتقويم الميلادي (1 ميلادية إلــى 1800 ميلاديــة)، وكان ذلــك مرتبطًا بعدد ســكانهما المرتفع، وإنتاجهما الزراعــي الكبيــر بالدرجة الأولــى[1]. وفي العام الأول المــيلادي كانت الهند والصين موطنًا لثلث وربع ســكان العالم علــى التوالي، ولثلث وربع الاقتصاد العالمي تواليًا أيضًا (أي كانت الهند حينها أكبر اقتصاد في العالم)[2]، وفي عام 1000 ميلادي، وبحسب تقديرات "ماديسون"، أسهمت الصين والهند مجتمعتين بـــ50.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي عام 1600م ارتفعت هذه النسبة إلى 51.4٪، بنسبة 29.٪ للصين، ونسبة 22.4٪ للهند (أي كانت الصين الاقتصاد الأكبر عالميًّا حينها)[3].

وكان البلــدان أكثر تقدمًا تقنيًّا من الدول الأوروبية حينها، ولم يتغير الأمر إلا بقيام الثورة الصناعية الأوروبية التي أحدثت ما يعرف بالانقسام الكبير الأول (The First Great Divergence) بين الشرق والغرب لصالح هذا الأخير، فابتداء من عام 1820 ســجل نصيب أوروبا الغربية من إجمالي الناتج المحلي العالمي أول ارتفاع محسوس له ببلوغه نسبة 23.6٪، بينما انكمش نصيب قارة آسيا إلى 59.2٪، كمــا بدأت تبزغ الولايات المتحدة الأميركية وأســتراليا ونيوزيلندا في ذلك الوقت كدول ذات مســتويات مرتفعة من الإنتاج، والفضل في ذلك يعود إلى الثورة الصناعية وثمارها بالدرجة الأولى، ولكن يتضح من كل ذلك أن آسيا في الجزء الأكبر من التاريخ، وبنصيبها الأكبر من ســكان العالم، كانت تســهم

(1) Evert-Jan Ouweneel, **18 of the last 20 centuries China and India were the biggest economies, Urbanlogic**, 1 February 2019. . Accessed April 12, 2023.

(2) , **The Economic History of the Last 2,000 Years in 1 Little Graph, The Atlantic**, June 19, 2012. https://www.theatlantic.com/business/archive/2012/06/the-economic-history-of-the-last-2-000-years-in-1-little-graph/258676. Accessed April 12, 2023.

(3) **World history by per capital GDP**, 25 Aug 2010. , 2023.

بالحصة الأكبر في الاقتصاد العالمي[1]. وفي ظل الانقسام الجديد المسجل بين الغرب والشرق، ولكن لصالح هذا الأخير هذه المرة، الصين والهند اللتان كانتا تقــودان عبر التاريخ قافلة النمو العالمي، تســتعيدان مكانتهما تدريجيًّا حاليًّا[2]، ودليل ذلك ترتيبهما المتقدم على مستوى اقتصادات العالم (انظر الجدول أدناه).

جدول رقم (3) أقوى خمس اقتصادات عالمية لعام 2023 (بحسب الناتج المحلي الإجمالي)

الرقم	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي
01	الولايات المتحدة الأميركية	26.854 تريليون دولار
02	الصين	19.374 تريليون دولار
03	اليابان	4.410 تريليونات دولار
04	ألمانيا	4.309 تريليونات دولار
05	الهند	3.750 تريليونات دولار

Source: Top 5 economies in the world by GDP: where India stands in 2023?, Times Now, July 7, 2023. https://www.timesnownews.com/business-economy/economy/top-5-economies-in-the-world-by-gdp-where-india-stands-in-2023-article-101569361

ثالثًا- الجانب التكنولوجي: تغير اتجاه بوصلة الإبداع التقني: كانت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، تســخر من دول مثل الصين وروســيا وغيرهما خاصة في أعقاب الحرب الباردة، على أســاس أنها دول غير قادرة على الإبداع التكنولوجي، وتكتفي بتقليد المنتجات الغربية المتقدمة، ولكن الســنوات القليلة الماضية أثبتت ســوء تقدير الغرب لقدرات تلك الدول، التي اســتطاعت وفي ظرف وجيز كســر هيمنة الغرب على الابتكارات التكنولوجية، وهو ما يثبت أن الولايات المتحدة الأميركية وإن ظلت قوة عالمية رئيسية، إلا أنها ليست القوة المهيمنة الوحيدة في العالم (على الأقل تكنولوجيًّا)[3].

---

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 91.

(2) Evert-Jan Ouweneel. Op. Cit.

(3) أندرو ألبير شــوقي، "**تراجع الغرب: دلالات التفوق التكنولوجي الروســي والصيني**"، اتجاهات الأحداث، مركز المســتقبل للأبحاث والدراســات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص 44.

علــى عكس الاعتقاد الذي ســاد خلال القرنين الماضييــن من أن العقل الغربي هو الوحيد الذي ينفرد بقدرته على التفوق في العلوم والتكنولوجيا، كان من المذهل ســرعة التقدم التي أظهرها الآســيويون في مجال البحوث المتعلقة بالعلــوم والتكنولوجيا، وهو ما مثَّل تحــولاً ضخمًا في الخبرة العالمية في هذا المجال، ومن أســرار ذلك التفوق زيادة الإنفاق الحكومي والاســتثمارات في المجــالات التكنولوجية منذ منتصف تســعينات القرن العشــرين في دول مثل الصين وكوريا الجنوبية، وســاعد ذلك علــى دعم الباحثين المحليين من جهة، وتشجيع المغتربين منهم على العودة من الغرب واستثمار قدراتهم في أوطانهم. واستشــعر "تشــارلز ليدبيتر" هذا التحول حين أكد في مؤتمر حول الاتجاهات العالمية للعلوم والتكنولوجيا، في يناير/ كانون الثاني 2007، أنه لا يمكن أخذ تفوق الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في الابتكارات العلمية على أســاس مســلَّم به، لأن مركز الابتكار في العالم قد بدأ يتحول من الغرب نحو الشــرق. وفي ذات الســياق، صرَّحت حينها المستشــارة العلمية للســفارة السويدية في الصين: "تزداد مصادر المعرفة بســرعة أكبر في آســيا، عما هي عليه في أوروبا أو الولايات المتحدة الأميركية"[1].

لذلك، فعالم التكنولوجيا اليوم تحتل فيه القوى الآسيوية مكانة عالمية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند والصين، والكثير من الصناعات المتقدمة في الغرب لا يمكنها أن تســتمر حاليًّا بدون الإبداعات التكنولوجية للآسيويين، وبالأخص في مجال الرقاقات الإلكترونية وأشــباه الموصلات، التي تقوم عليها الصناعــات المعاصرة للهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر، وصولاً إلى الطائرات والصواريــخ ومختلف الأســلحة المتطــورة، مع تقدم الشــركات التكنولوجية الآسيوية على نظيراتها الأميركية والأوروبية بأشواط.

كانــت الولايات المتحدة الأميركية إلى وقــت قريب أول دولة في العالم تصمــم وتصنع أســرع الرقائق الإلكترونية، ولكنها ارتكبت خطأ جســيمًا بترك المكونات الرئيســية لعملية الرقائق تفلت من قبضتها؛ مما تسبب في نقص كبير

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

في الرقائق المطلوبة عبر العالم، وصراع مع دول أخرى حول تصنيعها وخاصة الصين[1].

صبَّ التراجع الأميركي في صالح الشركات الآسيوية التي أصبحت رائدة في هذا المجال وعلى رأسها شركة أشباه الموصلات التايوانية TSMC التي تأسست سنة 1987، وتخصصت في تصنيع الرقائق الإلكترونية لمختلف الشركات العالمية بكفاءة وجودة، لتصبح المصنِّع العالمي الأول للرقائق، وتمكنت من السيطرة عام 2000 على 36٪ من السوق العالمية، وارتفعت النسبة إلى 51٪ سنة 2008، لتبلغ حصتها حاليا 56٪[2]. وبحسب تقرير World Population Review، فإن أربعًا من بين أكبر خمس دول منتجة لأشباه الموصلات في العالم تقع في آسيا، تتقدمها تايوان (الأولى)، ثم كوريا الجنوبية (الثانية)، فاليابان (الثالثة)، والصين (الخامسة)، تاركة المركز الرابع للولايات المتحدة الأميركية[3]، رغم أن هذه الأخيرة كانت مخترعة أشباه الموصلات والرائدة في صناعتها، ولكن حصتها السوقية في إنتاجها انخفضت من 37٪ عام 1990 إلى 12٪ عام 2020، وفسحت المجال لتركز ثلاثة أرباع هذه الصناعة في قارة آسيا[4].

ولا تقود الشركات الآسيوية مسار التطورات التقنية الرقمية على مستوى

---

(1) رغيد أيوب، **"الرقائق الإلكترونية نفط المستقبل.. ما مكوناتها؟ وكيف تعمل؟"**، الجزيرة نت، 2 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.aljazeera.net/tech/2023/3/2

(2) **كيف امتلكت تايوان الفقيرة أهم وأقوى شركة في العالم؟**، المخبر الاقتصادي،17 أبريل/ نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=TlJSUhxQTYA&t=600s

(3) **Semiconductor Manufacturing by country 2023**, World Population Review, 2023. Accessed April 17, 2023. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/semiconductor-manufacturing-by-country

(4) World’s top semiconductor producers, ShipHub Report, 2023. Accessed April 16, 2023. https://www.shiphub.co/worlds-top-semiconductors-producers/

العالم فحسب، وإنما تسعى كذلك لاستغلال ذلك تجاريًّا، ففي الفترة ما بين 2010- 2020 شكَّلت قارة آسيا 52٪ من النمو العالمي في إيرادات شركات التكنولوجيا، و43٪ من النمو العالمي في تمويل الشركات التكنولوجية الناشئة، و87٪ من النمو العالمي في إيداع براءات الاختراع.[1]

وتعيش الصين طفرة تكنولوجية تعزز طموحاتها الجيوبوليتيكية، فقد وصف المدعي العام الأميركي "وليام بار" (William P. Barr) عام 2020، التحدي القائم بين الولايات المتحدة والصين وهيمنة الأخيرة على تقنية الجيل الخامس، بأنه واحد من بين أكبر التحديات التي تهدد الأمن القومي والاقتصاد الأميركي، ونشرت مجموعة الأبحاث الاقتصادية الأميركية "ديل أورو" (Dell' Oro)، دراسة توقعت فيها أن إجمالي ما ستنفقه الصين من استثمارات في خدمات الجيل الخامس، سيزيد أكثر من ضعفي مقدار الاستثمارات التي تنفقها دول أميركا الشمالية معًا؛ حيث تحرص الصين على استمرار تفوقها في هذا الميدان، وتخطط لأن يصل حجم إنفاقها فيه إلى نحو 218 مليار دولار عام 2025، ويتوقع أن تشتد المنافسة بين الجانبين، الصيني والأميركي، في مجال تكنولوجيا الجيل السادس للاتصالات، كما تبنَّت بكين إستراتيجية لتطوير الذكاء الصناعي، بهدف تعزيز ريادة البلاد في هذا المجال بحلول عام 2030 [2].

في جلسة استماع أمام الكونغرس الأميركي أعلن "إريك شميدت" الرئيس التنفيذي لشركة "غوغل" (Google)، أن الصين لديها خطط بمليارات الدولارات لتتفوق على الولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيات المتقدمة. وأضاف أنه بالرغم من أن مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي يضع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في تطوير الذكاء الاصطناعي، إلا أنه من المتوقع أن تطيح بها الصين في هذا الميدان في غضون عشر إلى خمس عشرة سنة القادمة، كما يتوقع أن يتفوق الباحثون الصينيون على نظرائهم الأميركيين في نسبة الأوراق العلمية الأكثر استشهادًا في بحوث الذكاء الاصطناعي، وبحلول عام 2030 يتوقع أن

---

(1) مدحت نافع، مرجع سابق، ص 10.

(2) أندرو ألبير شوقي، مرجع سابق، ص 45.

تنفــق الصين على مجالات البحث والتطوير والابتكار أكثر مما تفعل الولايات المتحدة الأميركية[1].

وغذَّت التطورات التكنولوجية المتسارعة في الصين حربًا تكنولوجية شرسة مع نظيرتها الأميركية، عندما أطاحت شركة هواوي Huawei الصينية بشركة آبل Apple الأميركية وغيرها من الشركات الغربية الأخرى خاصة في مجال تقنيات الجيــل الخامس، واتهام بيجين بالتجســس على الــدول الغربية من خلال تلك التقنيــة، وتولد عن ذلك حرب تكنولوجية تخللتها عقوبات وحرب تجارية غير مسبوقة بين الجانبين.

وانتقلــت عدوى هــذه الحرب إلى قطاع صناعة الرقائق الإلكترونية، الذي تراجعــت فيه الولايــات المتحدة الأميركية بمقابل تقــدم الصين، هذه الأخيرة التي أنفقت مليارات الدولارات في سبيل تطوير هذه الصناعة، ووضعت خططًا محلية للتقدم أكثر في هذا المجال، منها مبادرة "صنع في الصين 2025" لتسريع تطويــر صناعة أشــباه الموصلات، و"مبادرة الاكتفاء الذاتــي في التصنيع عالي التقنيــة بحلــول عام 2025"، و"القيادة العالمية في الــذكاء الاصطناعي 2030"، و"برنامــج هيمنة معايير الصناعة العالمية" بحلول عام 2035، وانخفاض قدرات واشــنطن في هذا المجال وتقدم قوى أخرى فيه مثل منافســتها العنيدة الصين يهدد تفوقها العسكري ومكانتها العالمية، لذلك وضعت قيودًا كبيرة على تصدير بعض آلات تصنيع الرقائق ومنتجات أخرى إلى الصين، وهو ما وصفته بيجين بــ "الإرهاب التكنولوجي"، وأعدت حزمة دعم بقيمة 143 مليار دولار لصناعة أشباه الموصلات لديها، وتطوير سلاسل إمداد للرقائق محلية بالكامل[2].

في الوقت الذي كانت تدور فيه رحى هذه الحرب التكنولوجية الأميركية-الصينيــة، كانت الهند تواصــل صعودها التكنولوجــي؛ إذ أصبحت تكنولوجيا

---

(1) محمد كمال، "**الصين ومآلات النظام الدولي**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 85، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص 144.

(2) هديــر أبــو زيد، "**حرب الرقائق الإلكترونية بين الولايات المتحــدة والصين.. الملامح والأبعاد**"، السياســة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 279.

المعلومـات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث والقطاع الأسـرع نموًّا فيه؛ وهو ما مكنها من اسـتقطاب صناعة تقنية المعلومات بشكل متزايد، وتحولت مدينة بنغالـور إلى معقل عالمي لهذه الصناعة.. وفـي محاولة لمحاكاة تجربة وادي السـليكون، تم إنشاء شـركات ومدن تكنولوجية متكاملة بخبرات محلية هندية فـي أماكن أخرى مثل كالكوتا وبومباي وحيـدر أباد. وتحولت الهند إلى أكبر مصدِّر عالمي للعقول المبدعة والمهندسين في مجال البرمجيات لصالح شركات عملاقة مثل "مايكروسوفت" و"آي بي إم" و"ناسا" وغيرها، ونافست تلك العقول أخصائيـي البرمجيـات عبر العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية؛ مما دفع ممثل ولاية نيوجيرسـي في مجلس الشـيوخ منذ سـنوات، لتقديم مقترح تشريعي يمنع غير الأميركيين من العمل في مشاريع تكنولوجيا المعلومات[1].

وتطورت صادرات الهند من البرمجيات وخدماتها بشـكل كبير، فبعد أن كانت 4.20 مليارات دولار عام 2000، ارتفعت إلى 6 مليارات عام 2001 [2]، أما الطفرة الكبرى فقد شهدتها الفترة ما بين 2012 و2022، التي نمت فيها عائداتها بحوالـي ثلاثة أضعـاف، لترتفع من 62 مليار دولار عام 2012، إلى 156 مليار دولار عام 2022، ومع استمرار ارتفاع الطلب على الخدمات الرقمية بعد جائحة كورونا، تشـير توقعات مؤسسة NASSCOM إلى إمكانية بلوغ صادرات الهند من مختلف الخدمات التكنولوجية 350 مليار دولار بحلول عام 2026 [3].

إن قارة آسـيا، بحسـب "كيشـور محبوباني"، ثرية بعقول لم تستغل جيدًا لقـرون عدة، فإذا كانت ولاية تاميل نادو إحدى أصغر الولايات الهندية، والتي

(1) شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، "**دعائم النموذج الهندي في اقتصاد معرفي تنافسي**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي – الجزائر، المجلد 7، العدد 12، يونيو/ حزيران 2017، ص ص 243، 244.

(2) **6 مليارات دولار صادرات الهند من برامج الكمبيوتر**، صحيفة الجزيرة الإلكترونية (السعودية)، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.al-jazirah.com/2001/20011004/ev6.htm

(3) Narayan Ammachchi, Infographic: The Stunning Ten-Year Explosion of India’s Software Services Exports, Nearshore Americas, October 2022. nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/. Accessed April 15, 2023

تضـــم نحـــو 5٪ فقط من ســـكان الهند، قد كانت موطنًا لعـــدد كبير من علماء الرياضيـــات والفيزياء ومنهم حاصلون علـــى جوائز نوبل وجوائز عالمية أخرى مرموقـــة وموظفـــون في أكبر شـــركات التكنولوجيا في العالـــم، رغم انخفاض مســـتويات الدخل هناك. وبحسب "كيشور"، فالهند بمفردها بإمكانها أن تضاهي العديـــد من قصص النجاح الأوروبية، فتاميل نـــادو لوحدها يمكنها أن تضاهي فرنسا، وغوجارات يمكنها أن تضاهي إسبانيا، والبنغال الغربية يمكنها أن تضاهي إيطاليـــا، وهـــو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكارات والاكتشـــافات العلمية بمعدلات هائلة [1].

وبالمواصلة مع نموذج الهند، فهي أرض خصبة لعدد كبير من المهندسين الموهوبين فـــي التكنولوجيا والبرمجيات وخزان عالمي في هذا القطاع، بفضل قدراتهم الخارقة وكذلك النظام التعليمي الصارم والقوي في هذا المجال، ويبلغ مجموع الخريجين الهنود المؤهلين في تخصصات الهندسة والعلوم والتكنولوجيا والرياضيـــات 2.5 مليون خريج ســـنويًّا، ناهيك عـــن الكثير من الهنود خريجي كبريـــات الجامعات العالمية، وليس من قبيل المبالغة القول بأن عددًا من أنجح وأبرز الرؤســـاء التنفيذيين في شركات كبرى عالميًّا هم من الهند، أمثال: "ساتيا ناديا" Satya Nadella، الرئيس التنفيذي لمايكروســـوفت، و"ســـوندار بيتشاي" Sundar Pichai، الرئيس التنفيذي لشركة غوغل، و"شانتانو نارايين" (Shantanu Narayen)، الرئيس التنفيذي لـ Adobe، وأسماء أخرى مثل "فينود نايير" Vinod Nair و"آكريت فاييش"Aacrit Vaish وغيرهم [2].

هكـــذا يلعـــب العامل البشـــري الـــدور المحـــوري في تقدم آســـيا علميًّا وتكنولوجيًّـــا، والـــذي يعتمد بدرجة كبيرة على رصيدها من الباحثين الحاصلين على الدكتوراه في العلوم والهندسة خصوصًا، وقد أشار تقرير للبنك الدولي حول "التوقعات الاقتصادية العالمية.. إدارة الموجة القادمة من العولمة"، إلى أن عدد

---

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 49.

(2) **Indian tech leaders across global companies and their impact**, Times Now, March 22, 2023. Accessed August 3, 2023. https://www.timesnownews.com/technology-science/indian-tech-leaders-across-global-companies-and-their-impact-article-98875237

الطلبة الآسيويين الذين يحصلون على درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة من الولايات المتحدة الأميركية زاد بدرجة كبيرة.. وعَكَس حديث "توماس فريدمان" عــن حفل تخرج حضره بمعهد "رينســيلير بوليتيكنيــك"، الذي يعد أحد أعظم معاهد الهندســة والعلوم الأميركية، حقيقة هيمنة الآســيويين وخاصة الصينيين على الدراســات العليا في تلك المعاهد؛ حيث صُدم عندما كانت تتلى أســماء الطلبة الحاصلين على درجة الدكتوراه في الهندسة وعلوم الحاسب والتكنولوجيا الحيوية والفيزياء والهندسة، وقال: "ظننت أن كل دفعة الدكتوراه في الفيزياء من الصينيين، حتى سمعت اسمًا أميركيًّا "بول شين مورو" فأنقذ يومي" [1].

رابعًــا- الجانب المجتمعــي: تباين الوضعية المجتمعيــة والقيمية: وعلى الصعيــد المجتمعــي والقيمــي يعيش الغرب معضلات كبيرة، تشــمل مختلف المناحي الإنسانية والأسرية والاجتماعية، وتمس في الصميم القيم التي يتفاخر بها الغرب مثل الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص وغيرها.

فمن الجانب الديمغرافي، يحدث هذا التجديد والإحياء الآســيوي المشار إليــه، في الوقت الذي أخذ فيه الغرب بحســب "جابور شــتاينجارت"، يتحول إلى نســخة مصغرة عن نفســه، فقد بدأ سكانه ينكمشون ويشيخون معًا بتراجع نصيب الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية من ســكان العالم من 20٪ في الســتينات، إلى 12٪ في مطلع الألفية الجديدة، وســوف ينخفض أكثر إلى 9٪ بحلول منتصف القرن الحالي، فيما مليارات البشــر في آسيا يشكلون 60٪ من سكان العالم، ويقودون ثورة لافتة في الحيوية الاقتصادية بحسب "هيلموت شميث" المستشار الألماني الأسبق [2].

هــذه المعضلــة الديمغرافية للغرب، كانت موضوع قســم مهم من كتاب "موت الغرب" للكاتب "باتريك بوكانن"، والتي استهل بها تبرير أطروحته حول الفناء القادم للغرب، ومن ذلك قوله في الفصل الأول من كتابه: "إن هبوط عدد السكان صار سمة للأمم والحضارات التي تعيش حالة انحطاط.. وهو ما يضع الحضارة الغربية في وضعية حرجة، لأن سكان الغرب بدؤوا بالتلاشي. ويُتوقع

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

بين العام 2000 والعام 2050 أن ينمو عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة، ولكن هذه الزيادة سوف تأتي بأكملها من آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، فيما سيتلاشى عن ظهر الأرض 100 مليون نسمة من أصول أوروبية، لينخفض نصيب السكان المنحدرين من أصول أوروبية من سكان العالم، بعد أن كانوا يشكلون الربع عام 1960، والسدس (6/ 1) عام 2000، إلى العشر)10/ 1(فقط عام 2050"[1].

وتتعرض قيم الغرب الأخلاقية والسياسية التي شكلت أساسًا لقوته الناعمة لحملة تشكيك وانتقاد غير مسبوقة، فالبناء الاجتماعي للغرب أثبت هشاشته، بتغييب قيمة ومكانة الأسرة، وتبني وتشجيع المثلية الجنسية، وهدم أسس الأسرة التقليدية، وتنامي العنصرية وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، وبروز عقدة تفوق العرق الأبيض وما انجرَّ عنها من تمييز وعنف (الإرهاب الأبيض)، وأزمة الرأسمالية كموجه للاقتصاد العالمي، والأزمة التي تعيشها الديمقراطية الغربية وتراجع قيمتها المعيارية، بانحدار الخطاب السياسي الغربي، وصعود الأفكار اليمينية المتطرفة، والهجوم غير المسبوق على المخرجات الديمقراطية للانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية (واقعة اقتحام مبنى الكابيتول)، والتخطيط لعملية انقلاب على الحكومة في ألمانيا، والممارسات التمييزية للديمقراطيات الغربية في تعاملها مع الدول الأخرى ومع القضايا المطروحة في المجتمع الدولي، مما وسمها بالتحيز والنفاق السياسي وقلَّص كثيرًا من رصيدها لدى الشعوب والدول عبر العالم.

إن الحضارة الغربية التي وُلدت من رحم "الأنوار"، وبسطت سيطرتها الروحية والمادية والسياسية على العالم على إثر الثورتين، الفرنسية والأميركية، وبشرت بقيم وصفتها بالكونية وسعت إلى فرضها على مختلف مناطق العالم، لم تتعامل، بحسب الفرنسي من أصول أرمينية "جيرارد شاليو" Gérard Chaliand صاحب كتاب "نحو نظام جديد للعالم" (Vers un nouvel ordre du monde)

---

(1) باتريك جيه بوكانن، **موت الغرب: أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب**، ترجمة محمد محمود التوبة ومحمد بن حامد الأحمري، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)، ص ص 31- 33.

الصادر عام 2013، بالشكل اللازم مع تلك القيم ولم تلتزم بها هي نفسها، بل واعتبر أن سوء إدارتها للرصيد الأخلاقي لتلك القيم، هو أحد الأسباب المهمة التي سرَّعت بتراجعها وفقدانها لموقعها الريادي في العالم اليوم[1].

وأسـهمت الهزائـم القيمية للغرب، في المناطق التي كان يسـعى لجعلها نمـاذج ديمقراطية وليبرالية تشـبه ألمانيا واليابان بعد الحـرب العالمية الثانية، في تلك الانتكاسـة، مع الفشـل في العراق وأفغانسـتان وليبيا وهشاشة مقاربته لمحاربة الإرهاب، وانسحابات الولايات المتحدة الأميركية المذلة من أفغانستان والمتخبطـة من العراق، وخذلانها لحلفائهـا هناك، وتركتها الثقيلة التي خلَّفتها وراءها من طائفية وأزمات اقتصادية وتفتت اجتماعي وغيرها.

قوضت تلك المظاهر والمخرجات الثقة المتضعضعة أساسًا في الديمقراطية الغربيـة التـي شـكلت إحدى القيم الـثلاث التي حرص الغرب على نشـرها (الديمقراطية، حقوق الإنسـان، اقتصاد السـوق)، وزادت بعض الوقائع المشينة وغير المتوقعة التي شهدها الغرب –معقل الديمقراطية المراد تصديرها– الوضع سـوءًا، ومن ذلك الهجوم غير المسـبوق على مبنى الكابيتول من طرف أنصار الرئيـس المنتهيـة ولايته "دونالد ترامب" خلال التصديـق على نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2020، فقد تأثرت صورة أميركا في الخارج بشدة بحادث اقتحـام الكابيتول، ورغم أن الديمقراطية الأميركية لا تزال تحاول امتصاص ما حدث، والظهور بمظهر المنظومة المتينة، والمستندة إلى إرث طويل متجذر من الأصول السياسية والدستورية، ولكن يبقى للحدث تأثيره على اهتزاز هيبة القوة الأميركية.. وما حدث سيتذكره الناس حول العالم، كلما خرج مسؤول أميركي ليعلِّم ويحاضر في الديمقراطية[2].

وحذَّر الكاتب السياسي "جاك روبينك" Jack Rubink من أنه سيكون من

---

(1) عبـد الحـق الزموري، "**نحو نظـام عالمي جديد**: قراءة في كتاب جيرارد شـاليو"، مركز الجزيرة للدراسـات، 16 فبراير/ شـباط 2014، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في:.https://studies. aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html

(2) نور الدين إسـكندر، "**وشـم مرعب على وجه الديمقراطية الأميركية**"، عن موقع قناة الميادين، 12 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في:https://bit.ly/2NgMKtK

الصعـــب على "بايدن" تقديم أميركا على أنها "المنظِّم لمجتمع الديمقراطيات"، وسيظل العالم لوقت طويل ينظر لأميركا بنوع من الشك عندما تحاول الترويج للقيـــم الديمقراطية؛ حيث ســـتظل صورة اقتحـــام الكابيتول حاضرة، فما حدث في ذلك اليوم يمكن اعتباره، بحســـب عنوان صحيفة لوفيغارو الفرنسية، "تهشم الديمقراطية"[1].

وعلى صعيد القيم الاقتصادية، أضحت الرأسمالية النيوليبرالية محل تشكيك ومعارضـــة حتى داخل الغـــرب، وكانت انتقادات "جوزيف ســـتيغلتز" Joseph Stiglitz، أســـتاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا الأميركية، وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي ســـابقًا، والأزمات المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة النيوليبرالية مثل الأزمة الآسيوية 1997، والأزمة المالية العالمية 2008، وأزمـــة دول منطقـــة اليورو 2010، وحالات التضخم غير المســـبوقة في أوروبا وأميركا، مؤشـــرًا لتحول مهم في إطار ما عُرف بأزمة الرأســـمالية، فقد عجزت آلياتها وترســـانتها الأكاديمية والمالية الضخمة عن توقع حدوث تلك الأزمات التي هزت أركان الاقتصاد العالمي، وهو ما عبَّر عن وضع مأزوم داخل دواليب الرأسمالية.

وهذا ما دفع بخطاب المراجعة للساحة النقاشية؛ حيث تعالت أصوات تنتقد القواعد الرأسمالية المسيرة للاقتصاد العالمي، وعدم قدرتها على توفير الاستقرار والنمو المطلوبين، وصدر ذلك من شخصيات محسوبة على الفضاء الرأسمالي، مثل رئيس الاحتياطي الأميركي الأسبق، "آلان غرين سبان"Alan Green span، الذي أعلن غداة أزمة عام 2008 أن: "الأزمة التي نشهدها هي بدون شك أكثر الأزمات حدة منذ قرن من الزمن"، ودفعت حدة الأزمة للاعتقاد "بأننا يجب أن نشهد تغييرًا جذريًّا في النظام الاقتصادي العالمي، على اعتبار أنها أزمة هيكلية ناتجة عن النظام الاقتصادي للعولمة النيوليبرالية"[2].

---

(1) إبراهيم درويش، "**نيويورك تايمز: احتلال الغوغاء للكونغرس هز صورة أميركا كمنارة للديمقراطية في العالم**"، صحيفة القدس العربي، 8 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في:https://bit.ly/3bjtB26

(2) ضياء حســـني، "**الخروج من أزمة الرأســـمالية أم من رأســـمالية الأزمة؟**"، مجلة الديمقراطية، مركز

وجاء كتاب "ما بعد الرأســمالية: دليل إلى مستقبلنا" للصحفي في قناة بي بي سي، "بول ماسون" Paul Mason، الذي عايش الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها الخطيرة.. ليتوصل إلى أن الرأســمالية وصلت إلى طريق مســدود.. وجــادل بأنهــا تمر بأزمة طويلة المدى، وربما غيــر قابلة للحل، واعتمادًا على نظرية "الموجات الكبرى" للاقتصادي الســوفيتي "كوندراتييف"، توقع "ماسون" أن الرأسمالية تمر من فترة ازدهار عظيم إلى فترة إخفاق كبير[1].

ويلخص "ريتشــارد كوك" "وكريس ســميث" في مقدمــة كتابهما "انتحار الغــرب"، المشــكلة القيمية لانحــدار الغرب في "أزمة تولــدت داخليًّا، تكمن فــي انهيار الثقــة بالنفس والقيم والأفكار.. لأن معظم الغربيين لم يبقوا مؤمنين بالأفكار التي جعلت الغرب ناجحًا (المسيحية، التفاؤل، العلم، النمو الاقتصادي، الليبرالية، الفردانية) ليصل هذا الغرب إلى مرحلة الانتحار الحضاري، أي النهاية الطوعية الذاتية التي تفرضها حضارة ما بنفسها على نفسها؛ فالحضارات نادرًا ما تنتهي بسبب الأعداء الخارجيين (البرابرة) فحسب، بل إن الانقسامات والعيوب الداخلية هي التهديد الحقيقي والدافع لذلك الانتحار الحضاري الغربي"[2].

ويتســق ذلك الطرح مع اتجاه التشــاؤمية الثقافية النيتشــوي (نســبة إلى الفيلســوف الألماني، نيتشــه، الذي نادى به)، الذي قدمه لتفسير واقع ومستقبل الحضارة الأوروبية؛ إذ يرى أن الأمم تفســد قيمها (بشــكل ذاتي داخلي)، أي تكون مشــكلتها نابعة من الداخل، ولذلك ينبغي رفض القيم الفاســدة وتركها تتفســخ وتتلاشــى، لأنها تســتحق التدمير لتنتفض من جديد، ولذلك قال: "إذا رأيت شيئًا ينزلق.. فادفعه"، لأن ذلك يفسح الطريق لشيء جديد تمامًا، ولنظام ثقافي آخر أفضل"[3].

الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 64، أكتوبر/ تشرين الأول، 2016، ص 79.

(1) مجموعة محررين، "**ما بعد الرأســمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروبا**"، ترجمة: ســحر توفيق، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 182، مارس/ آذار-أبريل/ نيسان 2016، ص ص 93-91.

(2) ريتشــارد كوك وكريس ســميث، **انتحار الغرب**، ترجمة محمد محمود التوبة، (الرياض/ أبو ظبي، دار كلمة، مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص 13- 19.

(3) آرثــر هيرمــان، **فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي**، ترجمة طلعت الشــايب، (القاهرة، المجلس

وبغــض النظر عن مختلف المؤشــرات والمظاهر المذكورة لتراجع طرف وصعــود آخــر، فإن التاريخ يبين لنا حقيقة لا ينبغي إغفالها في تحليل مثل هذه المواضيع، وهي أن الشــرق لم يكن يومًا غائبًا أو غريبًا عن الريادة السياســية والثقافيــة والحضارية، ففي بلاد الرافديــن والصين ومصر القديمة وبلاد فارس والهند والعالم الإسلامي ازدهرت أقدم وأرقى الحضارات الإنسانية، وحتى اليابان وشــعوب الخمير في الهند الصينية كان لها حضارتها الخاصة بها، وإمبراطورية المغــول بلغت ثاني أكبر الامتدادات الإمبراطورية عبر التاريخ بعد الإمبراطورية الاســتعمارية البريطانية، وروسيا شــكلت إمبراطورية عظيمة في عهد القياصرة، وقادت في عهد الاتحاد السوفيتي صراعًا محتدمًا مع الولايات المتحدة والعالم الغربي فيما عُرف بالحرب الباردة، مما يوضح أن ما تشــهده قوى الشرق حاليًّا هو عبارة عن "عودة" لمكانة ريادية ســابقة، أكثر من كونه مجرد "صعود" وليد معطيات دولية معينة. إننا شهود اليوم ليس على صعود لقوى وقارة حديثة عهد بالريادة العالمية، بل على انبعاث جديد وعودة لدائرة القوى العالمية، وأمام قارة تستعيد مكانتها كقوة مؤثرة عالميًّا، ورغم فترة الضعف والتراجع التي شهدتها، إلا أن الصين وغيرها من القوى الآسيوية، بحسب "زبيغنيو بريجينسكي" Zbigniew Brzeziński، تمتــاز بقدرتها عبر تاريخها على القيام بعمليات تجديد دورية، أو عمليات إحياء وترميم نشيطة.

الأعلى للثقافة، 2000)، ص ص 127- 149.

الفصل الثالث

مأسسة وتنسيق جهود قوى الشرق
لتغيير هيكل النظام الدولي

محفزات وعقبات

"إن السبب الرئيسي للتغيرات الحالية في العلاقات الدولية، يكمن في تسارع انتقال القوة والسلطة بين الشرق والغرب".

الرئيس الصيني "شي جين بينغ"

المبحث الأول
نزعة الصين وروسيا القيادية والمتحدِّية للغرب والولايات المتحدة الأميركية

من بين جميع القوى الصاعدة، يأتي التركيز الأميركي والغربي على الصين وروسيا بالدرجة الأولى مدفوعًا بطبيعة العلاقات الوطيدة التي تجمعهما، والمستوى الكبير للقوة والإمكانات التي تحوزانها، على أصعدة النفوذ والمقومات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والتقارب الكبير في مصالحهما وتوجهاتهما، والذي يترافق في نفس الوقت مع حالة شديدة من عدم الرضا، والرفض للهيكل الحالي للنظام الدولي، واتجاههما الواضح لمعارضة سياسات الهيمنة الأميركية، وأي مسعى منها للانفراد بقيادة العالم، والدعوة لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهي عناصر كفيلة بحسب منطلقات نظرية انتقال القوة بجعلهما على رأس القوى المتحدية للهيمنة الغربية على العالم بقيادة أميركية، وتثير كذلك تساؤلات بشأن طبيعة صعودهما (سلمي/ لا سلمي)، والنمط الذي سيأخذه انتقال القوة المرتقب (توافقي/ صراعي).

أولاً- معالم التوازنات الدولية في ظل الصعود الصيني والروسي: في الثامن عشر من فبراير/ شباط 1992، تسربت للصحافة الأميركية وعلى رأسها صحيفة نيويورك تايمز مسودة خطة إستراتيجية لوزارة الدفاع الأميركية، جاء فيها: "هدفنا الأول هو منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأميركية، سواء على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أو في أي مكان آخر من العالم. ويتطلب تحقيق ذلك منع أية قوة معادية من الهيمنة على منطقة ذات موارد من الممكن أن تكون كافية لتوليد قوة عالمية، ومن بين هذه المناطق شرق آسيا وأقاليم الاتحاد السوفيتي السابق وجنوب غرب آسيا"[(1)].

وبعد ثلاثة عقود من تاريخ تسريب تلك المسودة، وبالضبط في أبريل/ نيسان 2023، صرح مدير جهاز الاستخبارات الأميركية CIA "ويليام بيرنز" William

(1) **هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تتزعمه الصين؟**، المخبر الاقتصادي، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=W6rB5bMcXKk

Burns: "إن هناك قوى متعددة تتنافس على مقاعدها في المشهد الجيوستراتيجي الذي يتشكل حاليًّا عالميًّا. لم نعد الكبار الوحيدين في الحي"[1].

لذلك، تهيمن على سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ "باراك أوباما" وصولاً إلى "جو بايدن" مرورًا بـ"دونالد ترامب"، أولوية الاهتمام بالتنافس بين القوى العظمي الذي قد يأخذ حتى طابع الصراع العسكري، لاسيما مع صعود الصين وروسيا وتهديدهما لتفرد الولايات المتحدة الأميركية العالمي، فهما تتعطشان للقوة وللأفضلية الدولية، وتحدي القيادة الأميركية الأحادية للنظام الدولي الراهن، في وقت تشهد فيه مصادر القوة الأميركية المختلفة تراجعًا نسبيًّا. وقد عبَّرت مديرة الاستخبارات الوطنية الأميركية "أفريل هاينز" Avril Hines، خلال جلسة استماع حول "تقييم مجمع الاستخبارات الأميركية لأبرز التهديدات" بمجلس الشيوخ، يوم 8 مارس/ آذار 2023، عن مخاوفها من أن القوة الصينية مقتنعة بشكل متزايد بأنها لا تستطيع أن تجعل نفسها القوة الأبرز في آسيا، وقوة كبرى على مستوى العالم إلا من خلال تقليص القوة والنفوذ الأميركيين، وهذا الهدف (إضعاف قوة الولايات المتحدة ونفوذها) بحسب التقرير الأميركي السنوي للتهديدات لعام 2023، هو ما يدفع بيجين نحو تعميق شراكتها وعلاقاتها بروسيا أكثر[2].

وهذا إقرار صريح بأن الولايات المتحدة الأميركية فشلت في تحقيق الهدف المعلن في وثيقة 1992، وهي تواجه الآن بالفعل تحديات جادة تتقدمها العلاقات الصينية الروسية و"تعاونهما المتين"، بتعبير "بيرنز"، وهو ما أوضحته بجلاء مخرجات القمتين الرئاسيتين بين زعيمي البلدين، في فبراير/ شباط 2022 ومارس/ آذار 2023.

ففي 4 فبراير/ شباط 2022، وقبل أيام فقط من شن الهجوم الروسي على أوكرانيا، وكتتويج لزيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin

(1) **مدير الاستخبارات الأميركية: لم نعد وحدنا الكبار في الحي.. وعلاقات الصين وروسيا تمثل تحديًا هائلاً**، موقع القاهرة 24، 12 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 18 أبريل/ نيسان 2023)، في:

(2) عمرو عبد العاطي، **"المواجهة والتعاون سياستان حاكمتان في المنافسة الأميركية-الصينية"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص ص 148، 149.

لبيجين، وقَّع مع نظيره الصيني "شي جين بينغ"Xi Jinping على "البيان المشترك بين الصين وروسيا حول العلاقات الدولية في حقبة جديدة والتنمية العالمية المستدامة"، والذي أكد على التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية، وعلى ضرورة إعادة النظر في القيادة الحالية للعالم وفي بنية القوة في النظام الدولي، فكما جاء في البيان: "يمر العالم اليوم بتغيرات بالغة الأهمية، والبشرية تدخل حقبة جديدة من التطورات السريعة والتحولات العميقة، منها التعددية القطبية والتحول في بنية النظام العالمي. وهناك اتجاه يتبلور نحو إعادة توزيع القوة في العالم والمطالبة بقيادة عالمية تهدف إلى التنمية السلمية والمتدرجة بينما تستمر أقلية على المستوى الدولي في التعامل مع القضايا الدولية بأحادية، وباللجوء إلى القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وباعتبارهما قوتين عالميتين وعضوين دائمين في مجلس الأمن، فإن الصين وروسيا تدعمان التعددية القطبية، ودمقرطة العلاقات الدولية؛ وهو ما يكفل إقامة نظام دولي من نوع جديد"[1].

وفي قمة الرئيسين، في 21 مارس/آذار 2023، وقَّع الطرفان على "البيان المشترك لتعميق الشراكة الإستراتيجية الشاملة للتعاون في الحقبة الجديدة"، والذي جاء فيه أن روسيا تحتاج إلى صين مزدهرة ومستقرة، والصين بالمثل تحتاج إلى روسيا قوية وناجحة، وأن الحقبة الجديدة للعلاقات الدولية تتطلب إعادة النظر في هيكلة النظام الدولي، وضرورة الاتجاه بها نحو التعددية، بدلاً من الأحادية الأميركية التي يرفضها الجانبان، لأن التعددية بحسبهما هي الضمان الوحيد لإقامة علاقات دولية أكثر ديمقراطية، وحكم عالمي أكثر عدلاً وعقلانية، وهو ما لا يتوافر في ظل العالم أحادي القطبية، حيث تحتاج الأمم المتحدة وبقية المؤسسات الدولية لعملية إصلاح عميقة لتحقيق أهدافها[2].

---

(1) **Joint statement of the Russian federation and the People's Repubic of China on the international relations entering a new era and the global sustainable development**, President of Russia, 4 February 2022. , 2023.

(2) , **The Putin-Xi Summit – Their Joint Statement and Analysis**, China Briefing, March 22, 2023. . Accessed April 16, 2023

وشدَّد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال خطابه أمام الجمعية الاتحادية الروسية، يوم 21 فبراير/ شباط 2023، على أن العالم يتغير وبلاده تعارض بناء نظام عالمي لمصلحة دولة واحدة يقصد بذلك الولايات المتحدة الأميركية، بل يجب الأخذ في الحسبان ظهور مراكز قوى جديدة. وكان ذلك الخطاب بحضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني "وانغ يي" Wang Yi، بما لا يدع مجالاً للشك في الدعم الصيني للموقف الروسي؛ مما يزيد من مخاوف الغرب[1].

لذلك أفردت مختلف التقارير والوثائق الإستراتيجية الأميركية قسمًا مهمًّا من مضمونها، للتأكيد على وضع الصين وروسيا على رأس القوى والتحديات التي تهدد القيادة الأميركية للعالم، باعتبارهما أهم القوى المُراجِعة أو التعديلية (Revisionist powers) في العلاقات الدولية، وإن كانت الصين تحظى باهتمام وتخوف أميركيين أكبر من روسيا.

ففي وثيقة إستراتيجية البنتاغون الجديدة تجاه منطقة الهندوباسيفيك المعلن عنها يوم 1 يونيو/ حزيران 2019، تم تصنيف الصين كقوة مراجعة أول وأكبر التحديات على الإطلاق، التي تواجه الولايات المتحدة في المنطقة والعالم.. وتَمَثَّل التحدي الثاني في روسيا التي تسعى لتثبيت وجودها في المنطقة، ومباشرة أعمال نفوذ هناك، للمساس بالقيادة الأميركية وبالقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، وتحالفها مع الصين عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لإضعاف السيطرة العالمية الأميركية.. فيما حلَّت كوريا الشمالية ثالثة في ترتيب تلك التحديات، إضافة لتهديدات أخرى عابرة للحدود مثل الإرهاب، وتهريب المخدرات، والقرصنة، والاتجار المحظور بالأسلحة[2].

وعَكَسَ تقرير إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية الصادر يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، حالة عدم الثقة بين واشنطن وكل من موسكو وبيجين،

---

(1) إسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص 172.

(2) , "**The Pentagon's New Strategy For The Indo-Pacific Region**6 ," June 2019. , 2022.

وحظيــت هــذه الأخيرة بالمكانة الأكبر في التقرير، فقد جاء فيه أن الصين "هي المنافس الوحيد الذي له رغبة ونوايا في إعادة تشــكيل النظام الدولي، والقدرة علــى القيام بذلك بشــكل متزايد"، واعتبر التقرير أنــه "على عكس الصين، لا تســتطيع روسيا تحدي الولايات المتحدة بشــكل منهجي على المدى الطويل، لكن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكِّل تهديدًا فوريًّا وجادًّا". وجاء في الوثيقة أيضًا أن بيجين تسعى "لإعادة تشكيل منطقة المحيطين الهندي والهادي والنظام الدولي، بما يناسب مصالحها وخياراتها التسلطية"[1].

وعلــى عكس نهج المواجهة الــذي يغلب على علاقات الصين بالولايات المتحدة الأميركية، فضلت روسيا القبول بالصين قوةً كبرى وبناء شراكة مستقرة معها، تخدم مصالحهما معًا وتدعم مقتضيات أمنهما والأمن العالمي، والمشاركة معًا في بناء نظام دولي جديد، وحكم الموقف الروسي هنا اعتبارات براغماتية؛ فموسكو تدرك جيدًا أن المواجهة مع بيجين تستنزف قواهما معًا، ولا رابح من ذلك سوى واشنطن، في حين أن تقاربهما وشراكتهما معًا تزيدهما قوة وتجعل كلًّا منهما سندًا للأخرى ولاسيما في وقت الأزمات[2].

إن تخنــدق الصيــن وروســيا فــي نفــس الجانــب يعطيهمــا وزنًــا إســتراتيجيًا مؤثــرًا، فالملامــح القياديــة للطرفيــن واضحــة بشــكل كبيــر، ولاســيما فــي ظــل التأكيــد علــى دورهما فــي الانقســام الجديــد للعالم إلى فضاءين جيوســتراتيجيين، مع مناطق صدع جيوستراتيجية واسعة في شرق وغرب أوراســيا، تشــكل مصدر ومركز التفاعلات السياسية العالمية، وتتصارع ضمن هذه البنية الإستراتيجيات القارية والبحرية معًا. على الجانب الأول، تتركز روســيا والصين وحلفائهما شــرقًا مثل كوريا الشــمالية، ومن جانب ثان، تتركز الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وحلفاؤهما في فضاء الأطلسي والباسيفيك

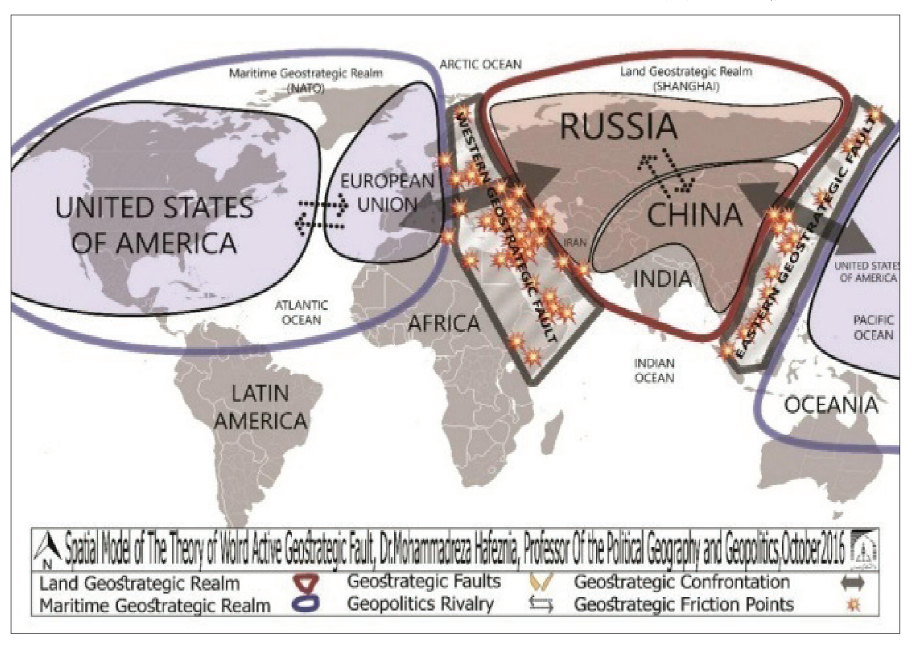
---

(1) **2022 National defense strategy of The United States of America**, **(**Washington, U.S. Department of Defense, 2022). p. p 4, 5.

(2) نورهان الشــيخ، "**التحالف الصيني-الروســي وقيادة تغيير النظام الدولي**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، يوليو/ تموز 2023، ص 138.

غربًا، وهذا الانقسام هو نتاج للتطورات المسجلة خلال العقود الثلاثة الماضية، وصعود قوى دولية اقتصاديًّا وعسكريًّا وتكنولوجيًّا، وتحولها إلى منافس حقيقي للغرب وقواه التقليدية[1].

خريطة رقم (1) الانقسام الكبير بين الشرق والغرب وخطوط الصدع بينهما



Source: Mohammad Reza Hafeznia, Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, Winter 2023. p. 4.

ووضع "توم بيترز" Tom Peeters الصين وروسيا ضمن تصوره لانقسام سياسي بين شرق تسوده، بحسبه، نظم (شمولية سلطوية)، تقوده الصين وروسيا ضمن معسكر يزيد من قدراته وتطلعاته، وغرب (ديمقراطي) في مواجهة المعسكر الأول بقيادة أميركية وتحالفات أوروبية، والحرب الروسية-الأوكرانية، بحسب "بيترز"، ما هي إلا إحدى انعكاسات هذا الانقسام، وإيذان بتحول الصراع بين

(1) Mohammad Reza Hafeznia, **Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis**, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, Winter 2023. p. p 2- 4.

المعسكرين إلى مواجهة مفتوحة، مع احتمالات تأثير هذا الانقسام على الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا، كانعكاس لموقعها القيادي ضمن معسكر الشرق (السلطوي) بحسب التوصيف الغربي طبعًا[1].

ويبرز توجه إستراتيجي آخر في ظل تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، يرجِّح تحرك الساحة الدولية ككلٍّ نحو تبلور ثلاث دوائر من النفوذ: روسية، وصينية، وأورو-أطلسية، (وميزة هذا الطرح أنه يفصل الدائرتين، الصينية والروسية، عن بعضهما لاستبعاده حدوث تحالف إستراتيجي بينهما حاليًّا على الأقل)، ولكن الحدود الفاصلة بين هذه الدوائر ستظل مرنة نسبيًّا، نظرًا لمحاولة الأطراف المختلفة جذب حلفاء جدد، منها ما يتموقع في الشرق الأوسط وخاصة المنتجة للطاقة من قطر إلى الجزائر، وهو ما سيؤهلها لتعود لتحتل موقعًا أكثر أهمية في موازين القوى العالمية، خاصة إن بدأت دول أوروبا في التحرر من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية. كما ستستعيد تركيا ثقلها الإستراتيجي في منظور كافة أقطاب التدافع الدولي، طالما اعتمدت موقفًا متوازنًا من الصدام الروسي-الغربي، حتى مع حفاظها على التزاماتها في حلف الناتو[2].

وبحسب فرضية تشكل الأقطاب أو الدوائر الثلاث، فالمتوقع أن تكون لكل قوة مناطق نفوذ خاصة بها؛ إذ تواصل الولايات المتحدة الأميركية استئثارها بالقسم الغربي من العالم(The Western Hemisphere) الذي يضم الأميركيتين من شمالها إلى جنوبها مرورًا بوسطها، وانخراط أوروبا ضمن هذا المجال بحكم طبيعة علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة عبر الأطلسي، بينما تركز الصين سيطرتها على شرق آسيا، المجال الحيوي والجوار الجيوبوليتيكي المباشر لها، مع تموقع روسيا في أوراسيا حيث كانت تهيمن تقليديًّا منذ عصر القياصرة، ولكن العلاقات بين الدائرتين، الصينية والروسية، ستكون أقوى من علاقاتهما

---

(1) Tom Peeters, **China's Options in the Ukraine War: Bandwagoning with Russia or Being a Real Mediator**, 15 April 2022. Beyond the horizon, . Accessed March 25, 2023.

(2) **"نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته"**، مرجع سابق.

بالدائرة الأورو-أطلسية، واحتمالات تحالفهما معًا مستقبلاً ستكون أكبر، في حين تقع بقية مناطق العالم وخاصة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا محل تنافس وصراع على التغلغل وكسب دولها والاستفادة من خيراتها وميزاتها الإستراتيجية.

ففي إفريقيا لا يمكن فصل التنافس القائم هناك بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأميركية عن الصراع الأكبر الذي يدور بين القوى الثلاث (الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة في الجهة المقابلة) حول شكل النظام الدولي القائم ومستقبله، فبيجين وموسكو تتفقان أن الوجود في القارة الإفريقية وكسب النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي فيها، يعد ضمن الأوراق المهمة التي يمكن الاستفادة منها في الصراع مع واشنطن بشأن إعادة صياغة النظام الدولي، فيما تسعى الولايات المتحدة للتصدي لنفوذ القوتين الصاعدتين في القارة، وترسيخ نفوذها هناك بما يخدم أهدافها في تعزيز هيمنتها على النظام الدولي. ورغم أنه لا يمكن الجزم بوجود تكامل وتنسيق في سياسات الصين وروسيا تجاه إفريقيا، إلا أنه يمكن القول: إن كلاًّ منهما لا تسعى إلى مواجهة الأخرى أو التقليل من نفوذها وتقليصه (في المدى المنظور على الأقل)، بل إن هناك حالة من القبول الضمني لتوجهاتهما إزاء القارة، لاسيما في ظل تشاركهما لعديد الأهداف المحورية على المستوى الدولي، وأهمها معارضة النفوذ الأميركي والشكل الحالي للنظام الدولي[1].

في هذا الإطار، عززت روسيا علاقاتها مع إفريقيا في ظل التوافق مع عدد كبير من دول القارة بشأن الوجود الأوروبي هناك باعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار وامتدادًا له بأشكال أخرى، وتنامي النفوذ العسكري الروسي هناك، من خلال إبرام الصفقات العسكرية المتعددة، وتوظيف إستراتيجية التعاون العسكري لاكتساب مكانة ونفوذ في الدول الإفريقية لتحل محل النفوذ الغربي، وتوزع مجموعة فاغنر المحسوبة عليها عبر أنحاء القارة (إفريقيا الوسطى، مالي، ليبيا، السودان، غينيا، زيمبابوي، أنغولا، غينيا بيساو، موزمبيق، جمهورية الكونغو

---

(1) خالد أحمد عبد الحميد، **"المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 184.

الديمقراطية)، وحصولها على معادن ثمينة وعلى رأسها الذهب مقابل خدماتها العسكرية والأمنية، لزيادة الاحتياطي الروسي منه، بما يخفف من تداعيات العقوبات الغربية عليها، ويوفر لها مصادر لتمويل الحرب ضد أوكرانيا. وليس أدل على نجاحات الإستراتيجية الروسية هناك من تزايد نفوذها وشعبيتها لدى الأفارقة، وإخراج القوات الفرنسية من مالي، وبوركينافاسو ودول أخرى في وقت لاحق (لاسيما بعد الانقلاب العسكري في النيجر من أطراف مناوئة للنفوذ والسياسات الفرنسية في البلاد والمنطقة ككل)[1].

وكانت روسيا قد أكدت على وضع القارة الإفريقية ضمن أولوياتها الإستراتيجية بسعيها لعقد قمم مع زعماء القارة كانت أولاها عام 2019، وجاءت القمة الثانية في 27 يوليو/ تموز 2023 بمدينة سان بطرسبورغ؛ حيث تضع روسيا القارة الإفريقية البالغ مجموع عدد سكانها نحو 1.4 مليار نسمة نصب أعينها، وسط تطلعات لإعادة العلاقات مع القارة إلى مستوى الحقبة السوفيتية، ومحاولة تعويض تراجع مكانتها على سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية منذ تسعينات القرن الماضي، وطمأنتها على مستقبل أمنها الغذائي في ظل الأزمة الحالية (وعود روسية بعدم انقطاع تمويل الحبوب للدول الإفريقية، ومنحها مجانًا للدول الأكثر فقرًا فيها). وربطت الدبلوماسية الروسية بين القمة وطبيعة التحولات الدولية والتحديات التي تواجهها روسيا، باستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ومحاولة إثبات فشل سياسة العزل التي تمارسها عليها القوى الغربية، والأهم بروز تبدلات جيوسياسية من شأنها إعادة صوغ النظام العالمي، والترويج لخطاب يقدم روسيا كشريك بديل لإفريقيا عن الغرب عازفة على وتر التركة الاستعمارية مع هذا الأخير، وداعية إلى إسهام إفريقيا مع روسيا في التحولات الجارية، وفي تشكيل نظام عالمي جديد مستند على مبدأ التعددية والمساواة بين كل الدول[2].

وتغلغلت الصين بعمق في القارة، مستهدفة الحفاظ على وصول آمن ومستمر

---

(1) إسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص 173.

(2) رامي القليوبي، "**القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي**"، العربي الجديد، 27 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/bEiqEpl

إلى الموارد (الطاقوية والمعدنية) والأسـواق في إفريقيا، فهي الشريك التجاري الأول للقـارة بحجم تبادل تجاري بلـغ 254 مليار دولار عام 2021، متجاوزة حجـم التبادل الأميركي مع القارة بأربعة أضعاف كاملة، وتعزيز الاسـتثمارات الصينية هناك التي تتفوق على نظيرتها الأميركية منذ عام 2014، وتحقيق حزمة من الأهداف السياسـية والإستراتيجية، مثل كسـب تأييد دول القارة في قضايا بيجيـن الحيوية مثل قضية تايوان ومبدأ الصين الواحدة، كما تسـعى إلى زيادة وجودها العسكري أيضًا، فبالإضافة إلى قاعدتها العسكرية في جيبوتي، تحدثت تقارير عن سعيها لبناء قواعد أخرى في عدة دول، منها: أنغولا وغينيا الاستوائية وكينيا وناميبيا وسيشل وتنزانيا، ورفع صادرات أسلحتها لدول القارة، رغم أنها حاليًّا ثاني أكبر مورِّد عسكري بعد روسيا لجيوش دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كانت الصين تسـعى لتعزيز تعاونها مع إفريقيا عبر تأسيسها منذ عام 2000 لـ"منتـدى التعاون الصيني-الإفريقي"، الـذي يعقد بانتظام في بيجين كل ثلاث سنوات، ويعد آلية مهمة لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الصينية (اقتدت الولايات المتحدة الأميركية وروسيا فيما بعد بالصين في تتبع آلية القمم)[1].

أما في الشـرق الأوسـط الـذي كان الحلبة المفضلـة للولايات المتحدة الأميركية قبل تغير أولوياتها الإسـتراتيجية، فقد أدمجته الصين بقوة في مشروع الحزام والطريق، للاسـتفادة من الميزات الإسـتراتيجية لموقع المنطقة، وربط مواردهـا الطاقوية أكثـر بالاقتصاد الصيني، وضمان الأمـن البحري عبر طرق التجارة في المحيط الهندي، ومضائق المنطقة مثل هرمز وباب المندب، وخطوط المواصلات البحرية الحيوية في مضيق ملقا ومدخل المحيط الهادي.

واعتمدت الصين في ترويجها لمبادرة الحزام والطريق في منطقة الشـرق الأوسـط، وكسـب دول المنطقة إلى جانبها ومسـاهمتها فـي إنجاحها، على مجموعة من المبادئ والعوامل المختلفة، وأهمها[2]:

---

(1) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 184- 186.

(2) باسم راشد، "**تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، (تاريخ الدخول: 26 يناير/ كانون الثاني 2023)، في:

1- عــرض المبادرة في إطار مفيــد وغير مُهدِّد للدول: بتقديمها على أنها "نوع جديد من آليات التعاون" التي تتميز بالانفتاح، والمعاملة بالمثل، والمنفعة المتبادلة، والنتائج المتكافئة، والابتكار، والتكامل، والتعددية. كما تستغل الصين ميزتها السياســية باعتبارها دولة لا تملك تاريخًا إمبرياليًّا، وتقوم بتصوير نفسها للشــرق الأوسط شــريكًا محايدًا وغير متحيز ولا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2- تحديــد أهــداف المبادرة ومدى توافقها مــع مصالح المنطقة من أجل زيــادة جاذبيتها: وجذبها للاعبين الرئيســيين فــي المنطقة، إذ تؤكد الصين على توسيع التقارب بين مصلحة المنطقة ومصلحتها، وكذلك أهمية تحقيق التكامل بين الطرفين، وتكوين مجتمع يتقاســم رؤية مشتركة لمستقبل البشرية، وفي هذا الإطــار تُروِّج الصين لمفهــوم "التعاون في القدرات الإنتاجية الدولية"، نموذجًا تنمويًّا جديدًا يعزز التعاون من خلال الاستثمار في شبكات البنية التحتية، وخلق فرص العمل في المنطقة.

3- الاعتماد على الأدوات الدبلوماســية لتأسيس ما يُعرف بـ"دائرة أصدقاء مبادرة الحزام والطريق": وهو ما يعني ضمنيًّا وجود تحالف ذي تفكير مشــابه، ومنذ إعلان المبادرة في عام 2013، تم تنظيم زيارات مهمة للقيادات بين الصين ودول الشــرق الأوسط؛ إذ زار الرئيس الصيني مصر والمملكة العربية السعودية وإيــران، فــي يناير/ كانون الثاني 2016، بهدف تعزيــز المبادرة، ووقَّع اتفاقيات شراكة إستراتيجية شاملة جديدة مع الدول الثلاث، بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع سبع دول في الشرق الأوسط حول تطوير وتعزيز المبادرة.

4- تجنــب الاعتماد المفرط على أي مــورد وحيد للطاقة أو طريق واحد للتجارة: بل العمل على تنويع إمدادات النفط، وبناء شبكات بديلة من الاتصال والتنسيق والتعاون. فبرغم اعتماد الصين الأساسي على السعودية مثلاً في استيراد النفط، إلا أنها تسعى إلى تعزيز علاقتها الثنائية مع إيران لتنويع مواردها النفطية.

وحققت الصين انجازًا دبلوماسيًّا كبيرًا في الشرق الأوسط من خلال إشرافها في بيجين على تحقيق التقارب السعودي-الإيراني، يوم 10 مارس/ آذار 2023، وتطبيع العلاقات المنقطعة منذ عام 2016 بينهما، ويمكن اعتبار ذلك أكبر إنجاز إســتراتيجي تاريخي للصين في الشرق الأوسط بعد أن تركزت تفاعلاتها سابقًا على الجانب الاقتصادي أساسًا.

أثبتت الصين من خلال الاتفاق أنها قادرة على صناعة إنجاز دبلوماسي في قضية طالما استعصت على الأميركيين، وذلك بسبب امتلاكها علاقات جيدة مع كلا الطرفين، بعكس واشنطن التي تمتلك علاقات جيدة مع السعودية وحدها، ومن ناحية أخرى قدمت دليلاً على إمكانية لعب بيجين دورًا بنَّاء في النظام الدولي، وأظهرت رغبتها بل وقدرتها على دعم شرق أوسط مستقر يمكنه تلبية احتياجاتها من الطاقة بشكل موثوق، فضلاً عن تمهيد الطريق للمزيد من المشاركة الإقليمية الصينية، خاصة في القضايا والتحديات التي أثبتت الولايات المتحدة أنها غير راغبة أو ربما غير قادرة على حلها، في سوريا واليمن على سبيل المثال، ويعد الاتفاق رسالة واضحة من بيجين حول مصالحة تتمحور حول الشروط الصينية وليس الصيغ الأميركية التقليدية، الدائرة حول الاشتراطات والتعهدات الأمنية والالتزامات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يتبعها من رقابة أميركية متبادلة على أطراف الاتفاق تشمل الوجود العسكري[(1)].

وكانت الصين قبل ذلك قد عبَّرت عن اهتمامها بالوضع الإستراتيجي في المنطقة، عن طريق دعوتها لإيجاد حلول سلمية لصراعات الشرق الأوسط، فطرحت، في مارس/ آذار 2021، مبادرة النقاط الخمس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن أهم مرتكزاتها: الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والإنصاف، وعدم الانتشار النووي، واعتماد الأمن الجماعي. وفي يوليو/ تموز 2021، قدمت رؤيتها لحل الأزمة السورية والمستندة على أربع نقاط، تشمل احترام مبدأ السيادة والاستقلال، وتخفيف الأزمة الإنسانية، والمصالحة الشاملة، ومحاربة الإرهاب، وفي ذات الشهر طرحت رؤية ذات ثلاث نقاط لتطبيق حل الدولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[(2)].

---

(1) عارف عبد البصير، "**أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة الدور الصيني؟**"، الجزيرة نت (ميدان)، 13 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/JEGcMOE

(2) هدير طلعت سعيد، "**السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 179.

سعت روسيا من جهتها إلى تعميق بصمتها في الشرق الأوسط، وذلك منذ التدخل العسكري في سوريا منتصف العقد الماضي، بعمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على نسج شراكات متعددة الأوجه مع مختلف الجهات الإقليمية الفاعلة، ففي الوقت الذي تعاون فيه مع إيران لدعم نظام "بشار الأسد"، كان يمنح إسرائيل هامشًا من الحركة لاستهداف الوجود الإيراني على الأراضي السورية، وعمل على تعميق شراكة أخرى مع تركيا التي كانت تدعم بقوة المعارضة السورية، كما وسَّع طموحه الشرق أوسطي عبر الدخول في تحالف نفطي مع المملكة العربية السعودية. وهذه القدرة على بناء الشراكات مع جهات لديها تاريخ من العداء والتنافس فيما بينها علامة على براعة الإستراتيجية الروسية في فهم تناقضات الشرق الأوسط، وبقدر ما ساعدت هذه البراعة في توظيف هذه التناقضات لخدمة الأهداف الروسية في المنطقة (تمكُّن روسيا من فتح قاعدة بحرية على البحر الأبيض المتوسط في خدمة لهدفها الجيوبوليتكي الأول الرامي للوصول إلى المياه الدافئة وضمان وجود دائم فيها)، فإن إدارتها بطريقة لا تؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى الإقليمية ولا تُهدد شراكات روسيا مع دول المنطقة، شكَّلت على الدوام اختبارًا حقيقيًّا لروسيا بقيادة "بوتين" الذي نجح فيه بشكل معقول لحد الآن[1].

وينبغي التساؤل في منتهى هذا المحور عن موقع أوروبا وبقية مكونات الغرب مثل أوروبا وأستراليا في الصراع ما بين الصين وروسيا من جهة والقائد الغربي، الولايات المتحدة الأميركية، من جهة أخرى؛ إذ تبدو تلك المكونات أحيانًا مشتتة ما بين ولائها للولايات المتحدة من جانب، ومصالحها الاقتصادية والتجارية مع الصين وروسيا من جانب آخر، وتخوفاتها من أي نزعة توسعية أو عدوانية لتلكما القوتين من جانب ثالث. فأوروبا معروفة بتحالفها التقليدي مع القوة الأخرى على الأطلسي، وأمنها مرتبط بها بشكل كبير، ومخاوفها الإستراتيجية من روسيا أكبر وأوضح من مخاوفها من الصين، بما يجمعها مع هذه الأخيرة من روابط تجارية عميقة، ولكن في ذات الوقت لديها مصالحها

(1) محمد علوش، "**روسيا وتوازن القوى في الشرق الأوسط**"، الجزيرة نت، 9 يناير/ كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/n2mm6l

الطاقوية بالخصوص الوثيقة مع موسكو، وأمنها الطاقوي أضحى يعاني اضطرابًا بل وحتى انكشافًا بسبب تداعيات الحظر على موارد الطاقة الروسية.

بينما أستراليا تهيمن هواجسها من الخطر الصيني على أجندتها الأمنية والإستراتيجية، وقد اختارت الصف الأميركي منذ عقود طويلة، وانخرطت مع واشنطن ولندن ضمن اتفاق "أوكوس" الثلاثي لتزويدها بتكنولوجيا تصنيع الغواصات النووية، كما أنها عضو فعال ضمن الرباعي الإستراتيجي في إستراتيجية الهندوباسيفيك، ومنتدى الحوار الأمني الرباعي إلى جانب الولايات المتحدة واليابان والهند، في حين تعد الصين الشريك التجاري الأول لها، ومن أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وهو ما وضعها في خيار صعب ما بين الأمن (علاقاتها مع الولايات المتحدة) أو الرفاهية الاقتصادية (علاقاتها بالصين).

ويحاول "ميرشايمر" مساعدة كانبرا على اتخاذ القرار الصائب وفقًا لوجهة نظره، رغم أنه يقر بأن أستراليا ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين وذلك بدون شك له دور معتبر في تحقيق الرفاهية، ولكن الأمن يبقى أهم من الرفاهية، "لأنك إن لم تنج وتحقق البقاء لن يكون هناك وجود ولا معنى للرفاهية الاقتصادية"، ولهذا ينبغي على صنَّاع القرار الأستراليين وضع الأمن في المقام الأول "وهذا ما يدفعكم لأن تكونوا معنا"، أي اختيار جانب الولايات المتحدة الأميركية في هذه المنافسة، وفي نوع من التهديد المبطن يخاطب "ميرشايمر" الأستراليين قائلًا: "ليس لكم بديل أو خيار، وإذا ذهبتم مع الصين فعليكم أن تفهموا أنكم أصبحتم أعداءنا. فضمن هذه المنافسة الإستراتيجية مع الصين إما أن تكونوا معنا أو ضدنا، وإذا اخترتم جانب الصين فمعنى ذلك أنكم تسهمون في إطعام الوحش (الصين)، ونحن لن نكون بالتأكيد سعداء بذلك، وإذا كنتم تريدون أن تعرفوا كم من الممكن أن نكون مقرفين وقساة في ذلك الموقف فاسألوا فيدل كاسترو (في إشارة للحصار الأميركي الطويل لكوبا)"[1].

وبمقابل هذا المسار المندمج في سياسات الولايات المتحدة الأميركية قلبًا

---

(1) China debate: John Mearsheimer Vs Hugh White, Centre for Independent Studies, August 13, 2019. Accessed August 5, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=oRlt1vbnXhQ&t=1609s

وقالبًا من طرف أوروبا وأستراليا، رغم ما يربطهما من مصالح مع روسيا والصين بالخصــوص، تحــاول هاتان الأخيرتان مع ذلك فــك الارتباط ما بين مكونات الغــرب المختلفة (الولايات المتحــدة الأميركية وأوروبا وقوى المحيط الهادي خاصة أســتراليا)، بالعمل على فصل الضفة الأوروبية من الأطلســي عن الضفة الأميركية منه.

وعلى عكس توصيات "ميرشايمر"، كان لـ"كيشور محبوباني" تصوره الخاص لهــذا الموضوع؛ إذ نصح الأوروبيين بالحياد في التعاطي مع التنافس الصيني-الأميركي قائلاً: "إن أفضل ما تفعله أوروبا هو أن تكون فاعلاً مستقلاً، فإذا كنت كبيرًا بما فيه الكفاية، فلســت بحاجــة إلى الدوران في فلك طرف آخر"، وقدم ذات النصيحة لأستراليا ذات الطبيعة الخاصة لكونها امتدادًا حضاريًّا للغرب في المحيط الهادي يكاد يلامس آســيا، وطالبها بالاعتراف بالبيئة الآســيوية القريبة منهــا، بــدل المراهنة على القوة الأميركية البعيدة عنهــا، وقال في هذا الصدد: "نصيحتي لأستراليا، بما أنها محاطة بأربعة مليارات آسيوي، فعليها التكيف مع هذه الحقيقة"[(1)].

وتنتشر ســيناريوهات متعددة لنمط العلاقات والتوازنات والتفاعلات التي يمكــن أن تســود العلاقات الدولية، وفقًا لطبيعة المــآلات المرتقبة للتنافس أو الصراع بين الولايات المتحدة الأميركية كقوة ســائدة ومهيمنة، والصين وروسيا كقوى متحدية وغير راضية عن الوضع القائم، ولكن بؤرة التحليل تتمركز حول الصين أكثر من روسيا بالنظر لما ذكرناه من خصائص ومميزات للقوة الصينية، ومن تطورات في سياســاتها وإســتراتيجياتها الموجهة لكيفية توظيف مقوماتها ومصادر قوتها المتعاظمة في مختلف المجالات.

ويبرز في هذا الصدد سيناريوهان رئيسيان لمسار التغيير المرتقب في النظام الدولي[(2)]:

---

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 20.

(2) أبوبكــر الدســوقي، "**أهــداف ومآلات الصعــود الصيني**"، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص 67.

- أولهما: أن يتم ذلك التغيير عن طريق الحل الجذري من خارج النظام، مما يستدعي الانتصار الكامل لإحدى القوتين على حساب الأخرى، بتطور المسائل الخلافية بينهما إلى صدام مباشر، قد تتسبب فيه محاولة بيجين استعادة تايوان بالقوة وإعادة توحيدها مع الوطن الأم، وهو ما يتسبب في حدوث مواجهة بين الطرفين، أو محاولة إيقاع الولايات المتحدة للصين في شرك حرب استنزاف مثلما تفعله مع روسيا في أوكرانيا، ولكن تكبح هذا السيناريو التكلفة الباهضة لمثل تلك المواجهة على الجانبين، وعدم استعدادهما لتحمل أو تقبل مثل تلك الخسائر، واستبعاد الهزيمة التامة والكلية لأي طرف بالنظر لما يمتلكانه من مقومات قوة كبيرة، وكذلك الرفض الواضح لحد الآن لدى بيجين لدخول معترك مثل هذا السيناريو.

- ثانيهما: أن يحدث التغيير من داخل النظام، بأن تتقبل الولايات المتحدة حقيقة تحول الصين إلى فاعل دولي أساسي على المسرح الدولي بحكم الأمر الواقع، ليسود نوع من "الهيمنة المشتركة" التي يتمتع بها كل طرف في مناطق نفوذ خاصة به، وحدوث تعايش سلمي بينهما دون أن يجرؤ أحدهما على التصادم مع الآخر.

ونميل بدورنا إلى ترجيح السيناريو الثاني في المدى المنظور والمتوسط، مع وجود -إن صح التعبير- "قواعد اشتباك سياسية" و"مدونات سلوك إستراتيجية" و"قنوات اتصال دائمة" متفق عليها، تحكم علاقاتهما وتمنع التصعيد الذي لا تحمد عقباه، لأن مصالح الطرفين تلتقيان حاليًا وفي المستقبل القريب عند تحجيم احتمالات الصدام إلى حدودها الدنيا، لأنه ليس من مصلحة أي منهما خوض حرب بتلك الشمولية والقسوة والخسائر.

فالصين ستُضيع بذلك ثمار عقود من الصعود السلمي والنتائج المبهرة في مختلف المجالات، وهي حريصة على حفظ صورتها السلمية والجذابة لحد بعيد لدى شعوب ودول كثيرة، ترى فيها المنقذ من سلبيات حقبة الأحادية الأميركية والهيمنة الغربية، والولايات المتحدة الأميركية، من جانبها، لا تبدو بذات الجموح الإمبراطوري والتوسعي الذي كانت عليه حين كانت تخوض حروبها في كل اتجاه، وتنشر مئات الآلاف من قواتها عبر العالم، ومشاكلها

الداخلية وتحديات الحفاظ على استقرار بيئتها أمام جسامة المشاكل الاقتصادية والمجتمعية، تجعلها تختار الرفاهية لسكانها لتوفير تماسك أكبر في الداخل الأميركي، كما أن تجربة الحروب المريرة في مطلع هذا القرن في العراق وأفغانستان، وما جرَّته على تلك المناطق وشعوبها وعلى المجتمع الدولي ككل من ويلات وتداعيات خطيرة، تجعلها حذرة في قرارات المواجهة أكثر من أي وقت مضى، والأهم من كل ذلك أن الخصم هذه المرة ليس دولة من الدول المتخلفة المغلوبة على أمرها في صحراء الشرق الأوسط أو جبال وسهول آسيا الوسطى، ولكنها الصين التي طورت ترسانة عسكرية هائلة، ولها استعدادات إستراتيجية للتعامل مع مختلف السيناريوهات، والظاهر أنه ليس من مصلحتهما خوض مثل تلك التجربة لأن كثافة عوامل الاعتماد المتبادل بينهما لها كلمتها الفصل في ذلك أيضًا.

ثانيًا- جدلية سلمية ولا سلمية صعود الصين وروسيا: كانت التحركات الميدانية الصينية والروسية لتجسيد خطابات تغيير الوضع القائم دوليًّا، إنذارًا مدويًّا للولايات المتحدة الأميركية والغرب عمومًا حول جدية نهجهما المعارض وغير الراضي عن نظام دولي متحكَّم فيه أميركيًّا وغربيًّا، وصيرورة التحولات في التوازنات الدولية في ظل صعود هاتين القوتين لا تزال آخذة في التبلور والتشكل، وتثير الجدل والتساؤلات بشأن المنحى الذي سيأخذه هذا الصعود باتجاه السلمية والتوافق أو عدم السلمية والصراع.

تقع الصين في صدارة وعلى رأس الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية؛ ذلك أن هناك إدراكًا أميركيًّا وغربيًّا عمومًا بأنها هي القوة الصاعدة المؤهلة أكثر من أية قوة أخرى ومن أي وقت مضى لتحدي سلطة الغرب، وظهر ذلك جليًّا في مختلف التقارير والبيانات والخطابات السياسية والإستراتيجية، وفي الإسهامات التنظيرية والأكاديمية لكتَّاب ومفكرين أميركيين بالخصوص محذرين من صعود عنيف وغير سلمي للصين، ومنذر بتدمير التفوق الغربي والهيمنة الأميركية، في المجال الآسيوي أولاً ثم عبر العالم فيما بعد.

ويمكن تلمس المخاوف والتحذيرات الغربية الأولى من قوة الصين في المقولة التاريخية الشهيرة للقائد الفرنسي "نابليون بونابرت" "هناك في أقصى

الشرق عملاق نائم.. اتركوه، لأنه عندما يستيقظ سيهتز العالم" [1].

ويمثـل "جون ميرشـايمر" التوجه الأكثر جرأة وصراحـة في الإجابة عن سـؤال: كيف سـيكون صعود الصين؟ ويجيب بأنه لن يكون سـلميًّا، ويؤكد في كتابه "مأسـاة سياسـة القوى العظمى" (The Tragedy of Great Powers Politics) الصادر عام 2001، أن إحدى قضايا السياسـة الخارجية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية هي: كيف ستتصرف الصين إذا استمر نموها الاقتصادي السريع وتحولت إلى هونغ كونغ عملاقة؟ ويجيب في ذات الكتاب: إذا أصبحـت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسـعى إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسـكرية، ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا.. لأن الهيمنة هي الطريقة المثلى لضمان بقاء الدولة، وبالطبع لن يقف جيران الصين مكتوفي الأيـدي أمام محاولتها لزيادة قوتها، بل سيسـعون إلى احتواء الصين ربما عن طريق تشكيل تحالف لفرض التوازن عليها، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنافس أمني حاد بين الصين وخصومها، فضلاً عن تزايد خطر نشوب حرب قوى عظمى، ومختصـر كل ذلك هو أن تنامي قـوة الصين يحتم العداء بينها (كقوة صاعدة) وبين الولايات المتحدة الأميركية (كقوة الوضع القائم المهيمنة)[2].

إن مفتـاح الهيمنـة الدولية مـن منظور الواقعية الهجوميـة التي يؤمن بها "ميرشـايمر" هو أن تتمكن دولة كبرى من الهيمنة على إقليمها أولاً، ثم حرمان الدول القوية الأخرى من الهيمنة على أقاليمها الخاصة، لذلك ولأسباب وجيهة قضت الولايات المتحدة الأميركية القرن الأول من عمرها وهو القرن التاسـع عشـر، في السـعي لاحتكار السـيطرة على محيطها الإقليمي وطرد القوى الأوروبية (البريطانية والإسـبانية والفرنسـية) من القارة الأميركية، فلما تحققت لهـا الهيمنـة الإقليمية طبقًا لما عُرف بـ"مبدأ أو عقيـدة مونرو"، قضت القرن الثاني من عمرها وهو القرن العشرين، في السعي إلى حرمان أي دولة أخرى من

---

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 22.

(2) جون ميرشـايمر، "**مأساة سياسـة القوى العظمي**"، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص 5، 6.

الهيمنة في أي إقليم آخر من أقاليم العالم، سواء اليابان الإمبراطورية، أو ألمانيا النازية، أو روسيا السوفيتية، وقد نجحت في الحالتين خلال هذين القرنين حسب تحليل "ميرشايمر"، الذي يذهب إلى أن ما ستفعله الصين بعد تصاعد قوتها هو الاقتداء بالعم سام في سياساته، أي انتهاج نفس النهج الإستراتيجي الذي سبقتها إليها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، فالصين تسعى اليوم إلى الهيمنة على إقليمها خصوصًا سواحل المحيط الهادئ الآسيوية، وزيادة فجوة القوة بينها وبين جيرانها الإقليميين الأقوياء، الهند واليابان وروسيا، ثم "رسم حدود السلوك المقبول من طرف جيرانها"، ولكن تجسيد مبدأ مونرو الصيني ذاك لن يكون إلا بوقوعهما معًا في "فخ ثيوسيديدس"، ودخولهما في الصراع المعتاد بين القوة الصاعدة والقوة السائدة[1].

وعلى ذكر "فخ ثيوسيديدس"، فقد شكَّلت مقولات "غراهام أليسون" Graham T. Allison حول حتمية الحرب والصراع بين الولايات المتحدة الأميركية والصين إحدى المرجعيات الرئيسية لتفسير مستقبل التفاعلات بين القوة الصينية الصاعدة والقوة الأميركية المهيمنة، وكانت الإشارة الأولى إلى ذلك في مقال له عام 2012 طرح فيه ما اصطلح عليه "فخ ثيوسيديدس" (Thucydides' Trap)، كمنطلق للبرهنة على توجه العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية نحو التصادم، وأصل التحليل يعود إلى ما عُرف في التاريخ اليوناني والعالمي بـ"الحروب البيلوبونيزية"، التي كانت موضوعًا لكتاب بعنوان "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" (History of The Peloponnesian War)، الذي أرَّخ فيه اليوناني "ثيوسيديدس" لمسار تلك الحرب، التي جرت أطوارها بين أثينا القوة اليونانية الصاعدة، وإسبرطة التي كانت القوة اليونانية المهيمنة، وخلص "ثيوسيديس" من دراسته إلى أن "ما يجعل الحرب حتمية وغير ممكن تفاديها، هو نمو القوة الأثينية، والمخاوف مما سيسبِّبه ذلك في إسبرطة"، وعلى هدي استنتاجات "ثيوسيديدس" توسع "غراهام أليسون" في مقاله، المنشور عام 2012، ليصدر في شكل كتاب، عام 2017، تحت مسمى "الحرب الحتمية: هل تستطيع الصين والولايات المتحدة تفادي فخ ثيوسيديدس؟" (Destined for War: Can

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

.[1].(America and China Escape Thucydides’ Trap?

واختير هذا الكتاب من طرف "نيويورك تايمز" و"فايننشـــل تايمز" و"تايمز أوف لنــدن" ليكــون كتاب العــام حينها، وعُدَّ أكثر الأعمــال دفعًا بمنطلق فخ ثيوسيديدس كأداة لفهم السياسات الدولية، وبعد نيله لجوائز عديدة، كان الكتاب ملهمًا لتأســيس "مشــروع هارفارد لفخ ثيوسيديدس"(Harvard Thucydides’s Trap Project)، ومثَّل إحدى المرجعيات لتأكيد فرضية الصعود غير الســلمي للصيــن، معتمــدًا على تحليل وقائع تاريخية عديــدة لصعود قوى جديدة على الساحة الدولية، ودخولها في حرب مع القوة المهيمنة، ومن بين 16 حالة تناولها تحليل "أليسون" لصعود قوى جديدة عالميًّا منذ نهاية القرن الخامس عشر، كانت 4 حــالات فقط خالية من الحــرب، وكان الانتقال فيها توافقيًّا أو تعاونيًّا، بينما شــهدت الحالات الأخرى حالات حرب، مــن بينها حروب كبرى مدمرة مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية[2].

جدول رقم (4) حالات "غراهام أليسون" التاريخية المرجعية لفخ ثيوسيديدس

الرقم	الفترة الزمنية	القوة المهيمنة	القوة الصاعدة	المجال	النتيجة
1	نهاية القرن الـ 15م	البرتغال	إسبانيا	الإمبراطورية العالمية والتجارة	غياب حرب
2	النصف الأول من القرن الـ 16	فرنسا	إمبراطورية هابسبورغ	السيطرة على الأراضي في أوروبا الغربية	حرب
3	القرنين الـ 16 و17	إمبراطورية هابسبورغ	الإمبراطورية العثمانية	القوة البرية في وسط وشرق أوروبا، والقوة البحرية في المتوسط	حرب

(1) Richard Hanania, **Graham Allison and the Thucydides Trap Myth**, Strategic Studies Quarterly, Winter 2021. p. 13.

(2) Shengyang Li, **An Exploitable Theory: Thucydides’s Trap Model Percieved By The Chinese Government,** A Thesis submitted for master’s degree, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington D.C. April 2020. p. 2.

4	النصف الأول من القرن الـ 17	إمبراطورية هابسبورغ	السويد	القوة البرية والبحرية في شمال أوروبا	حرب
5	من منتصف إلى أواخر القرن الـ17	هولندا	إنكلترا	الإمبراطورية العالمية، القوة البحرية، التجارة	حرب
6	من أواخر القرن الـ 17 إلى منتصف القرن الـ 18	فرنسا	بريطانيا العظمى	الإمبراطورية العالمية، والقوة البرية الأوروبية	حرب
7	أواخر القرن الـ 18 وأوائل القرن الـ 19	المملكة المتحدة	فرنسا	القوة البرية والبحرية	حرب
8	منتصف القرن الـ 19	فرنسا والمملكة المتحدة	روسيا	الإمبراطورية العالمية، النفوذ في آسيا الوسطى وشرق المتوسط	حرب
9	منتصف القرن الـ 19	فرنسا	ألمانيا	القوة البرية في أوروبا	حرب
10	أواخر القرن الـ 19 وأوائل القرن العشرين	الصين وروسيا	اليابان	القوة البرية والبحرية في شرق آسيا	حرب
11	أوائل القرن العشرين	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأميركية	السيطرة على الاقتصاد العالمي، والسيادة البحرية في النصف الغربي للعالم	غياب حرب
12	أوائل القرن العشرين	المملكة المتحدة مدعومة بفرنسا وروسيا	ألمانيا	القوة البرية في أوروبا والقوة البحرية	حرب
13	منتصف القرن العشرين	الاتحاد السوفيتي، فرنسا، المملكة المتحدة	ألمانيا	القوة البرية والبحرية في أوروبا	حرب
14	منتصف القرن العشرين	الولايات المتحدة الأميركية	اليابان	القوة البحرية والنفوذ في منطقة آسيا المحيط الهادي	حرب

15	من الأربعينات إلى الثمانينات	الولايات المتحدة الأميركية	الاتحاد السوفيتي	القوة العالمية	غياب حرب
16	من التسعينات إلى وقتنا الحالي	المملكة المتحدة وفرنسا	ألمانيا	النفوذ السياسي في أوروبا	غياب حرب

Source: Hugo Bras Martins da Costa, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, (Book review), Brazilian political science review, 2018 (12) 3. p. 3.

ويجادل "ميرشايمر" بأن عقودا من سياسة الهيمنة الليبرالية (Liberal Hegemony) التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية، فيما يسميه لحظة الأحادية القطبية بعد نهاية الحرب الباردة، بهدف إعادة تشكيل صورة العالم وفق التصورات الأميركية، القائمة على نشر الديمقراطية الغربية، ودمج القوى الكبرى مثل الصين وروسيا في النظام الاقتصادي العالمي، وتسهيل انخراط مختلف القوى في المؤسسات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحلف الناتو وغيرها، لم تفلح في جعل الصين دولة ليبرالية تتجه نحو الديمقراطية رغم أنها أصبحت أكثر ثراء واستفادت من ثمار عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة، بل كانت نتيجتها "أننا ساعدنا في تعاظم دولة تعد منافسًا وندًّا لنا وتَفُوقنا أربع مرات من حيث عدد السكان، واقتصادها ينمو بسرعة عالية، ولم نفهم إلا في وقت متأخر أننا كنا نطعم الوحش"، ويردف أنه بسبب تلك السياسة "لم نعد في عالم أحادي القطبية، بل إننا الآن نتجه نحو عالم متعدد الأقطاب بصعود الصين وصحوة روسيا. ورغم أنها لا تزال الأقوى إلا أن الولايات المتحدة عليها أن تدرك أنها أصبحت في عالم مختلف، وأنها تدخل خضم منافسة محتدمة مع الصين خلال العقود القادمة"[1].

وكانت إدارة "دونالد ترامب" قد أدركت أن سياسات الإدارات السابقة قد فشلت في دمج بيجين في النظام الدولي وتغييرها من الداخل، والتزامها

(1) **John Mearsheimer: The Great Delusion**, PolisciCarleton, Feb 13, 2020. Accessed August 10, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=nZVIaXFN2lU&t=2651s.

بقواعد النظام الدولي الليبرالي التي وضعتها واشنطن، وطرح هذه الفكرة بوضوح "إتش ماكماستر"، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس "ترامب"، في مقاله "ماذا تريد الصين؟" الذي نشره في مجلة "أتلانتك"، وخلص فيه إلى أن قدرة القوى الخارجيــة على التأثير فــي التطور الداخلي للصين محــدودة للغاية، وهي لن تلعب وفقًا للقواعد الدولية، بل ســتحاول تقويضها واستبدال قواعد أكثر خدمة لمصالحها بها[1].

ويسترشــد حاليًّا الواقعيون القائلون بعدم سلمية الصعود الصيني، بالطفرة الكبرى التي شــهدتها الصين بوصول "شــي جين بينغ" للســلطة، عام 2012، فالمراقبون يعتبرون عهد "شــي" نهاية عصر التردد واعتبار الصين لنفســها دولة نامية، وبداية مجاهرتها بنفسها قوة عالمية بشكل صريح، وتستحق مكانة أفضل في ظل نظام دولي أكثر توازنًا وانفتاحًا.

ويرون في السياســات التي تبنَّتها الصين بقياد "شــي جين بينغ" الأهداف القومية الأكثر طموحًا منذ تأسيسها، فالرئيس "شي" يعتقد أن الصين قد "حققت تحولات كبيرة، ونهضت، واغتنت، وأصبحت قوية"، بعبارة أخرى: لم يعد النمو الاقتصادي هو الهدف الأساســي والوحيد، بل ارتقت أهدافها لتتجه نحو تأكيد مكانتها كقوة عظمى، وتوظيف تلك التراكمات الاقتصادية للنمو والثروة لتعزيز نفوذهــا إقليميًّا وعالميًّا، وكانت قمة تصورات "شــي" لواقع ومســتقبل الصين والقارة الآسيوية ككل، في بلورته لما يمكن تسميته بـ "مبدأ مونرو صيني"، فقد صرَّح في مايو/ أيار 2014: "إنه من اختصاص شــعوب آســيا إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكل آسيا، وحفظ أمن آسيا"، والسبيل إلى ذلك يكون بإزاحة الولايات المتحدة الأميركية من الشؤون الأمنية الآسيوية، وإرساء "هندسة أمنية" صينية في المنطقة[2]. وفي الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي، صرح الرئيس الصيني "شي" بأن: "الشعب الصيني لن يسمح لأي قوة أجنبية بالتنمر عليه أو اضطهاده

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص 42.

(2) Feng Liu,"**The recalibration of Chinese assertiveness: China’s responses to the Indo-Pacific challenge**", International Affairs, N° 96, January 2020. p. 15.

أو قهره"، وهو ما تم اعتباره رسالة تحذير من بيجين لخصومها[1].

وتتصاعد المخاوف والشكوك بشأن الصين لدى القائلين بعدم سلمية صعودها، بأخذ التطورات الكبيرة في قواتها العسكرية وتحديثها بعين الاعتبار، والتي يرون فيها انعكاسًا لصين طامحة لمكانة عالمية مسيطرة، وهادفة إلى تحقيق نهضة أمة عظيمة، وذلك أخذًا بعِبر التاريخ وما عانته الصين في قرن الذل، من هيمنة وإذلال من طرف بريطانيا وقوى استعمارية غربية أخرى في القرن التاسع عشر، وذلك من بين أهم ما يدفعها اليوم نحو مكانة مركزية في العالم، بعد معاناتها من الهزائم التي لا تزال آثارها متجذرة في النفسية الصينية، ولذلك لابد من العودة إلى عظمة الصين الإمبراطورية كما يقول "ليو مينغفو"Liu Mingfu، صاحب كتاب "الحلم الصيني"[2]، وكان "شي جين بينغ" قد أرسل في يوليو/ تموز من عام 2021، رسالة تحذير للقوى الغربية بالخصوص، بقوله: "لن نسمح لأي قوة أجنبية بأن تُرهبنا أو تَقمعنا أو تُخضعنا، وكل من يسعى للقيام بذلك، سيصطدم بجدار فولاذي، صنعه مليار وأربعمئة مليون صيني"[3].

مع أن الخطاب الصيني الخاص باللجوء لخيار الحرب، يربط ذلك بالدفاع عن مصالح الصين وأراضيها التي تتمسك بملكيتها لها، رغم ما يثيره ذلك من جدل ونزاعات متصاعدة مثل تايوان وأجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي وبعض جزر بحر الصين الشرقي، ففي معرض حديثه عن مصير تايوان، أكد الرئيس "شي" في خطاب له عام 2021: "التوحيد مهمة تاريخية، والطريق الصحيح إلى الأمام. استقلال تايوان طريق مسدود، ونحن لا نستبعد استعمال

(1) **"الصين: لن نسمح أبدًا بالتنمر علينا أو اضطهادنا"**، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/ تموز 2023)، في:https://bit.ly/3uqQV73

(2) **"إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"**، شريط وثائقي، وثائقيات قناة دي دبليو (DW)، 31 يوليو/ تموز 2022، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/ حزيران 2023)، في:https://www.youtube.com/watch?v=9_hVY1ys9rs

(3) **"الصراع على بحر الصين"**، شريط وثائقي، وثائقيات قناة الشرق نيوز، 27 مايو/ أيار 2022، (تاريخ الدخول: 7 يناير/ كانون الثاني 2023)، في:https://www.youtube.com/watch?v=BaEkVr3xiDQ

القوة، ونحتفظ بالحق في استخدام أي وسيلة ضرورية"، وتبع ذلك مباشرة إجراء مناورات عسكرية قبالة سواحل تايوان، وينتهج عدد من الأكاديميين الصينيين نفس التوجه المتشدد تجاه خيار الحرب عندما يتعلق الأمر بتايوان، فكما يقول "ليو مينغفو": "إن الحل الوحيد هو الحرب ضد تايوان، حرب الوحدة"[1].

ومضى "شي" أبعد من ذلك حين أعلن عن طموحه لبناء "نهضة الأمة الصينية العظيمة" التي تمثل أسس "الحلم الصيني" وتكتمل بحلول سنة 2049، وهي الذكرى المئوية لقيام جمهورية الصين الشعبية، بتوحيد الصين من خلال ضم تايوان للوطن الأم، ووضع البلاد على قمة هرم الريادة العالمية اقتصاديًّا وعسكريًّا، وهو ما يمنح "شي" مكانة الزعيم الأعظم في تاريخ الصين، وتتجاوز بذلك مناقبه وإنجازاته كل من سبقوه من قادة صينيين.

ومن تلك المنطلقات الواقعية المتخوفة من صعود غير سلمي للصين، يسود حاليًّا في الولايات المتحدة الأميركية اتفاق نادر بين الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، حول ضرورة مواجهة الصين بأقوى طريقة ممكنة، بل ويتنافسان على أي منهما يتبع سياسات أكثر صرامة تجاه بيجين[2]، حتى إن الرئيس الديمقراطي "جو بايدن" عقب انتخابه، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2020، اتبع سياسة سلفه الجمهوري "دونالد ترامب" تجاه الصين، وهو ما فاجأ الخبراء الصينيين ومن بينهم "وو تشيكون" Wu Chikun، مدير معهد دراسات بحار الصين الجنوبية، الذي قال: "كنت أتوقع أن "جو بايدن" لن يتبع إستراتيجية دونالد ترامب تجاه الصين، ولكنه لم يكتف بالعمل بها فقط، بل قام بتطويرها حتى إنه ينشرها بشكل أسرع"[3].

في الجانب الآخر وعلى عكس طروحات "ميرشايمر" و"أليسون" وغيرهما، برزت أصوات أخرى من النافين لكون الصين تهديدًا للولايات المتحدة الأميركية أو السلم العالمي، ومؤكدة على أن صعودها سيكون سلميًّا، تقدمها عدد من

(1) **"إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"**، مرجع سابق.

(2) عمرو عبد العاطي، **"المواجهة والتعاون سياستان حاكمتان في المنافسة الأميركية- الصينية"**، مرجع سابق، ص 49.

(3) **"الصراع على بحر الصين"**، مرجع سابق.

الأكاديميين الصينيين الذين يلحُّون على أن الصدام ليس جزءًا من ثقافة الصين التاريخية، لأن ثقافتها تعلي من قيم التعاون والسلم والروح الجماعية، وكذلك المفكر والسياسي (رئيس وزراء سابق) والدبلوماسي (سفير في الولايات المتحدة الأميركية)، الأسترالي "كيفين رود" Kevin Rudd، في كتابه "الحرب التي يمكن تفاديها: أخطار الصراع بين الولايات المتحدة وصين شي جين بينغ"(The Avoidable War: The Dangers of A Catastrophic Conflict Between The US and Xi Jinping's China، الصادر في مارس/آذار 2022 [1].

وكان السنغافوري "كيشور محبوباني" من أكثر المدافعين عن القول بالصعود السلمي للصين، وقد ورد في كتابه "نصف العالم الآسيوي الجديد" قوله: "هناك إجماع في الصين على مبدأ "النهضة السلمية"؛ حيث يدرك القادة الصينيون جيدًا أن فرصة النمو السانحة حاليًا لبلادهم تعد أفضل فرصة حصلت عليها في تاريخها، أخذًا في الاعتبار فشل العديد من محاولاتها في التحديث، وبالتالي من الغباء أن تبدد الصين هذه الفرصة بالدخول في نزاع عسكري من أي نوع، ولعلها تعلمت من النموذج الإيجابي للعالم الغربي، وتجربة الاتحاد السوفيتي الذي انهار نتيجة لعدة أسباب، منها التركيز على التنمية العسكرية بدلاً من التنمية الاقتصادية"[2].

وتدافع الصين عن حسن نواياها، وتطلعها لأن تكون قوة إيجابية ومسؤولة وضامنة للسلم والاستقرار العالميين في صعودها، وانتهاج سياسات أكثر سلمية وفاعلية وتعاونية مقارنة بسياسات القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية خلال مسيرة تربعها على قمة القيادة العالمية، وبرز ذلك في مختلف مبادراتها وسياساتها والمبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية ورؤيتها للعالم، ومساعيها لتبني قضايا التنمية والسلام والتعايش السلمي والاحترام المتبادل للثقافات والحضارات وسيادة الدول.

وهذا ما يجعل نهضة الصين بحسب "تشانغ وي وي" Zhang Wei Wei "نهضة من نوع مختلف لدولة من نوع مختلف، إنها نهضة دولة متحضرة

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

(2) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 127.

دمجــت بين أطول حضارة مســتمرة في العالــم، ودولة حديثة ضخمة، التزمت في نهضتها بمســارها الخاص نحو التنمية، بحيث تعلمت في نهضتها من دول أخــرى، واعتمدت علــى قوتها وخصوصيتها من ناحية أخرى، من أجل التفوق على النموذج الغربي، وإرساء نموذجها الخاص بها"[1].

وتجادل الصين بأن سياســتها الخارجية كانــت دومًا ومنذ الحرب الباردة قائمة على طابع ســلمي وتعاوني، تحكمها المبادئ الخمســة الشهيرة للتعايش السلمي، والتي تتضمن[2]:

- الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة والمنافع المتبادلة.
- التعايش السلمي.

ويعبِّر الصينيون عن ســعيهم لتحقيق تلك البيئة الآمنة والمستقرة المنشودة بمفهوم مبتكر من طرفهم، وهو "مجتمع مصير مشترك للبشرية"(Community Of Common Destiny For Mankind) ، أو (Renlei Mingyun Gongtongti) بالصينيــة، وجــاء في معرض تقرير "التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديــد"، الصادر عن مكتب الإعلام التابــع لمجلس الدولة الصيني، التعريف بمنطلقات وخصائص وأهداف "مجتمع المصير المشــترك للبشــرية" الذي تتبناه الصين، بحســبانه: "مشروعًا ذا جوانب ثقافية وحضارية واقتصادية تنموية، قائم على مفهوم التناغم العالمي للأمة الصينية، وتطبيق سياسات عادلة، حتى يصبح العالم للجميع، فلا يمكن تحقيق اســتقرار وازدهــار عالمي بدون تنمية الدول الناميــة، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، ويعتبر مشــروع الحزام والطريق منصة

(1) تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص 77.

(2) Mikael Weissmann, **Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achie**vement", Journal of China and international relations, *3* (1), May 2015. p. 54.

انطلاق مهمة لقيام الصين بالتعاون الإنمائي الدولي"[1].

وكان الرئيس الصيني "شـــي جين بينغ" قد طرح مفهوم بناء "مجتمع مصير مشـــترك للبشـــرية" لأول مرة في عام 2013، وأكد "شي" في خطاب له، في 23 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2022، التزام الصين بتحقيق مبادئ ذلك المفهوم بقوله: "ســـنعمل مع الشـــعوب من جميع الدول الأخرى، على تعزيز القيم الإنســـانية المشـــتركة، مثل السلام والتنميـــة والإنصاف والعدالـــة والديمقراطية والحرية، لحماية سلام العالم، ودفع تنميته، كما سنواصل تعزيز أعمال بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، وأضاف: "عندما تسعى جميع الدول وراء قضية الصالح العام، يمكننا أن نعيش في تناغم، وننخرط في تعاون متبادل المنفعة، ونتكاتف لخلق مستقبل أكثر إشراقًا للعالم بأسره"[2].

ويعكس ذلك واقع سياسة خارجية صينية اتسمت في عهد "شي جين بينغ" بالرغبة في تحمل المســـؤوليات الدولية بدلًا من التخلي عنها مثلما كانت عليه الحال في السابق، ولا شك أن الجهود الصينية في حل الأزمات الدولية مؤخرًا أصبحت أمرًا لافتًا ولا يمكن نكرانه[3].

ويبرهـــن القـــادة والأكاديميـــون الصينيـــون على تطلعهـــم لتحمل حقيقي للمســـؤوليات الدولية ونهجهم السلمي في العلاقات الدولية، بتبنيهم لسياسات ونماذج ســـلوك خاصة ببيجين في ممارســـتها لسياستها الخارجية وبناء علاقاتها مع الآخرين.

ومن أهم تلك النماذج نجد "نموذج دبلوماســـية السلام" الذي يعكس دور الصين كقوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي، بما يتماشى مع هدفها بعيد المدى للتحول إلى قوة عالمية أولى بحلول عام 2049، عن طريق الانخراط النشـــيط

---

(1) **التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد**، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021)، ص ص 3- 6.

(2) **"شـــي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشـــترك للبشرية"، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2022، (تاريـــخ الدخـــول: 15 يناير/ كانون الثاني 2023)، في:** http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html

(3) أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 66.

في التعامل مع الصراعات، وإرسال قوات حفظ السلام لبؤر التوتر، والمشاركة في عمليات الوساطة، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، والجهود الإنسانية وغيرها، وذلك في إطار تأكيد مبادئها ضمن وثيقة مبادرة "الأمن العالمي"، التي أصدرتها في فبراير/ شباط 2023، والتي سبق وأن روجت لها كإحدى سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، وهي المبادرة المبنية أساسًا على احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في التعامل الدولي، وأخذ الانشغالات الأمنية لجميع الدول على محمل الجد، وحل جميع الخلافات سلميًّا، لأن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجًا جديدًا للقضاء على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق الاستقرار والأمن عبر تعددية قطبية تعاونية وليس توجهًا أحادي القطبية.. فالثقافة الكونفوشيوسية التي تشكِّل إحدى مصادر إلهام مختلف السياسات الصينية تقوم على مبادئ سلمية لا صراعية مستمدة من التراث الحضاري الصيني، خاصة مبدأ التناغم الدولي القائم على المبادئ الصينية الخمس للتعايش السلمي[1].

وجسدت الصين ذلك ميدانيًّا عبر مبادراتها ومساعيها لإحلال السلام عالميًّا بجهودها في عدة نزاعات وخلافات سياسية، مثلما جاء بيانه فيما يخص دورها في التقارب السعودي-الإيراني، ومبادراتها لحل الأزمة في سوريا، والقضية الفلسطينية، ومبادرة إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وكذلك مبادرتها لإيقاف الحرب الروسية-الأوكرانية بعد سنة من نشوبها؛ إذ قدمت الصين، في 24 فبراير/ شباط 2023، وثيقة بعنوان "موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية" مُكوَّنة من 12 نقطة، تمَّت صياغتها كمبادئ عامة للتعامل مع الحرب، على غرار التزام الأطراف المختلفة بعدم اللجوء إلى السلاح النووي، واحترام سيادة الدول، وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، ووقف العقوبات من جانب واحد، والحفاظ على استقرار عمل سلاسل التوريد[2]. ويصنِّف بعض الخبراء تسارع وتيرة ، لتقديم نفسها قوة عظمى مسؤولة حول العالم، وتصوير

(1) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق، ص ص 176 - 178.

(2) **مبادرة بكين: لماذا أعلنت الصين عن رغبتها في إنهاء الحرب الأوكرانية؟**، إنترريجيونال للتحليلات

الولايـات المتحدة الأميركية على أنها تفقد نفوذها وبعض أدوارها التقليدية في بعض المناطق الحيوية مثل أوروبا والشرق الأوسط[1].

ومنذ انضمامها رسميًّا إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام 1990، انخرطت الصين بنشاط في صياغة قواعد الأمن العالمي، والمشاركة فـي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ليشـارك جنود حفظ السلام الصينيون فيما يقرب من 30 عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأرسـلت الصين ما مجموعه أكثر من 50 ألف جندي إلى أكثر من 20 دولة ومنطقة حول العالم، لتكون الصين الدولة التي أرسلت أكبر عدد من قوات حفظ السلام من بين الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وثاني أكبر مسـاهم في تغطية نفقـات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما حدا بالأمين العام السـابق للأمم المتحدة "بان كيمون" للإشـادة بدورها قـائلاً: "باعتبارها بانيًا للسلام، ومسـاهمًا في التنمية الاقتصاديـة، ومدافعًا عن النظام الدولي، ومزودًا للمنتجات العامة، أسـهمت الصين مساهمات كبيرة كعضو مسؤول في المنظمة التابعة للأمم المتحدة"[2].

وانتهجـت الصين أيضًـا نهج "نموذج السلام التنمـوي" الذي ينبني على كون التنمية شـرطًا مسـبقًا لتحقيق السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتطلب توفير بيئة آمنة وسـلمية ومسـتقرة مواتيـة للتنمية الاقتصادية، في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن عدم التدخل في شـؤون الدول الداخلية (يدخل مشـروع الحزام والطريق في هذا الإطار بحسـب الصينيين)، والاتجاه نحو شـراكات محايدة لا تفرض إملاءات سياسـية (عدم المشروطية)، والسعي

الإسـتراتيجية، 27 فبراير/ شـباط 2023، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: https://2u.pw/MomiYrF

(1) ناصر السهلي، **"الصين وأدوار الوساطة لحل النزاعات: محاولة لعب دور عالمي"**، العربي الجديد، 28 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/ تموز 2023)، في: https://2u.pw/BC3wbh3

(2) **"مشاركة الصين بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"**، موقع التليفزيون الصيني CGTN، 12 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 9 أغسـطس/ آب 2023)، في: https://arabic.cgtn.com/news/2023-03-12/1634816075591147522/index.html

لتعــاملات وفق صيغة رابح-رابح، وكل ذلك لمخالفة النموذج الليبرالي الغربي التدخلي والقائم على المشــروطية السياسية والاقتصادية، والإملاءات السياسية والتعامل الفوقي[1].

وينــدرج ذلك ضمن ســعي صيني حثيــث لتعزيز حضور القــوة الناعمة لحضــارة تعــد الأطول امتداداً في تاريخ البشــرية إلى يومنا هــذا، حيث يعود تاريخها المدون إلى ما قبل أربعة آلاف عام تقريبا من الآن، وتعتمد قوة الصين الناعمــة لبنــاء صورة إيجابية عنها على عدة مصــادر، منها ما تمتلكه من ثقافة وتقاليد عريقة تمنحها هوية وجاذبية فريدة، وقد قال الرئيس الصيني "شي" بهذا الصــدد: إن تراث وقيم وثقافــة بلاده تعد أدوات لزيادة مكانتها عالميًّا، وكانت معاهد كونفوشيوس المنتشرة عبر العالم أحد تجليات هذا النهج. وحقق تطبيق "تيك توك" (TIK TOK) خرقًا غير مسبوق لثقافات ومجتمعات كل دول العالم ونشــر الثقافة الصينية؛ مما أثار تخوفات الغرب وخاصة الولايات المتحدة من تأثيره والعمل على حظره ومنعه، كما أثار النموذج التنموي الصيني الذي مكنها مــن الارتقاء لمصاف ثاني أكبر اقتصادات العالم في ظرف وجيز، إعجابًا كبيرًا عبــر العالــم وخاصة لدى الدول النامية الطامحــة لاقتفاء خطى الصين في هذا المجال. وتغزو التكنولوجيا الصينية العالم وتلقى منتجاتها رواجًا كبيرًا وتنافس نظيراتها الغربية، كما أن سلاح الإعلام يعد أحد مداخل الصين لكسب ود العالم والظهور بمظهر الأمة الجذابة ذات الصورة المميزة، وعليه انتشــر نفوذ وســائل إعلامهــا الدولية الناطقة بمختلــف اللغات، والمروجة للرؤيــة الصينية للعالم ولمستقبل العلاقات الدولية[2].

والخبرة التاريخية، بحسب "كيشور محبوباني"، تبين أن الصين لم تكن يومًا قوة إمبريالية متغطرســة، ولذلك فإجابته عن سؤال: هل يمكن أن تصعد الصين سلميًّا؟ كانت ببساطة: "نعم"، وأن فترة 200 سنة من الهيمنة الغربية على وشك

---

(1) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق، ص 177.

(2) ريهام المغربي، "**حدود فاعلية القوة الناعمة للصين**"، السياســة الدولية، مركز الأهرام للدراســات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص ص 83، 84.

الانتهــاء، لتعــود الأوضاع إلى ما كانت عليه طيلة 1800 ســنة منذ العام الأول المــيلادي، حين كانت الهند والصين أكبر اقتصاديــن عالميين، والصين خلال حقبــة تربعهــا على القمة وقوتها طيلة أغلبية الســنوات الـ1800، لم تغز العالم ولم تفعل ما قامت به بعدها القوى الاســتعمارية الغربية، مثل بريطانيا وفرنســا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، رغم أنها كانت تمتلك أقوى بحرية في العالم خلال القرن الخامس عشــر في ظل حكم إمبراطور سلالة "مينغ" القوية "تشــينغ هاي" Ching Hai [(1)].

وتثبت الوثائق التاريخية مثلاً أن أســطول الكنز الصيني العظيم الذي كان أكبر أســطول شــهدته البشرية حينها، قد أبحر لأول عام 1405م ضمن رحلات ذات صبغة دبلوماســية وتجارية متعددة وترويجية لعظمة سلالة مينغ، شــملت أجزاء كبيرة من المحيط الهندي وبلغت المنطقة العربية وســواحل شرق إفريقيا فــي كينيا والصومــال، بقيادة القائــد والبحار والدبلوماســي والجنرال الصيني المســلم "زينغ هي" أو "شــينغ خه" Zheng He، واسمه المسلم "حجي محمود شــمس"، وتم تبادل تجاري وثقافي وحضاري وإنســاني بين الصينيين وشعوب تلك المناطق لا يزال صداه يتردد إلى يومنا هذا؛ حيث لم يعمد المستكشــف والقائد الصيني إلى استعباد واحتلال وتقتيل تلك الشعوب وسلب خيراتها، مثلما فعل من لحقوا بعده من القادة والمستكشفين البيض الغربيين، أمثال "كريستوفر كولومبس" والقائد الإسباني "كورتيز" والبرتغالي "ماجلان" وغيرهم[(2)].

ورغم انقســام المحللين والخبراء حول مســتقبل العلاقات بين الولايات المتحــدة الأميركية كفاعــل مهيمن والصين كقوة صاعــدة ومتحدية، بين قول بحتميــة المواجهــة وآخر يقول بإمكانية التعاون والتعايــش، إلا أن هذا الطرح يفسح قدرًا أكبر من المرونة والمناورة في علاقات الطرفين، فالتعاون والصراع

(1) **Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer**, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s.

(2) عبــد القــادر دنــدن، "**على خطى "زينــغ هي".. زمان الوصــل في جوهانســبورغ**"، موقع العين الإخباري، 9 فبراير/ شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: https://al-ain.com/article/21071

يبقيـــان متلازمين حيث إن هناك قدرًا كبيرًا من التفاعل وحتى الاعتماد المتبادل بينهما، وهذا الأخير قد يدفع إلى احتواء المنافســة الشرســة بينهما، التي تشمل كذلك الجوانب الإستراتيجية والعسكرية في أقاليم إستراتيجية حول العالم، مع ما يســتوجبه ذلك من ضرورة تجنب ســوء التقديرات والحسابات الخاطئة التي قد تقود إلى كارثة بين القوتين، لاســيما وأن التاريخ حافل بحالات ســوء فهم حول موازين القوى المتغيرة في النظام الدولي[1].

ولكــن في الوقت الذي يجب أن تعطي فيــه الولايات المتحدة الأميركية الأولويــة لمواجهــة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة كما اتضح في حربهــا على أوكرانيا، وليس أمام الولايات المتحدة من خيار ســوى مواجهتها بالقوة، وحتى أوروبا التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشــاف حقيقة أن القوة الأميركية لا يمكن الاســتغناء عنها في المواجهة مع روســيا خصوصًا.. فعلى عكس الصين التي تحاول التصرف باعتبارهــا دولــة أكثر مســؤولية حتى في الوقت الذي تتقرب فيه من روســيا، وتحاول أيضًا ألا تكون خارجة عن القانون، نجد روســيا لا تتردد في استعمال القوة لتحقيق أهدافها ودحر خصومها؛ فقد جاءت الأزمة الأوكرانية وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، ســعت فيه روســيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لإستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع إستراتيجي أميركي وانسحابات عســكرية لواشــنطن من عدة مناطق، مع الأخذ بالاعتبار مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب[2].

بدأت الصحوة الإســتراتيجية الروســية مع وصول "بوتيــن" للحكم، عام 2000، بعد عقد من الاضطراب والفوضى، وشخّص "بوتين" الأزمة البنيوية التي كانت تتخبط فيها روســيا في خطاب له عام 2005، بأنها تتلخص في انحســار

(1) عمرو عبد العاطي، **"المواجهة والتعاون سياستان حاكمتان في المنافسة الأميركية-الصينية"**، مرجع سابق، ص 49.

(2) عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

الجغرافيا السياسـية، وتراجع المكانة الإستراتيجية، وتضعضع القيم الاجتماعية، وتفاقم المعضلات الاقتصادية، وبالتزامن مع التوسعة الخامسة لحلف الناتو، عام 2004، قرر "بوتين" اسـتعادة أمجاد روسـيا بأي ثمن، وإعادة بناء القوة الروسية رغمًا عن الغرب، معتمدًا في ذلك على إحياء المسيحية الأرثوذكسية، والاعتزاز بالتاريخ الروسي، وتدعيم النواة السلافية الصلبة، واستعادة ما أمكن من الغلاف الإسـتراتيجي الذي تحتمي به روسيا، سـواء كما يسميه "جيرالد تول" Gerald Toole في "الخارج الداخلي" مثل الشيشـان ومناطق الحكم الذاتي في الداخل الروسي، و"الخارج القريب" بالاتجاه شرقًا وجنوبًا نحو الشعوب التركية والصينية بتبني أفكار "ألكسندر دوغين" و"بيوتر سافيتسكي" الذي أشاد بالعلاقات التاريخية بين الروس والشـعوب التركية في وسط آسـيا التي أبعدت روسيا عن أوروبا، بدلاً من الاتجاه غربًا والتعلق بأذناب الغربيين كما حلم "غورباتشوف" و"بوريس يلتسين" Boris Yeltsin [1].

ومع اسـتمرار صعود القوة الروسـية في عهد "بوتين" تكررت الصدامات مع الغرب وحلفائه، لذلك اضطربت العلاقات بين روسيا والغرب بشكل كبير، بفعل مسـألة توسع حلف شمال الأطلسـي، الذي يعد ذراع الغرب العسكرية، واعتبار ذلك التوسـع إستراتيجية يمارسها تجاه روسيا التي لم يتوقف يومًا عن اعتبارها عدوه الأول، رغم تغير الظروف والسياقات التي نشأ فيها الحلف الذي ظل يتمدد شرقًا نحو الحدود الروسية دون توقف بانضمام بولندا للحلف، عام 1999، لتكون قاعدة متقدمة له في شرق أوروبا، ثم جسرًا لتسهيل تسليح أوكرانيا خلال حربها مع روسيا، ثم انضمت جمهوريات البلطيق الثلاث، ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، إلى الحلف، عام 2004، إضافة إلى أربع دول من أوروبا الشرقية، مما وضع حلف الناتو مباشرة على مشارف حدود روسيا الشرقية[2].

ولكـن "الخطأ الكارثي لقمة بوخارسـت"، كما وصفه "جون ميرشـايمر" والذي ارتكبه الحلف والغرب عام 2008، كان كفيلاً بنقل المواجهة بين روسيا والغرب إلى الجانب العسـكري، برفض موسكو لما جاء في القمة من ترحيب

---

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

(2) عزالدين عبد المولى، "حلف شـمال الأطلسـي: تمدد مسـتمر وتكيف مع البيئات الإسـتراتيجية المتغيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5291

بعضوية جورجيا وأوكرانيا في الحلف، مما كان سيعني تطويقًا تامًّا لروسيا من كل الجهات، وهو ما استفز موسكو ودفعها نحو شن الحرب على جورجيا في أغسطس/آب من ذات السنة، ثم الاستيلاء على شبه جزيرة القرم بعد ذلك عام 2014، لأن تلك السياسة حشرت روسيا في الزاوية وما كان منها إلا أن تدافع عن حدودها ومصالحها، ما دام انشغالاتها الأمنية لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما دفعها أيضًا نحو غزو أوكرانيا لأن الغرب لم يفهم أن المساس بأمن الحدود الروسية يعد خطًّا أحمر يستوجب اللجوء للقوة، يشبه إلى حدٍّ كبير موقف الولايات المتحدة الأميركية لو أنها شعرت بتهديد لنفوذها في القسم الغربي من العالم[1].

ورغم أن روسيا انتهجت سياسات صلبة تجاه الغرب منذ تولي "بوتين" للحكم عام 2000، إلا أنه يمكن إيجاد تفسير لذلك في إستراتيجية الغرب نحوها وعلى رأسه الولايات المتحدة وحلف الناتو، فالولايات المتحدة، بحسب "ميرشايمر"، كان عليها السعي لضم روسيا إلى جانبها ولكنها بدلاً من ذلك رمت بها هدية إستراتيجية ثمينة في أحضان الصين، هذه الأخيرة التي وجدت في سياسات الغرب تجاه موسكو، فرصة للتقرب أكثر من روسيا وتقديم نفسها شريكًا وحليفًا إستراتيجيًّا موثوقًا ولو دبلوماسيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وكان تجاهل المخاوف الأمنية لروسيا سببًا لحرب أوكرانيا، وتزايد الهوة بينها وبين الغرب وخاصة واشنطن، لتكون الصين المستفيد الأول بحسب "ميرشايمر" من حرب أوكرانيا ومن سياسات الولايات المتحدة تجاه روسيا؛ حيث وجدت بيجين في ذلك فرصة لتوثيق علاقاتها معها أكثر فأكثر، فيما تجد واشنطن نفسها عالقة في أوروبا، وتركز اهتمامها الإستراتيجي هناك فيما كان الواجب نقله نحو آسيا، هناك حيث تمارس الصين إستراتيجياتها بأريحية أكبر في ظل الانشغال الأميركي بروسيا وبالحرب في أوكرانيا[2].

ومهما يكن من أمر، فإن الصحوة الروسية التي يقودها "فلاديمير

(1) **John Mershaimer: Is China the real winner of Ukraine war?**, Gita Wirjawan, April 28, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=Yl7goPRw_eE&t=32s.

(2) Ibid.

بوتيـــن"، والإصـــرار الأميركي على إقصاء روســـيا وتحجيمها وحصارها، جعلا الصدام بين القوة الروسية والقوة الأميركية لا مناص منه، وهنا صَدَّقت البوتينية الصاعدة والقوة الأميركية الأطلسية السائدة أمر نظرية الأســـتاذ "ميرشـــايمر" فـــي "الواقعية الهجومية"، ونظرية "أليســـون" عن "فخ ثيوسيديدس"، فالوطنيون الـــروس الذيـــن يمثلهم "بوتين" سياســـيًّا ودوغين فكريًّا يحســـون اليوم بمرارة شـــديدة تجاه توسع الناتو في مجالهم الحيوي، ويعتبرون ذلك غدرًا بروســـيا، واســـتغلالاً للحظة ضعفها أثناء تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات، أما الأميركيون فلم يضيعوا الفرصة لاســـتنزاف روســـيا أو تطويقها، وجاءت حرب أوكرانيا تتويجًا لمسار التصادم بين الطرفين[1].

لكن روســـيا تطور أيضًا إستراتيجيات تعاملها مع الواقع الدولي بعيدًا عن قوتها العســـكرية لوحدها، من خلال العمل على نشـــر وتدعيـــم قوتها الناعمة وتحسين صورتها، بتوقيع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في 5 سبتمبر/ أيلول 2022، على مرسوم بالموافقة على مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية في الخارج ليصبح قانونًا، ويعمل المفهوم على تفعيل وترسيخ مبدأ "روسكي مير" أو "العالم الروسي" الذي عمل "بوتين" على استحضاره بشكل مكثف منذ عام 2014، وازداد التركيز عليه بعد الحرب مع أوكرانيا، 2022، مع أن جذوره تعود لإسهامات أكاديميين وإعلاميين روس في الفترة ما بين 1995 و2000. يقوم مبدأ أو مفهوم "العالم الروسي" على أن روسيا دولة ذات حضارة، وتجب حمايتها من القوى الخارجية (خاصة من الغرب)، وتعزيز الوحدة مع المواطنين الروس في دول متفرقة، تحت مظلة المجال الحيوي للبلاد، ليكون "العالم الروسي" بمنزلة منصة أو قاعدة أيديولوجية تنطلق منها روسيا على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياســـية والأمنية، وتضمن المفهوم أيضًا مبادئ سياسة الترويج للثقافة الوطنية واللغة الروســـية في الخـــارج، خصوصًا أمام الثقافة الغربية التي تمثل التهديد الرئيســـي للثقافة الوطنية ومن ثم للدولة الروسية، والمهمة القادمة هي تعزيز القيم التقليدية الروسية والدفاع عنها، والعمل على الترويج لما يسمى "الهوية الدستورية" لروسيا، بوصفها أمة قوية لا تعتمد فقط على قوتها العسكرية،

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 30.

بل على هويتها المشـبعة بالقيم الروحيـة والأخلاقية، التي تعمل على تكريس مبادئ احترام الدول الأخرى، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[1].

ومع ذلك، هناك شبه إجماع على أن المنافسة أو الصراع الحقيقي والأكبر هو بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وأن روسـيا هي الضلع الأضعف ضمن هذا الثلاثي، كما يؤكد ذلك "جون ميرشـايمر"، وتعترف وثائق رسـمية أميركيـة بأن روسـيا بوتين، وفي ظـل الحرب الروسـية-الأوكرانية على وجه الخصوص، تشـكل تحديًا جديًّا للغرب والولايـات المتحدة الأميركية، ولكن الصيـن تظل هي القوة التي تمتلك مخططًا ممنهجًا وأكثر واقعية لتهديد الريادة الأميركية.

وما تخشـاه واشـنطن أكثر هو تنامي التنسـيق والتعاون الصيني-الروسي بشـكل أكبر إلى حـدود التحالف الإسـتراتيجي الوثيق، وتزايـد نقاط الوفاق والتفاهم بينهما إلى أقصى حدودها، خاصة فيما تعلق بالعمل على تغيير هيكل النظام الدولي ومعارضة الوضع القائم، لأن القوتين الصاعدتين والطامحتين إلى اسـتعادة مكانتهما العالمية تمتلكان مقومات قوة متكاملة، فبينما توجد رؤوس الأمـوال والتكنولوجيا والخبرة وكبريات الشـركات والأيـدي العاملة المؤهلة وحتى عالية التقنية هنا (الصين)، تتركز الموارد الطاقوية والمعدنية والأسـلحة هنـاك (روسـيا)، مع تمتعهما معًا بعضوية دائمـة في مجلس الأمن، وبقدر من النفوذ ولو كان نسبيًّا ومتفاوتًا في المؤسسات الدولية، مع عملهما معًا على خلق وتأسيس هياكل مؤسسية خاصة بهما وبالقوى القريبة منهما، لتتسع لطموحاتهما ولتجسيد رؤيتهما لنظام دولي مستقبلي أكثر توازنًا وخدمة لمصالحهما.

---

(1) إسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 170، 171.

المبحث الثاني

تزعم مبادرات ومؤسسات مناهضة للغرب

لم تبق حالة عدم الرضا عن هيكل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، والرفض للهيمنة الغربية بقيادة أميركية، مجرد خطابات تنديد بالسلبيات التي جرَّتها القواعد التي وضعتها القوة الأميركية المنتصرة، ومحاولة فرضها لتصورها لعالم خاضع للسلام الأميركي Pax Americana، ولا مجرد دعوات لإحداث التغيير بما يتناسب مع صعود قوى جديدة، وصياغة منظومة دولية أكثر عدلاً ودمقرطة وتعددية، بل انتقلت القوى المتبنِّية لطروحات التغيير (خصوصًا الصين وروسيا في المقام الأول والهند في مقام ثان)، إلى مرحلة التنفيذ وتبني مبادرات ومساع لإنشاء مؤسسات وهياكل منافسة لمؤسسات الغرب السائدة، سواء كان ذلك في الشق السياسي أو الاقتصادي، مع السمعة السيئة لمؤسستين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدى شعوب الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، التي كانت ضحايا لسياسات الخصخصة، وتقليص الإنفاق الحكومي على قطاعات حساسة، وسياسات الإقراض القاسية.

لم يكن صعبًا أن تدرك القوى الصاعدة أنها لا يمكنها تحقيق أهدافها ضمن هياكل مؤسسية مهيمَن عليها من القوى الغربية، التي تستخدمها لخدمة مصالحها وترهيب أو معاقبة خصومها، وبخاصة المنظمات القوية مثل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وكلاهما لديه قدرات فائقة على معاقبة الدول ذات السيادة.. ولعله من أكبر مشاكل تلك المؤسسات أنها لا تزال جامدة ورافضة للتطور رغم تغير العالم اليوم مقارنة بالعالم الذي ظهرت فيه مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، فمجلس الأمن فشلت كل الجهود لإصلاحه لحد الآن، لأنها تتعارض مع مصالح الغرب -بما يفسحه أي إصلاح من انضمام قوى غير غربية لنادي الأعضاء الدائمين مثل الهند واليابان والبرازيل وجنوب إفريقيا-، وفي أقوى مؤسستين اقتصاديتين دوليتين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا يزال نظام التصويت يسمح بسيطرة الغرب على الرغم من نمو الحصة الآسيوية في إجمالي الناتج القومي العالمي،

كما فقدت تلك المؤسسات قسمًا كبيرًا من شرعيتها في العالم وآسيا وخاصة صندوق النقد الدولي، بعد أن كان تعامله مع أزمتها عام 1997 إملاء للمصالح الغربية وليس استجابة للاحتياجات الآسيوية. وعلى صعيد آخر، لا تزال الهيمنة على رئاسة تلك المؤسستين غربية؛ حيث جرت العادة أن يتولى أوروبي رئاسة صندوق النقد الدولي وأميركي رئاسة البنك الدولي[(1)].

وكانت الانتقادات التي وجَّهها "جوزيف ستيغلتز"، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي خلال الأزمة المالية الآسيوية أواخر القرن الماضي، في كتابه "العولمة وسخطها"، الصادر سنة 2002، لكيفية تعاطي صندوق النقد الدولي مع الأزمة الآسيوية، من الانتقادات الحادة لعمل الصندوق الصادرة عن أحد المحسوبين على الفكر النيوليبرالي، فلطالما تم النظر للصندوق على أنه يد افتراضية لوزارة الخزانة الأميركية[(2)].

وانعكست تلك الجهود المبذولة من طرف القوى غير الراضية عن الأداء المؤسسي العالمي ولا عن النظام الدولي ككل، في تبني مجموعة من المبادرات وتأسيس عدد من الهياكل السياسية والاقتصادية لتوفر لها فضاءات بديلة للتفاعل ومناقشة مشكلاتها وخدمة مصالحها، وطرح بدائل للوضع الدولي القائم الذي لم يعد يتماشى مع تنامي طموحاتها وأهدافها.

أولاً- فكرة المثلث الإستراتيجي: في ظل رفض واضح لفكرة وجود الولايات المتحدة الأميركية قوةً عظمى وحيدة متربعة على قمة النظام الدولي، حاولت دول أخرى مثل روسيا والصين توطيد علاقاتها مع قوى أخرى تشاطرها نفس تصورها العالمي باسم بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، فكانت الهند الشريك الأنسب في هذا المسعى، وعملت القوى الثلاث معًا على مواجهة النفوذ الأميركي، وكانت أهم مخرجات هذا القلق المشترك تعاون هذه الدول معًا فيما اصطلح عليه "المثلث الإستراتيجي"[(3)].

---

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 152- 162.

(2) John Rapley, **Understanding Development: Theory and Practice in the Third World**, Boulder- USA, Lynne Rienner publishers, Third Edition, 2007. P. 7.

(3) Abanti Bhattacharya, **The Fallacy in the Russia-India-China Triangle**, Institute

ويعد "يفغيني بريماكوف"، وزير خارجية روسيا ثم رئيس وزرائها فيما بعد، رائد وعراب هذه الفكرة، وشكَّل تقلده لمنصب رئيس الدبلوماسية الروسية تحولاً تاريخيًّا في سياسة موسكو الخارجية، حتى وإن كانت فكرة المثلث الإستراتيجي تدخل في إطار أشمل وهو التوجه الأوراسي لروسيا، الذي بدأت ملامحه عام 1994 مع الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين"، ووزير دفاعه "أندريه كوزيريف" [(1)].

ولكن تولي "بريماكوف" لحقيبة الخارجية، عام 1996، ذهب بالفكرة إلى مدى أبعد، حين كان وهو الخبير في الدراسات الشرقية يرى أن من أولويات روسيا تقوية الروابط مع القوى الآسيوية، وتطورت هذه الفكرة أكثر من حيث المدى والمحتوى، عندما أعلن "بريماكوف" في زيارة له للهند، عام 1998، عن فكرة تشكيل مثلث إستراتيجي روسي-صيني-هندي، لمواجهة تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وقد أكد "بريماكوف" عند طرحه لفكرته للمرة الأولى، أن توحد الصين والهند وروسيا معًا سيشكِّل معارضة حقيقية للهيمنة الأميركية، وهو ما يتماشى مع افتراضه بأن وجود قوة عظمى واحدة تحاول فرض نفسها، لا يعني أنه ليس هناك دول مثل روسيا والصين والهند بحاجة لنظام متعدد الأقطاب لتحقيق مصالحها عبره، وتكون لها استقلالية في صنع القرار، وهذا ما يعتبر أمرًا ملحًّا بالنسبة للدول الثلاث[(2)].

ولكل من الدول الثلاث دوافعها ومصالحها تجاه فكرة المثلث الإستراتيجي، وترى فيه إمكانية لتحقيق مكاسب إستراتيجية معينة، وتجنب عوامل معيقة لسياساتها في النظام الدولي من جهة أخرى، وتعد المعارضة المشتركة لتلك الدول للهيمنة الغربية أهم حوافز الشراكة بينها. وما حدث من تطور في العلاقات

of Defense Studies and Analyses, Volume 28, Issue 2, April 2004. http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China Triangle_abhattacharya_0404. Accessed March 30, 2023.

(1) Iwashita Akihiro, **Primakov Redux? Russia and the "Strategic Triangles" in Asia**, 2006. p. p. 165, 166. "http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09_iwashita.pdf". Accessed April 1, 2023.

(2) سعيد اللاوندي، **القرن الحادي والعشرون: هل سيكون أميركيًّا؟**، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 161.

بينها غداة إعلان "بريماكوف" عن فكرة المثلث الإستراتيجي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أخذه بمعزل عن معارضتها لعالم تسوده القطبية الأحادية[1].

وامتلكت دول المثلث مجموعة من عوامل القوة والخصائص المتكاملة، التي كانت تشكل نقطة قوتها في حال توظيفها بشكل متسق وتبادلي، فبغضِّ النظر عن كونها جميعها قوى نووية، وضمن القوى العسكرية الأكبر في العالم، وذات اقتصادات حيوية، إلا أنها لكل منها خصوصيات تكمل الأخرى، فروسيا تمتلك أفضلية الطاقة والأسلحة، لكونها من أهم مصنِّعي الأسلحة في العالم، وموطن لموارد طاقوية عملاقة، وهو ما تحتاجه بشدة الصين والهند، وهذه الأخيرة مركز عالمي للخدمات والبرمجيات الإلكترونية، بينما الصين تمتلك ميزة رؤوس الأموال المتراكمة ومصادر الاستثمارات[2].

تمثل الدول الثلاث الحيز الجغرافي والجيوبوليتيكي الأكبر من أوراسيا، وتغطي معًا مساحة قدرها 30 مليون كم2، وجميعها ضمن الدول العشر الأولى من حيث المساحة عالميًّا (روسيا الأولى، والصين الرابعة، والهند السابعة)، وعدد سكانها يمثل 2/ 5 من سكان العالم (الصين والهند مجتمعتين تمثلان 35٪ من مجموع سكان العالم)، وتمتلك موارد اقتصادية وطبيعية معدنية وطاقوية كبيرة وخاصة روسيا، وجميعها ذات وزن إستراتيجي في محيطها الإقليمي، ولها قدر مهم من التأثير على الصعيد الدولي[3].

كما أن لتلك الدول خلفيات حضارية وسوابق إمبراطورية في امتلاك القوة تاريخيًّا، فجميعها دول وريثة لكيانات كانت لها مكانتها سواء في الماضي البعيد أو القريب، فالصين وريثة الإمبراطورية أو المملكة الوسطى التي كان

(1) Harsh V. Pant, **The Moscow – Beijing – Delhi ‘Strategic Triangle’: An Idea Whose Time May Never Come**, Security Dialogue, vol. 35, N°. 3, September 2004. p. 313.

(2) Bobo Lo, **New order for old triangle The Russia-China-IndiaMatrix**, Russie. Nei.Visions, N°. 100, Note de L’institut Français des relations internationales (Ifri), April 2017. p. 5. https://www.ifri.org/en/publications/notes-de-lifri/russieneivisions/new-order-old-triangles-russia-china-india-matrix. Accessed April 20, 2023.

(3) V. K. Grover, "**The Strategic Triangle**", India Quarterly, Volume 58, Issue 1, January 1, 2002. p. 21.

لها نفوذها في شــرق وجنوب شــرق آسيا، وبلغ حتى شرق إفريقيا مع رحلات أســطول الكنــز التاريخي بقيادة البحار "شــينغ خه"، وهي حضــارة ممتدة إلى يومنا هذا قدمت للبشرية إسهامات عملاقة، والهند بدورها حضارة عريقة وقوة هيمنت تاريخيًّا بفضل إمبراطوريتها القوية على شبه القارة الهندية وجنوب آسيا من المحيط الهندي جنوبًا إلى حدود الهيمالايا ونهر الســند شــمالاً، وروســيا وريثــة إمبراطوريتيــن تعتبران حديثتي عهد نســبيًّا بالقوة والنفــوذ، إمبراطورية روســيا القيصرية التي كانت إحدى أطــراف نظام توازن القوى الأوروبي، ومن أهم القوى المتحدية للإمبراطورية العثمانية، وعلى أراضيها تحطمت أســطورة حروب نابليون التوســعية، وبعدها كوريثة للاتحاد السوفيتي الذي أوقف زحف ألمانيا النازية، وزاحم الولايات المتحدة الأميركية على قمة النظام الدولي طيلة حقبــة الحــرب الباردة، فالأمر لا يتعلق بقــوى جديدة تتطلع إلى احتلال مكانة عالمية، بقدر ما يتعلق بقوى تسعى لاستعادة مكانتها العالمية التاريخية.

وإذا كانت الصين والهند لم تســتقبلا فكرة المثلث الإســتراتيجي الروسية بالترحاب والتحمس اللازمين في البداية، إلا أن تداعيات أحداث 11 ســبتمبر/ أيلول 2001، وما انجرَّ عنها من وجود عسكري أميركي في آسيا الوسطى، على مشــارف حدود الدول الثلاث، واســتغلالها لتلك الأحداث لممارسة سياسات قوة وهيمنة أكثر راديكالية، دفعت بالصين والهند إلى الالتفاف أكثر حول مبادرة "بريماكوف"[1].

ومن وجهة نظرنا، فإن ما رافق أحداث 11 سبتمبر/ أيلول من تمادٍ أميركي في اســتعمال القوة وغزو أفغانســتان ثم العراق، وتجاهل الشرعية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبســط هيمنتها على المؤسســات المالية الدوليــة، هــو ما جعل الــدول الثلاث تدرك أن هناك كبحًــا بنيويًّا حقيقيًّا على المســتوى العالمي، وبأنه يســتحيل عليها تحقيق أهدافها في ظل سيطرة هياكل مؤسســية عالمية سياســية واقتصادية ومالية غربية التوجــه، لذلك تبلور الوعي بضــرورة تطوير علاقاتها من مجرد علاقــات بينية ثنائية، أو مبادرة ثلاثية تفتقد للطابع المؤسسي، إلى عمل جماعي منظم ومؤسس، له مبادئ وأهداف واضحة،

(1) Abanti Bhattacharya. Op. Cit.

وآليات ووســائل محددة لتحقيقها، وقــد يكون من أهم إنجازات فكرة المثلث الإســتراتيجي خلقها لهذا الوعي والشــعور بالتميز وبضرورة التغيير، وتمهيدها لتأسيس كيانات مؤسسية مستقلة لصالح تلك الدول.

وهو ما تجســد بادئ الأمر بتبني إطار العمل المشــترك الثلاثي الروسي-الصيني-الهندي(RIC) ، الذي يرمز إلى الحروف الأولى من اسم الدول الثلاث، روسيا والهند والصين، وبدأ في شكل اجتماعات متفرقة لوزراء خارجية الدول الــثلاث على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديســمبر/ كانون الأول 2001، ومنذ سنة 2005 أصبح الاجتماع يتم بشكل مستقل وليس على هامش أي من الأحداث الدولية الكبرى، واستمرت تلك الاجتماعات في مناقشة القضايا المهمة والمستجدة، مثل أهمية إنشاء نظام دولي عادل قائم على القانون الدولي، والإقرار بأهمية دور الأمم المتحدة، والالتزام بمحاربة الإرهاب، ومختلف أشــكال الجريمة المنظمة، وتطور النزاعات الدولية عبر العالم، وكان النواة الأولى فيما بعد لتشكيل البريك BRIC ثم البريكس BRICS.

ثانيًا- من البريك إلى البريكس: نتيجة لتنامي وعي عدد من القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، بضرورة التصدي لبنية النظام الدولي القائمة على الأحادية والانتقال بها إلى التعددية، اتفقت الدول الثلاث المذكورة بالإضافة إلــى البرازيل على هامش قمة الثماني الكبار فــي جزيرة هوكايدو اليابانية، في يوليو/ تموز 2008، على تأسيس إطار عمل عرف اختصارًا بـBRIC للتنسيق في القضايا العالمية، وعلى رأسها رسم معالم نظام دولي بعيد عن الأحادية القطبية، وعُقدت القمة الأولى المستقلة لدول البريك في روسيا عام 2009 [1].

وقبــل هذه المبــادرة العمليــة كان كبير الاقتصاديين فــي بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs، البريطاني "جيم أونيل" Jim O'Neil، قد كتب، في 31 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، ورقة تحليلية شهيرة توقع فيها أن تشهد السنوات العشــر التالية لتاريخ نشر الدراسة (أي إلى غاية 2011)، صعود اقتصادات أربع دول، وهي: الصين وروسيا والهند والبرازيل، ليزيد وزنها في الاقتصاد العالمي

(1) جيهان أبو اليزيد، "**البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة**"، مجلة أعمال، 2011، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2023)، في: http://www.businesstendersmag.com/ar/

وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وخاصة بالنسبة للصين، وليرتفع الـوزن الاقتصادي الإجمالي للدول الأربع إلى 12٪[1]، ورمز "أونيل" إلى تلك الدول بـ BRICs، لتكون أول مرة يتم فيها استحداث هذا التعبير وتوظيفه.

وفي ورقة تحليلية أخرى لذات البنك، صدرت في أكتوبر/ تشـرين الأول 2003، ولكن هذه المرة لكل من "دومينيك ويلسون" Dominic Wilson و"روبا بوروشوتامان" Roopa Purushothaman، ساد توقع بأن تساوي اقتصادات دول البريك نصف اقتصادات دول مجموعة الست G6 (التي تضم الولايات المتحدة الأميركيـة واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسـا وإيطاليا) بحلول عام 2025، وأن يشهد عام 2039 تفوق دول البريك على دول مجموعة الست اقتصاديًّا[2].

وكانت هذه التوقعات المتفائلة بشأن اقتصادات البريك، دافعًا آخر لدولها الأربع للتكتل معًا في إطار عمل رسـمي، لتعزيز موقعها على السـاحة الدولية. وفـي عام 2009، تقدمت جنـوب إفريقيا بطلب لعضوية التكتل، وبعد الموافقة على ذلك تحولت التسـمية رسميًّا إلى بريكس BRICS، بإضافة الحرف الأول من الاسـم الإنكليزي لجنوب إفريقيا، وأصبحت المجموعة بمرور السـنوات قوة اقتصادية وسياسـية لا يمكن الاسـتهانة بها، والتعاون بين أعضائها يزيد كل سـنة، لتضم دول التكتل مجتمعة 42٪ من سـكان العالم، و40٪ من مساحته، وتسيطر على 18٪ من تجارة السلع والخدمات في العالم، و25٪ من الاستثمار الأجنبي[3].

وكشفت أرقام صادرة في أبريل/ نيسان 2023، عن تفوق دول البريكس لأول مرة على دول مجموعة السبع من حيث مساهمتها في الاقتصاد العالمي، والتي بلغت 31.5٪ لصالح دول البريكس، في مقابل 30.7٪ للقوى السبع الصناعية،

---

(1) Jim O'Neil, **Building Better Global Economic BRICs**, Global Economics Paper No 66, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 31th November 2001). p. 7.

(2) Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, **Dreaming With BRICs: The Path to 2050**, Global Economics Paper No 99, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 1st October 2003). p. 3.

(3) **هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تتزعمه الصين؟**، مرجع سابق.

وبلـــوغ مجموع احتياطيات النقـــد الأجنبي للدول الأعضاء 4 تريليونات دولار، وتأتـــي زيادة قوة التكتل في ظل تعالي الأصوات المنادية بعالم متعدد الأقطاب وبشكل رئيس من روسيا والصين. ومنذ حرب أوكرانيا بدأ تجمع البريكس يأخذ أبعادًا جيوسياسية ويثير مخاوف الغرب، لاسيما أن هناك العديد من الدول من مختلف القارات أبدت اســتعدادها للانضمام للتجمع، ومن أهمها قوى إفريقية مثل الجزائر ونيجيريا ومصر والســنغال، وقوى شرق أوسطية مثل تركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســعودية، والأرجنتين والمكسيك من القارة الأميركية، وإندونيســيا من قارة آســيا، كما طرحت المجموعة بقوة مسألة الاستقلالية المالية والتمويلية، والانعتاق من هيمنة الدولار، وعلى رأسها تأســيس بنك التنمية الجديد (تفاصيل أكثر حول مســألة الاستقلالية المالية في العنصر الخاص بهذا الموضوع)(1).

خريطة رقم (2) التوزيع الجغرافي لدول مجموعة البريكس



Source: https://www.brics2018.org.za/what-brics/

(1) **مـــن أهدافهـــا التخلص من الدولار.. ماذا تعرف عن منظمـــة البريكس؟**، الجزيرة نت، 15 أبريل/ نيســـان 2023، (تاريـــخ الدخـــول: 20 أبريل/ نيســـان 2023)، فـــي: https://www.youtube.com/watch?v=HvbUh5He8cg&t=38s

إلـــى جانب المســألة المالية، وضعــت المجموعة قضايــا الطاقة والأمن الطاقوي ضمن أولوياتها (لاســيما أنها تضم أحد أهم منتجي الطاقة في العالم، أي روسيا، وإلى جانبها الدولتين الأكثر مساهمة في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقــة في الأســواق العالمية الصين والهند)، لأن ضمـــان أمن إمدادت الطاقة ضروري لجميع دول المجموعة لتحقيق أهدافها التنموية، وبناء على مخرجات قمــة فورتاليزا فــي البرازيل، عام 2014، تشــكلت "جمعيــة البريكس للطاقة" (BRICS Energy Association)، التي تعمل على بناء "بنك احتياطي للوقود" و"معهد لسياســات الطاقــة" لفائدة الدول الأعضاء، وجعل مــوارد بنك التنمية الجديد التابع لها في خدمة تحقيق أهداف الطاقة والتنمية[1].

وجعلت "إســتراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس" (BRICS Economic Partnership Strategy) تعزيز التعاون بين دول المجموعة في مجال الاستثمار ضمن أولوياتها الرئيســية كذلك، والتي تعمل على تنمية علاقات الســوق بين دولهــا، وتوســيع فرص الدخول إلى الأســواق، وخلق بيئة ملائمة ومشــجعة للمستثمرين والمقاولين ورجال الأعمال في جميع دول المجموعة، كل ذلك من أجل تقوية توازن اقتصادات دولها، ودعم نموها الاقتصادي، وتعزيز تنافســيتها على المستوى الدولي[2].

وعلى الصعيد السياســي تقدم بريكس نفسها على أنها نموذج للدبلوماسية متعددة الأطراف وتحمل أجندتها شــقين، اقتصاديًّا وسياسيًّا، لكونها جاءت في ظل التحولات على الصعيد الدولي بفعل إرهاصات التعددية في النظام الدولي، وتنامي المســاعي لإنهاء الهيمنة الغربية على مقاليــد الأمور. وتقديم البريكس لفضــاء تفاعلي مهم لفائدة ما يعرف بالقوى المتوســطة من دول الجنوب التي تتزايد أدوارها ومكانتها خاصة بعد الحرب الروســية-الأوكرانية، واستفادتها من حالة الاستقطاب والتنافس بين القوى العالمية الكبرى والتحديات التي يواجهها

(1) Thokozani Simelane, **Nexus between energy and development: The case of BRICS**, BRICS Academic Review, Issue 05, 2021. p. 56.

(2) Irina Yarygina and Lubov Krylova, **BRICS investment policy in contemporary environment**, BRICS Journal of Economics, Volume 4, Number 2, 2023. p. 194.

الدور الأميركي، فقد سمح هذا السياق بمنح تلك القوى هامش مناورة أكبر، وحتى عملها على لعب دور الوساطة في نزاعات القوى الكبرى، والدفاع عن مصالحها باستقلالية ودون انسياق بشكل مطلق لأي سردية من جانب القوى الكبرى. وتجد تلك القوى المتوسطة في تجمع البريكس فرصة لتحقيق تطلعاتها بشأن إعادة رسم توازنات القوى بالنظام الدولي، في ظل تراجع أواصر الثقة والتحالف بينها وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة التي يشهد دورها العالمي المزيد من التحديات، وتوظف دول البريكس هذه اللحظة الإستراتيجية لدحض السرديات الغربية بشأن مخاوف صعودها وتنامي دورها الإقليمي والدولي، وذلك عبر تأكيد القيم والتوجهات التي تستند إليها دبلوماسية دول البريكس، مع العمل على توطيد علاقاتها مع مختلف القوى من الجنوب على وجه الخصوص[1].

وعلى درب فرض نفسها قوةً ذات وزن وتأثير في مسار ومستقبل النظام الدولي، واجهت دول البريكس مع ذلك ولا تزال عراقيل وتحديات بعضها داخلية تتعلق بكل دولة على حدة، وبعضها نتاج لتأثيرات البيئة الدولية التي تتفاعل ضمنها.

فقد كانت الفترة ما بين 2019 و2023 مسرحًا لتحديات صعبة واجهت دول المنظمة، تصدرتها تداعيات جائحة كوفيد-19 وما جنته على العالم ومن بينه دول البريكس من عواقب وخيمة اقتصاديًّا وصحيًّا واجتماعيًّا وحتى سياسيًّا، وانشغال الصين بالحرب التجارية التي شنَّتها الولايات المتحدة الأميركية بقيادة "دونالد ترامب"، ووقوع روسيا في دوامة الحرب مع أوكرانيا وحلفائها الغربيين، ومعاناتها من أضرار ومخلفات العقوبات الغربية والحظر الطاقوي على مواردها، وابتلاع المشاكل الداخلية لبقية دول المجموعة، فالبرازيل كانت على موعد مع منافسة شرسة بين اليمينيين واليساريين، وتضرر صورة البلاد ومكافحتها وسعيها للحفاظ على النظام الديمقراطي أمام سياسات الرئيس الأسبق "جايير بولسونارو" Jair Bolsonaro، والاحتجاج العنيف غير المسبوق لأنصاره على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جاءت مجددًا بـ"لولا داسيلفا" Lola Dasilva

(1) آية بدر، "**قمة بريكس 2023 وطموح موازنة القوى الغربية**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص 199.

على رأس عملاق أميركا اللاتينية، وتنامي الموجة الهندوسية المتطرفة في الهند في ظل الحكم القومي الهندوسـي بقيـادة "ناريندرا مودي" Narendra Modi، وتخييم شبح العنف والمواجهات الطائفية بين المسلمين والهندوس، وانغماس جنوب إفريقيا في قضايا الفسـاد السياسـي والمالي، وتأثير ذلك على الاستقرار في بلد نيلسون مانديلا، والضغط الاقتصادي عمومًا على دول المجموعة الناجم عن عدم استقرار الاقتصاد الدولي وتأثير الاضطرابات الجيوسياسية[1].

ولإعادة ترتيب البيت البريكسـي ووضع تصورات لرسـم معالم المرحلة المقبلة والحاسمة في مستقبل المجموعة ومكانتها، يتم التعويل بشكل كبير على قمة المجموعة المقررة في الفترة ما بين 22 و24 أغسـطس/ آب 2023 بجنوب إفريقيا، والتي سبقها اجتماع تحضيري لوزراء خارجية دول المجموعة في بداية شهر يونيو/ حزيران 2023.

دعـا المجتمعون في قمة يونيو/ حزيـران إلى إعادة التوازن للنظام الدولي فـي ظل التوجه نحو التعددية وإنهاء عهد الأحادية القطبية، والاهتمام بتداعيات الحرب الروسـية-الأوكرانية، خاصة على الـدول الأفقر التي تأثرت بفعل تعثر التعـاون الدولـي وتوجيه الموارد نحو الحرب وليـس لمصلحتها، وعدم وفاء الدول الكبرى بمسـؤولياتها والتزاماتها تجاهها بحسـب وزير خارجية جنوب إفريقيا، والعمل على دراسة توسيع صلاحيات ونطاق المجموعة (أولوية توسيع عضوية المجموعة، وانعقاد اجتماع ما يعرف بأصدقاء بريكس على هامش هذه القمة، والذي ضم 12 وزير خارجية ممثلاً لدول راغبة في الانضمام للمجموعة).

وكانت أهم المفاهيم والتوجيهات الرئيسية الواردة في البيان الختامي لقمة يونيو/ حزيـران تتمحور حول تعزيز التعددية دوليًا ورفض النهج الأحادي الذي يضـر بقيم العولمـة وينتهك قواعد القانون الدولي، مثل العقوبات والمقاطعات والحظر والحصار وغيرها من السياسات الانفرادية، وتأكيد التمسك بقيم القانون الدولـي ومقاصد ومبـادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعـم إصلاح قيم الحوكمة بالمؤسسـات الدولية والأجهزة الأممية وخاصـة مجلس الأمن، ودعم التحول

(1) Mikhail Vyacheslavovich Zharikov, **Digital Money Options for the BRICS**, International Journal of Financial Studies, 2023, 11, 42. p. 2.

نحو نظام تجاري متعدد الأطراف، وتدشين شبكة أمان مالي عالمية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتأكيد أهمية حوكمته وإصلاحه، وتشجيع استعمال العملات المحلية في التجارة الدولية وفي المعاملات المالية بين دول البريكس وشركائها التجاريين، وقضايا أخرى مثل المناخ، والأمن الغذائي في ظل الحرب في أوكرانيا، وحل الخلافات المنتشرة حاليًّا عبر العالم بالطرق والأساليب السلمية وغيرها[1].

وغداة انعقاد القمة التاريخية ما بين 22 و24 أغسطس/ آب 2023، قال مندوب جنوب إفريقيا في المجموعة "نيل سوكلال" Neil Sooklal: إن "22 دولة تواصلت رسميًّا مع دول بريكس لتصبح عضوًا بشكل كامل (وهي: الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، البحرين، فلسطين، كازاخستان، بيلاروسيا، بوليفيا، فنزويلا، إيران، الكويت، نيجيريا، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، فيتنام، كوبا، هندوراس، إندونيسيا، الكويت، السنغال، تايلاند، ومصر)، وهناك عدد مماثل من الدول التي سألت على نحو غير رسمي عن الانضمام للمجموعة". وأشار أيضًا إلى أن الاهتمام المتزايد بالتكتل "ليس بالأمر الجديد"، لكنه يشير إلى "الثقة" بالعمل الذي قامت به بريكس طوال 15 عامًا من وجودها، وأكد أن بريكس ليست مجرد "قوة سياسية عبر محاولتها تغيير خطوط الصدع في مجال السياسة العالمية، بل تغير أيضًا ما يحدث في الفضاء الاقتصادي على مستوى العالم"[2].

وبالفعل كان أهم ما خرجت به قمة المجموعة بجوهانسبورغ، إعلان الرئيس الجنوب إفريقي "سيريل رامافوزا" Cyril Ramaphosa، عن دعوة البريكس لكلٍّ من الأرجنتين ومصر وإثيوبيا و للانضمام إليها. في خطوة تهدف إلى ومواجهة النفوذ الأميركي وتخفيف الضغوط عن الصين وروسيا، وأكد رئيس جنوب إفريقيا أن عضوية تلك الدول ستكون سارية بداية من العام

(1) آية بدر، مرجع سابق. ص 200.

(2) "جنوب إفريقيا تعلن طلب 22 دولة الانضمام إلى مجموعة بريكس"، الجزيرة نت، 21 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: https://2u.pw/97rGixN

2024، باعتبارها "المرحلة الأولى من عملية التوسع للمجموعة، التي تسعى إلى بناء نظام موازٍ للنظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية". وكانت الصين أكبر الداعمين لتوسيع عضوية المجموعة، لتلتحق بها روسيا وجنوب إفريقيا، في حين كانت البرازيل قلقة بشأن تنفير الغرب، بينما كانت الهند تشعر بالقلق من أن توسيع المجموعة قد يحولها إلى ناطق بلسان الصين، وسيُضعف التكتل وربما يزيد من عدائها للولايات المتحدة التي تجمعها بنيودلهي علاقات شراكة اقتصادية قوية، إلا أن رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" عاد للموافقة على دعم قبول الأعضاء الجدد. وحسب مراقبين فإن الدول الست التي قبلت عضويتها بينها بعض شركاء الدفاع الإستراتيجي للهند، مثل الإمارات ومصر، وربما يكون ذلك من العوامل التي خففت من معارضة "مودي" لتوسيع البريكس[1].

يحمل توسيع البريكس في طياته فرصًا واعدة للصعود بالمجموعة أكثر نحو الريادة العالمية، بما يشكله انضمام أعضاء جدد من زيادة قوة المجموعة جغرافيًّا واقتصاديًّا وتجاريًّا وسياسيًّا، وارتفاع نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والذي يتوقع أن يصل إلى النصف بحلول عام 2040، وهذا يعتمد على مدى قوة الاقتصادات التي حظيت بعضويتها، مثل السعودية، وتلك التي من الممكن انضمامها مستقبلاً، مثل إندونيسيا، وكذلك مدى تعافي اقتصادات كل من جنوب إفريقيا والبرازيل وبقية الاقتصادات المنضمة حديثًا، مثل الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران، كما سيوفر هذا التوسع صوتًا ومنبرًا للدول الناشئة للتعبير عن مواقفها وتقوية حضورها وسط عالم منقسم ومستقطب، وهي الأصوات التي قد تتجه نحو تأييد الطروحات والمواقف الاقتصادية والسياسية للبريكس[2].

ولكن التوسع يجلب بالمقابل تحديات وعراقيل متزايدة، فبحسب تحليل معهد السلام الأميركي فإن أعضاء مجموعة بريكس الجدد يضيفون تحدياتهم

(1) "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصاديًّا ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، العربي الجديد، 25 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: https://2u.pw/Fe9m5eR

(2) "مجموعة "بريكس" تتوسع... شكوك حول نظام اقتصادي عالمي مواز"، العربي الجديد، 22 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: https://2u.pw/7FIkueS

الخاصة للمجموعة؛ إذ تواجه إيران العقوبات الأميركية المفروضة عليها بسبب برنامجهـا النووي، في حين أثارت الاشـتباكات الجديدة فـي إثيوبيا مخاوف بشـأن الاسـتقرار الداخلي بالـبلاد، كما تواجه مصر ضغوطًـا اقتصادية ومالية حـادة وانهيارًا بالجنيه المصـري، وكذلك تعاني الأرجنتين من أزمة مالية حادة أجبرتها على خفض قيمة عملتها الوطنية (البيزو) بشـكل حاد، ورفعت أسـعار الفائدة في أعقاب الفوز المفاجئ في الانتخابات التمهيدية الذي حققه الليبرالي اليمينـي "خافيير ميلـي". إضافة إلى ذلك، تواجه بريكس بقبولها عضوية الدول السـت معضلة في صنع القرار في المسـتقبل؛ حيث هناك تناقضات عديدة بين الأعضاء الجدد، خاصة بين مصر وإثيوبيا بخصوص سد النهضة، وخلافات بين الرياض وطهران. وحسب تحليل معهد السلام الأميركي، فإن القرار يتخذ بداخل مجموعة بريكس بالإجماع، وإن إضافة المزيد من الأعضاء يعني أن التوصل إلى توافق في الآراء سيكون أكثر صعوبة؛ حيث إن كل دولة لها مصالحها وأولوياتها وعلاقاتها الخاصة[1].

ثالثًا- منظمة شنغهاي للتعاون SCO: في منتصف تسعينات القرن الماضي، قامت روسيا والصين وعدد من دول آسيا الوسطى بحل خلافاتها الحدودية، وهو ما قاد إلى تشـكيل منظمة أمنية متعددة الأطراف، في 26 أبريل/ نيسـان 1996، عُرفت باسم "مجموعة شنغهاي الخماسية" (The Shanghai Five)، وبدا حينها أن الصين تقود مبادرة جديدة كإضافة لحراك تأسيس تجمعات متعددة الأطراف عبر العالم. وبعد خمس سـنوات على تلك المبادرة، أي في 15 يونيو/ حزيران 2001، تحولت إلى منظمة قائمة بذاتها عرفت باسـم "منظمة شنغهاي للتعاون" بعضوية الدول الخمس ضمن المبادرة الأولى، أي الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، بالإضافة إلى أوزبكستان عضوًا جديدًا[2].

وبانضمام الهند وباكسـتان رسميًّا إلى عضوية المنظمة، عام 2017، توسع

(1) "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصاديًّا ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، مرجع سابق.

(2) منظمة شـنغهاي للتعاون، إدارة الشـؤون السياسـية وبناء السلام، موقع منظمة الأمم المتحدة، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسـان 2023)، فـي: https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

عدد أعضائها الرسميين إلى ثمانية أعضاء، وازدادت مصادر قوتها الإجمالية، بضمها لما يقارب نصف سكان العالم، وأربع دول نووية، ومُوَرِّد عالمي ضخم للطاقة، أي روسيا، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى، وأكبر المساهمين في زيادة الطلب على الطاقة في السوق العالمية، الصين والهند، ومساهمتها في أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واحتلالها لمساحة شاسعة تناهز 35 مليون كم مربع، وامتدادها الواسع على شرق وشمال آسيا وصولاً إلى وسطها وجنوبها، ومن تخوم المحيط القطبي الشمالي إلى المحيط الهندي جنوبًا، ومن المحيط الهادي شرقًا إلى بحر العرب غربًا(1).

وخلال القمة الافتراضية للمنظمة في نيودلهي، في 4 يوليو/ تموز 2023، انضمت إيران رسميًّا عضوًا تاسعًا للمنظمة، واحتفى الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" بانضمام بلاده قائلاً: "إيران تعتقد أن شنغهاي منظمة متنامية ذات مؤشرات وقدرات كبيرة وموقع متميز، ومزايا عضوية إيران في المنظمة ستبقى خالدة"(2).

وبهذا الانضمام الجديد لإيران تأخذ المنظمة دفعة أخرى قوية لمساعي فرض نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية، فطهران معروفة من جهة بمواقفها الرافضة للوضع القائم في النظام الدولي والهيمنة الأميركية على مقدراته، كما أنها من المنتجين الرئيسيين للطاقة عالميًّا وانضمامها للمنظمة إلى جانب روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، يُمَكِّن هذا التجمع من السيطرة على 20٪ من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط(3).

تزداد مصادر ومؤشرات قوة منظمة شنغهاي للتعاون، بضمها لأعضاء بارزين اقتصاديًّا عالميًّا وليس إقليميًّا فحسب، مثل الصين والهند وروسيا، وقوى إقليمية

---

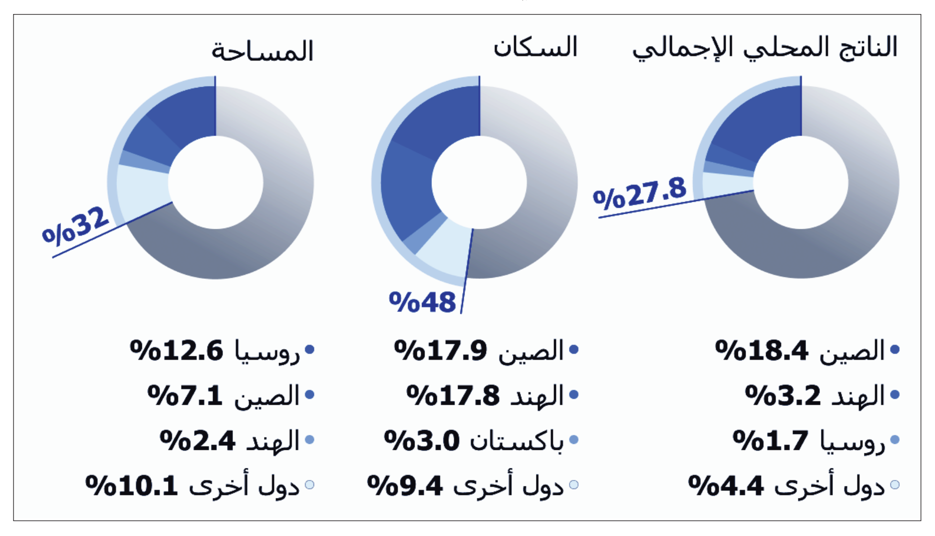
(1) راشد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، وقائع الأمم المتحدة، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015. (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في:

(2) "لتصبح تاسع دولة في التكتل.. إيران تنضم رسميًّا إلى منظمة شنغهاي للتعاون"، TRT عربي، 4 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/pG72gRE

(3) Ejaz Hussain, **The SCO dynamism**, The News On Sunday, July 9, 2023, Accessed August 11, 2023. https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1088388-the-sco-dynamism.

مثل إيران وباكستان وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى، وذلك رغم التفاوت من حيث مقومات القوة بين دول المنظمة والتي تتصدرها الصين والهند وروسيا اقتصاديًّا ومن حيث المساحة والسكان؛ إذ تسهم دول المنظمة مجتمعة بحوالي 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي نصف سكان العالم، و32٪ من مساحة الكرة الأرضية (انظر الشكل رقم 2).

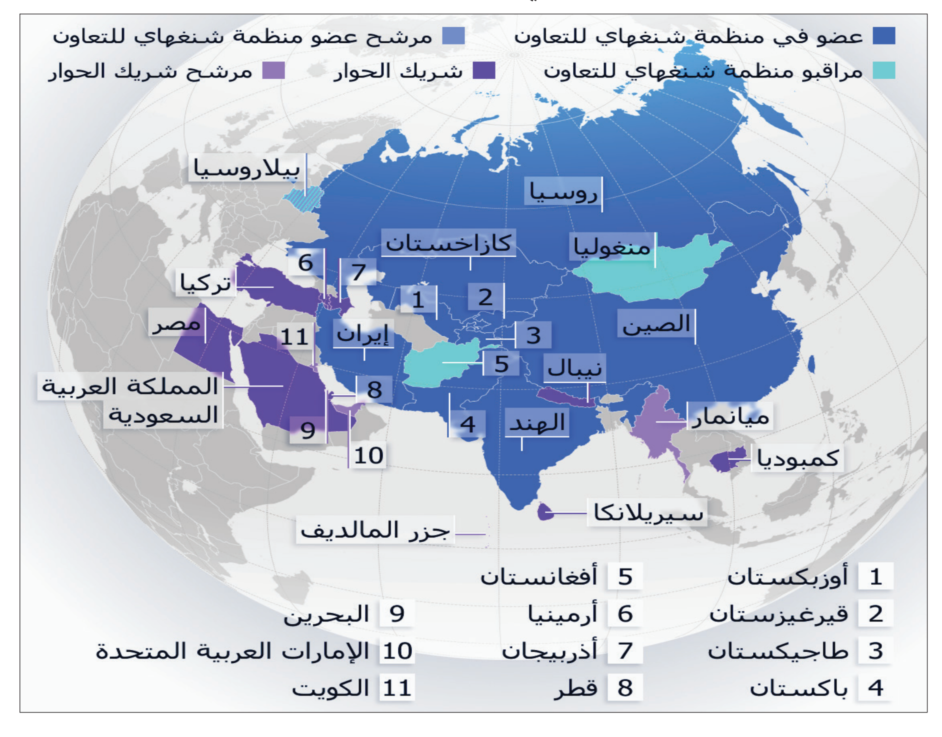

شكل رقم (2) مؤشرات قوة منظمة شنغهاي للتعاون بعد توسيع عضويتها (يوليو/تموز 2023)



المصدر: "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، وكالة سبوتنيك للأنباء، 10 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/Zf3cvfx

وتتطور خريطة عضوية المنظمة باستمرار، فإلى جانب الأعضاء التسعة الرسميين، تضم المنضمة كذلك أعضاء مراقبين، وشركاء حوار، ودولاً مرشحة للعضوية وعلى رأسها بيلاروسيا المتوقع انضمامها رسميًّا في قمة المنظمة لعام 2024، ودولاً أخرى مرشحة شريكَ حوار، مثلما توضح الخريطة الموالية.

خريطة رقم (3) وضعية العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون (يوليو/تموز 2023)



المصدر: "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، مرجع سابق..

وتعكس المنظمة تعاظم دور القوى الصاعدة عالميًّا بوتيرة سريعة، وخصوصًا أنها تضم الصين وروسيا والهند، وكما يلاحظ "ستيوارت باتريك" Patrick Stuart فإن المؤسسات الغربية الدولية المختلفة السائدة حاليًّا تعاني عجزًا، ولذلك تتنامى الحاجة إلى تعاون دولي بديل، وتدفع تلك الحاجة الدول الصاعدة لإنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات التقليدية التي تسمح لهم بالتعامل بشكل كاف مع المجال الجيوسياسي المحيط بهم. وفي هذا السياق، جاءت منظمة شنغهاي التي تهدف إلى تمتين التعاون بين أعضائها في القضايا الإستراتيجية النابعة من مصالحها المشتركة، ويمكن النظر إلى ذلك على أنه وقوف ضد الغرب، وبشكل أكثر تحديدًا فإن المنظمة تهدف إلى صياغة مجالها الإقليمي فيما يتعلق بالتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، وتتعدد دوافع الفاعلين من أعضاء المنظمة، ولكنهم جميعًا مرتبطون بمنطقة آسيا الوسطى

وأوراسيا عمومًا، والتي تُعد منطقة عازلة كما أنها قاعدة للموارد، وممر تجاري، ومجال لمصالح إستراتيجية محورية[1].

وعن طريق تعزيز التعاون الذي يحقق المنفعة للأطراف بالتساوي، ومنع المواجهة والنزاع، والحفاظ على الأمن كحقٍّ متساوٍ ومتكامل، فإن منظمة شنغهاي للتعاون بحسب بياناتها تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي، ومبادئ الاحترام المتبادل التي تلبي مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة في الاعتبار. وعن طريق توحيد أربع قوى نووية، هي نصف عدد الدول النووية في العالم في منظمة إقليمية واحدة، فإن منظمة شنغهاي تشكل رادعًا إضافيًّا في إطار النظام الذي تم إنشاؤه، للحفاظ على التوازن الإستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم[2].

وفي الوقت الذي تتراجع فيه سيطرة الدول الغربية عبر العالم، وتفشل في الحفاظ على مكانتها كرائد اقتصادي وسياسي، تنهض منظمة شنغهاي بقدراتها لتوحيد القوى الرئيسية في المجال الأوراسي، ويتسق موقف المشاركين فيها عمومًا فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والإستراتيجية، فكلهم يسعى لبناء وسائل سياسية وتمويلية بديلة على المستوى الإقليمي والدولي، كما أنهم يدركون بحكم الطبيعة متطلبات الأمن الإقليمي وتداعيات الانسحاب الأميركي من أفغانستان[3].

وهناك تخوفات غربية بخصوص هذه المنظمة ومستقبلها، وأحد أهم دعاة هذا الاتجاه الأميركي "ستيفن بلانك" Stephen Blank من الكلية الحربية في بنسلفانيا، الذي يرى أن المنظمة أداة في يد الصين وروسيا اللتين تهدفان بحسبه إلى جعل المنظمة فضاء لتوحيد جمهوريات آسيا الوسطى معًا ضمن منظمة أمنية إقليمية مناهضة لواشنطن. وذهبت "جوليا ناناي" Julia Nanay أبعد من ذلك،

(1) كارينا فايزولينا، **منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة ومتطلبات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل/ نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html

(2) راشد عليموف، مرجع سابق.

(3) كارينا فايزولينا، مرجع سابق.

حين كتبت في مجلة "ناشيونال إنتريست" بأن الصين وروسيا من خلال منظمة شنغهاي "إنما تطوران تجمعًا عسكريًّا أوراسيًّا عبر جعل المنظمة ثقلاً موازنًا لحلف الناتو"[1]، لاسيما أن المنظمة تنشط في النطاق الأوراسي الذي يعتبره العديد من الجيوبوليتيكيين قلب الأرض، والسيطرة عليه هي مفتاح للهيمنة العالمية، والسيطرة على آسيا الوسطى هي مفتاح السيطرة على أوراسيا[2].

رابعًا- من أجل تحقيق الاستقلالية المالية: ربما لم يكن تمكين الهيمنة الغربية على النظام الدولي مرتبطًا بالقوة العسكرية، بقدر ما كانت الجوانب الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص السبب الرئيسي في ذلك؛ حيث تهيمن القواعد الرأسمالية الغربية على الاقتصاد العالمي، كما تهيمن المؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عمليات التمويل عبر العالم، ومنظمة التجارة العالمية في الشق التجاري، ناهيك عن هيمنة الدولار كعملة تداول وتعاملات رئيسية، بالإضافة إلى عملة اليورو بدرجة أقل، وهو ما تدركه جيدًا قوى الشرق المعارضة للهيمنة الغربية على الشق المالي، والتي لا يمكنها المضي قدمًا بطموحاتها المتعلقة بتغيير هيكل النظام الدولي، دون أن تؤسس لنفسها هياكلها المالية والتمويلية الخاصة بها، وتوجد عملة موحدة لتلك القوى، وإعادة النظر في الوضع المهيمن للدولار في التعاملات العالمية.

حملت مجموعة البريكس على عاتقها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، فبادرت الهند خلال قمة نيودلهي، عام 2012، إلى إطلاق حوار بين الدول الأعضاء في المجموعة حول إمكانية تأسيس بنك تنموي خاص بها، يتمحور دوره حول "تجنيد الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس واقتصادات أخرى صاعدة ودول نامية"، وأكدوا أن مثل ذلك

---

(1) عبد الحق دحمان، **"التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"**، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 16، يناير/ كانون الثاني 2015، ص 101.

(2) محمد سعد، **"قمة منظمة شنغهاي 2017: انضمام الهند وباكستان وتعهدات بالقضاء على الإرهاب"**، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 9 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، في:https://m.youm7.com/story/2017/6/9/3276665/

البنك سـيكون دوره مكملاً لدور بقية المؤسسـات الماليـة الإقليمية والدولية لتعزيز النمو العالمي والتنمية، وعهد إلى وزراء مالية دول البريكس دراسة مدى جدوى وإمكانية تحقق مثل هذا المشروع بالتعاون مع مجموعة عمل متخصصة، وتقديـم تقرير بخصوص ذلك للقمة المقبلة، والتي انعقدت في ديربان بجنوب إفريقيـا في مارس/ آذار عام 2013، واسـتقبل قادة الـدول ذلك التقرير بارتياح بالنظر لما نص عليه من كون تأسـيس مثل تلك المؤسسـة المالية أمرًا مناسـبًا وممكن التجسـيد، وتم اختيار اسـم "بنك التنمية الجديد" له، مع الاتفاق على أن تكـون الأمـوال المخصصة له معتبرة وكافية ليكون فعالاً في تمويل مختلف المشـاريع، وفي سبتمبر/ أيلول 2013، حققت فكرة إنشاء البنك تقدمًا جوهريًا، في الاجتماع غير الرسـمي لأعضاء المجموعة على هامش قمة العشـرين في سان بطرسبورغ الروسية، بإطلاق محادثات نهائية حول هيكل رأس مال البنك، والعضوية، والمساهمات، وتسيير المؤسسة الجديدة[1].

وتوجـت تلـك الجهود بالإعلان الرسـمي في قمـة دول المجموعة في فورتاليـزا البرازيلية، يوليو/ تموز 2014، عن تأسـيس بنك التنمية الجديد The New Development Bank (NDB). وبحسب نص اتفاقية التأسيس، فإن البنك الذي يقع مقره بمدينة شنغهاي الصينية، يهدف إلى تجنيد الموارد المالية اللازمة لتمويل مشـاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والدول النامية، وتمت المصادقة على إنشاء البنك من طرف جميع الدول الأعضاء بحلول قمة المجموعة في شـهر يوليو/ تموز 2015، مع الشروع في تمويله لأول المشاريع في النصف الأول لعام 2016 [2].

قُـدِّر رأس المـال الأولي للبنك بـ 50 مليار دولار، بالإضافة إلى صندوق احتياطيـات الطوارئ برأس مال مبدئي قيمته 100 مليار دولار، وتوسـع البنك

(1) Andrey Shelepov, **Comparative Prospects of the New Development Bank and Asian Infrastructure Investment Bank**, International Organisations Research Journal, Vol 11, N° 3, January 2016. p. p 53, 54.

(2) **Agreement on the New Development Bank – Fortaleza**, New development bank official site, July 15, 2014. https://www.ndb.int/wp-content/uploads/2022/11/Agreement-on-the-New-Development-Bank.pdf. Accessed April 24, 2023.

منذ تأسيسه ليشمل إلى جانب أعضائه الخمسة المؤسسين، مساهمين جدًا في صورة مصر والإمارات وبنغلاديش (وأوروغواي بعد ذلك)، وشـرع في تمويل مشاريع بعشرات مليارات الدولارات في دول المجموعة وخارجها، مثل مشاريع للطاقة المتجددة في البرازيل، ومشاريع سكك الحديد والطرق في الهند وروسيا، ويخطط البنك في الفترة ما بين 2022 و2026 لتقديم دعم مالي بقيمة 30 مليار دولار للدول الأعضاء، مما زاد من التعاون والتنسيق بين الدول المعنية، وأسس لخلق ثقل مواز للمؤسسات الخاضعة للسيطرة الغربية[1].

وبعيدًا عن الأهداف الرسـمية المعلنة في نص الاتفاقية التأسيسـية للبنك، فـإن المراقبيـن من داخل المجموعة ومن خارجها يـرون في البنك مظهرًا من مظاهـر التعبير عن الرفض للهيمنة الغربية المالية والاقتصادية، لأن اسـتحداث بنك يهتم بتمويل المشـاريع في دول المجموعة وعبر العالم ككل، هو محاولة للإفلات من قيود عدم كفاية التمويل طويل الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر، ليكون هذا البنك مستقبلاً بديلاً عن المؤسسات المالية الدولية التقليدية المهيمَن عليها غربيًا، وما تتبعه من مبادئ المشروطية والتدخل في شؤون الدول الراغبة في الاستدانة منها[2]، ومثل هذا الإنجاز يعد نقلة نوعية في عمل المجموعة، لأنه يمنح دولها قوة تمويلية ذاتية من جهة، ويثبت أن "البريكس" ليست فقط منتدى لإلقاء الخطابات والتصريحات وصياغة البيانات، بل هي قوة لتجسـيد قراراتها ميدانيًا من جهة أخرى[3].

وتعد الصين دولة رائدة في تأسـيس البنوك والمؤسسـات المالية الخاصة بها، والتي تتسـع أيضًا لحلفائها ولدول من بقية أنحاء العالم، للتمهيد للانعتاق التدريجي من التبعية للمؤسسات المالية الغربية، وقادت في سبيل ذلك مبادرات أثمرت بتأسيس مؤسستين ماليتين رئيسيتين، هما: "البنك الآسيوي للاستثمار في

---

(1) **هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تتزعمه الصين؟**، مرجع سابق.

(2) Bobo Lo. Op. Cit. p. 21.

(3) مروى صبري الإمام، **التوجهات المختلفة في الفكر الإسـتراتيجي الروسـي**، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية، القاهرة، المجلد التاسـع، العدد 9، سبتمبر/ أيلول 2006، (تاريـخ الدخـول: 20 أبريل/ نيسـان 2023)، فـي: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/REID43.HTM

البنية التحتية"، و"صندوق طريق الحرير".

أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، رفقة رئيس مجلس الدولة، "لي كيغيانغ" Li Keqiang، عن مبادرة لإنشاء مؤسسة إقراض مالية جديدة، يكون هدفها ترقية التواصل والاندماج الاقتصادي في المنطقة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الموارد الطاقوية، وتحسين أنظمة النقل، والمياه النقية، والاتصالات المتقدمة، والزراعة، وحماية البيئة، والتنمية الحضرية والريفية وغيرها، مع كون عمل البنك مكملاً ومحسنًا لأداء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الموجودة مسبقًا، وفي خطاب له أمام منتدى "بوواو" من أجل آسيا (Boao Forum for Asia) في أبريل/ نيسان 2014، أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني عن إطلاق حملة استشارات مع الشركاء من داخل آسيا وخارجها للتحضير للتأسيس الرسمي لما عُرف بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، برأس مال أولي قدره 50 مليار دولار، ولكنه تضاعف في يونيو/ حزيران 2014 إلى 100 مليار دولار، وتمت دعوة عدد من الشركاء ليكونوا مساهمين في رأس مال البنك، وكانت الهند من بين أول المدعوين لذلك، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2014، وقَّعت 21 دولة آسيوية على مذكرة تفاهم لتأسيس البنك، تضمنت اختيار مدينة بيجين الصينية مقرًّا رئيسيًّا له، وتعيين الصيني "جين ليكن" Jin Liqun أول أمين عام له. وبحلول 25 ديسمبر/ كانون الأول 2015، كانت نصف الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء البنك قد صادقت عليها، ليدخل حيز الخدمة رسميًّا[1].

تزامن إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" (AIIB)، مع البدايات الأولى لمشروع الحزام والطريق الصيني (تم الإعلان عنه عام 2013)، ولذلك كان يهدف إلى توفير الدعم المالي لتطبيق إستراتيجية "الحزام والطريق"، ودفع تطوير البنية التحتية للدول على طول طريق الحرير، وحتى في بقية أنحاء العالم التي لا يشملها المشروع، وهي الدعوة التي لقيت استجابات هائلة في أنحاء العالم[2].

---

(1) Andrey Shelepov. Op. Cit. p. p 54, 55.

(2) **"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية محرك جديد لتنمية آسيا والعالم"**، موقع الصين اليوم، 23 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 27 أبريل/ نيسان 2023)، في:

وتطور البنك بشكل كبير خلال سنوات قليلة، بفتح عضويته لدول من داخل قارة آسيا وخارجها، وعضويته مفتوحة لكل الدول الأعضاء في البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، وانتقل عدد مساهميه من 57 دولة خلال عامي 2015 و2016 إلى 105 دول في فبراير/ شباط 2023، ومن بين تلك الـ 105 دول 91 دولة رسمية العضوية، من بينها 46 دولة من داخل المنطقة، و45 دولة من خارجها، مع 14 دولة تنتظر المصادقة الداخلية لترسيم عضويتها، من بينها 10 دول من خارج المنطقة و4 من داخلها، فيما أبدت جمهورية التشيك وكولومبيا وأوكرانيا رغبتها ونيتها في الانضمام للبنك مستقبلاً، ورفضت الصين طلب عضوية تايوان للأسباب السياسية المعروفة.[1].

جدول رقم (5) عضوية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بحسب القارات (فبراير/شباط 2023)

آسيا	أوروبا	إفريقيا	الأميركتان	أوقيانوسيا
الصين، الهند، أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، هونغ كونغ، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، لاووس، قرغيزستان، ماليزيا، المالديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، عمان، باكستان، الفيليبين، قطر، السعودية، سنغافورة، سريلانكا، تايلاند، طاجيكستان، الإمارات، كمبوديا، أوزباكستان، فيتنام، العراق، الكويت، لبنان، كوريا الجنوبية، بروناي، تيمور الشرقية.	روسيا، بيلاروسيا، النمسا، بلجيكا، كرواتيا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النرويج، بولونيا، البرتغال، رومانيا، صربيا، السويد، سويسرا، تركيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، أرمينيا.	الجزائر، بنين، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، المغرب، غانا، تونس، مدغشقر، غينيا، السودان، رواندا، ليبيريا، جيبوتي، كينيا، ليبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، توغو.	كندا، البرازيل، أوروغواي، بيرو، الأرجنتين، شيلي، الإكوادور، بوليفيا، فنزويلا.	أستراليا، نيوزيلندا، طونغا، فينواتو، جزر كوك، فيجي، ساموا، بابوا غينيا الجديدة.

(1) Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for UPSC Exam, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August 11, 2023. https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2

المصدر: من إعداد المؤلف، بناء على معلومات مستقاة من:

Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for UPSC Exam, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August 11, 2023. https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2

وينظر المراقبون للبنك كخطوة صينية في سبيل تحقيق الاستقلالية المالية، وخلق بدائل تقطع الطريق على هيمنة المؤسسات المالية العالمية الغربية، التي تستعملها الولايات المتحدة الأميركية خصوصًا للتحكم في سيادة وقرارات الدول، لذلك قاطعت الولايات المتحدة تأسيس هذا البنك، وضغطت على حلفائها والدول الأخرى لرفض دعوات بكين للانضمام إليه، ولكنها أخفقت في ذلك بتوافد حلفائها في أوروبا والهادي للانضمام إليه، وعلى رأسهم الهند والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وغيرهم، (باستثناء اليابان والمكسيك، وحتى كندا انضمت للبنك منذ 2017، رغم أنها أعلنت، في يونيو/ حزيران 2023، تجميد أنشطتها فيه، لاتهامات بهيمنة الصين عليه، ولكنها لم تنسحب من عضويته). وتأتي الصين على رأس المساهمين الكبار فيه بنسبة 26.06٪، ثم الهند بنسبة 7.51٪، وتليها روسيا بـ5.92٪، وألمانيا بـ4.51٪، وكوريا الجنوبية بـ3.50٪.. وتبلغ المحفظة الإقراضية للبنك 33.36 مليار دولار، والهدف الإقراضي السنوي من طرف البنك يقدر ما بين 10 و12 مليار دولار، ونجح البنك في الوصول إلى إقراض بقيمة 9.6 مليار دولار سنة 2021، بتمويله لخمسين مشروعًا جديدًا[1].

وقررت الصين قبل ذلك تأسيس مؤسسة مالية تمويلية مرافقة لمشروع الحزام والطريق، أعلن عنها الرئيس "شي"، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2014، تحت اسم "صندوق طريق الحرير"، برأس مال أولي قدره 40 مليار دولار، وعرَّفته بأنه صندوق منفتح، ويرحب بالمشاركة الإيجابية للمستثمرين من داخل وخارج القارة الآسيوية، وسيكون دوره الأساسي تقديم التمويل لمشاريع البنية التحتية للدول الواقعة في نطاق مبادرة الحزام والطريق، وتطوير الموارد والتعاون الإنتاجي الصناعي وغيرها، ومثل هذا الصندوق يوفر للصين مصادر التمويل

(1) مدحت نافع، مرجع سابق، ص ص 13-11.

اللازمة لإنجاح مبادرة الحزام والطريق، وقطع السبل على القوى الغربية الراغبة في عرقلة مشاريع المبادرة[1].

تسمح هذه المؤسسات التمويلية ذات البعد العالمي، باستخدام أكبر للعملة الصينية لتسـوية المعاملات الدولية، وهو ما يهدد الدولار الأميركي خاصة في منطقة الشـرق الأوسط، ولذلك تعمل الولايات المتحدة الأميركية على مواجهة ذلك، من خلال تعزيز المشاركة الاقتصادية الأميركية في آسيا، وإدخال تغييرات في المؤسسـات المالية الدولية، لحماية دورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتشجيع الحلفاء على عدم المشاركة في تنفيذ مشاريع الحزام والطريق، وممارسة نفوذها في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعمل والبيئة، لانتقاد المشاريع المسطرة تحت شعار حماية البيئة وحقوق الإنسان[2].

طرحت كذلك مسـألة "فك الارتباط بالدولار" نفسـها بقوة على مستوى القوى الصاعدة والاقتصادات الناشئة، حتى إن هناك من يذهب إلى أننا لسنا فقط أمام سعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب سياسيًّا وإستراتيجيًّا، بل هناك خطوات تُتخذ لإنشـاء نظام عالمي متعدد العملات، وكسر هيمنة الدولار كعملة وحيدة أو رئيسـية لاحتياطـات البنوك المركزية، أو كأداة لتسـوية التبادلات التجارية؛ حيث تتعالى أصوات داعية للخروج من قواعد نظام بريتن وودز الذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنح الولايات المتحدة امتيازات نقدية جعلت من عملتها قاطرة الاقتصاد العالمي، رغم كسر الرئيس الأميركي "ريتشارد نيكسون" Richard Nixon لقاعدة الذهب، عام 1971، وغياب أصول صلبة تدعم الدولار منذ ذلك الحين. ولكن العقوبات على روسيا خلال حرب أوكرانيا، والعقوبات على الصين في ظل الحرب التجارية، رفعت مخاوف الدول بشـأن الاسـتمرار

---

(1) وانغ إي وي، **الحزام والطريق: ماذا سـتقدم الصين للعالم؟**، ترجمة رشـا كمال وشـيماء كمال، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2017)، ص 68.

(2) محمـد مطـاوع، **"طريـق الحرير الجديد فـي الإسـتراتيجية الصينية: الأهداف الكبـرى، الوزن الإستراتيجي، والتحديات"**، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 46، أيلول/ سبتمبر 2020، ص 38.

في اعتماد الدولار كعملة مرجعية[1].

وكانت الصين سبَّاقة ومباشرة بعد الأزمة المالية العالمية، 2008، للدعوة إلى مراجعة الوضع المالي القائم، وذلك في شهر مارس/آذار من عام 2009، على لسان محافظ بنكها المركزي آنذاك، "زهو أكسيا وتشوان"[2] [3]،

وتعد مجموعة البريكس من أول التجمعات التي دعت إلى مراجعة النظام المالي العالمي، على إثر تعاقب الأزمات الاقتصادية والمالية (خاصة الأزمة المالية العالمية 2008) التي كادت أن تعصف به، ومعايشة دول المجموعة بالمقابل لفترة رخاء وتطور غير مسبوقة لدولها، بانضمام الصين للمنظومة التجارية العالمية وعضوية المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، وتحولها بعد ذلك إلى أول مصدر عالمي للسلع متجاوزة ألمانيا، واستفادة روسيا من الطفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات، والنهضة الاقتصادية للبرازيل وجنوب إفريقيا، وتحول الهند إلى مركز عالمي للإبداع والابتكار وللصناعات التكنولوجية من برمجيات على وجه الخصوص وغيرها، وهو ما زاد إيمان أعضاء المجموعة بقوتها وبكونها مركزًا اقتصاديًّا عالميًّا جديدًا، وبضرورة تدويل عملاتها وجعلها جزءًا من سلة العملات العالمية وزيادة نصيبها في التداولات والمعاملات العالمية، وتعويض نصيب معين من احتياطاتها بالدولار بعملاتها الوطنية لتنويع احتياطاتها وتقليل المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الدولار. ويتضمن هذا المسعى كذلك مشروع تبني عملة رقمية للتقليل من هيمنة الدولار على احتياطاتها النقدية وتقليص ارتباطها بالولايات المتحدة الأميركية، وهي ترى في هذا المسعى آلية للتعاون والتنمية من أجل بناء مستقبل أكثر جماعية وازدهارًا وأمنًا[4].

وبالتوازي مع الحرب الروسية-الأوكرانية، وما تبعها من سياسة عقوبات

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص 143.

(2) عادل مهنى، **"مقتضيات نظام نقدي عالمي جديد"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/تموز 2023، ص 166.

(3) محمد كمال، مرجع سابق، ص 143.

(4) Mikhail Vyacheslavovich Zharikov. Op. Cit. p. p 2, 3.

أميركية تجاه روسيا، ازداد الوعي بين دول مجموعة البريكس بضرورة التحرر من هيمنة الدولار الأميركي، ولذلك انبثق عن القمة الرابعة عشر لدول المجموعة في العاصمة الصينية، بيجين، في يونيو/ حزيران 2022، مقترح بإنشاء عملة احتياطية موحدة جديدة تعتزم دول مجموعة "بريكس" إطلاقها، تعتمد على سلة من عملات دول المجموعة (تُنشَأُ هذه العملة الجديدة على أساس إستراتيجي، وليست قائمة على الدولار أو اليورو، ويتم تأمينها بالاعتماد على الذهب والسلع الأخرى مثل المعادن النادرة)، من أجل اعتمادها في المبادلات التجارية بين تلك الدول، وبينها وبين العالم، في سبيل منافسة الدولار الأميركي الذي يهيمن كعملة مرجعية على معظم التجارة العالمية، من أجل القضاء على تلك الهيمنة[1].

من ذلك المنطلق أيضا، تعمل الصين منذ سنة 2020 على جعل عملتها المحلية (اليوان) رقمية، بهدف كسر احتكار الدولار الأميركي لسوق العملات العالمية، ولتحقيق ذلك تسعى بيجين إلى إنشاء نظام مدفوعات يتيح لليوان التمتع بنفوذ أكبر في الخارج، من دون المساس بالضوابط المفروضة على رؤوس الأموال الصينية في الداخل، وتعزز هذا التوجه أكثر بعد الحرب الروسية-الأوكرانية؛ إذ تعزو مجلة الإيكونوميست ((The Economist البريطانية، إقدام بيجين على هذه الخطوة، إلى تخوف مسؤوليها من أن تفرض واشنطن وحلفاؤها عقوبات صارمة عليها، إذا أقدمت على غزو تايوان، مثلما فعلوا مع روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا[2]، وبالفعل طورت الصين نظام مدفوعات خاص بها سمي بـ (CIPS)، منفصلاً تمامًا عن منصة المدفوعات الدولية (SWIFT)[3].

وقد ساعدت تطورات الحرب الروسية-الأوكرانية، على مضي الصين

---

(1) "بعملة موحدة جديدة.. كيف تسعى مجموعة "بريكس" للإطاحة بالدولار؟"، موقع **TRT** عربي، 10 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، في: **https://www.trtarabi.com/explainers-politics/**12686916

(2) **"لكسر هيمنة الدولار.. الصين تواصل مساعيها لرقمنة عملتها المحلية"، الجزيرة نت، 10 سبتمبر/ أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/10**

(3) **أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 67.**

بتحالف مع روسيا في مسعى طويل يهدف إلى تعزيز قيمة عملتهما أمام الدولار الأميركي؛ حيث أبرم الجانبان، يوم 6 سبتمبر/أيلول 2022، اتفاقية لتسليم مدفوعات إمدادات الغاز الروسية إلى الصين باليوان الصيني والروبل الروسي بدلًا من الدولار، مما يخفف أيضًا من هيمنة العملة الأميركية بوصفها عملة احتياطي نقدي عالمية، ومن ثم يقلِّل من هيمنة أميركا الاقتصادية، ويقلل من جدوى العقوبات الاقتصادية التي تفرضها[1].

ومن ثمار هذا المسعى، إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في خطاب له أمام قمة نيودلهي للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، يوليو/تموز 2023، أن حوالي 80٪ من المعاملات التجارية الصينية-الروسية أضحت تتم بالروبل واليوان، ودعا كذلك بقية دول المنظمة للاقتداء بالنهج الروسي والصيني، لتقوية التجارة الإقليمية، وترابط أسواق المنطقة، وتعزيز التعاون الاقتصادي، بعيدًا عن أية ضغوطات خارجية[2].

لقد تلاقت إذن المصالح الروسية/الصينية بوصفهما حليفين إستراتيجيين، ليس فقط لتأمين إمداداتهما الطاقية، بل أيضًا لتطوير نظام مالي جديد بعيدًا عن الدولار، ليدعم عملتيهما الوطنيتين، ويعزز تنافسية صادراتهما، ويحد من سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي، واتفق ذلك مع المساعي الروسية للحد من قدرة واشنطن على فرض عقوبات على الدول، خاصة بعد العقوبات الغربية التي فرضت عليها عقب الحرب الأوكرانية، ورغبتها في توفير أنظمة مالية عالمية بديلة لنظام سويفت، ومن ثم تعد روسيا أكبر حليف إستراتيجي للصين، لإضعاف القوة الاقتصادية لأميركا من خلال التخلي التدريجي عن الدولار[3].

---

(1) "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، إنترريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 19 سبتمبر/أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2023)، في: https://2u.pw/jgQ1iDR

(2) Ejaz Hussain. Op. Cit.

(3) "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، مرجع سابق.

وشملت هذه المساعي قوى ودولاً أخرى عبر العالم، فأثناء زيارة الرئيس الصيني للسعودية، في ديسمبر/ كانون الأول 2022، نوقشت تفاهمات بين البلدين حول إمكانية اســتخدام اليوان في تجارة النفط والغاز، وضرورة الاســتفادة من بورصة شنغهاي للبترول والغاز كمنصة لتسوية التعاملات الطاقوية باليوان، وهي ذات المنصة التي تم من خلالها توصل الصين إلى اتفاق مع فرنسا لتجارة الغاز الطبيعي المسال وتمت التسوية باليوان، وأبرمت الصين والبرازيل، في مارس/ آذار 2023، اتفاقًا للتجارة البينية باســتخدام عملتيهما الوطنيتين، وإجراء مبادلة تجاريــة مباشــرة باليوان الصينــي والريال البرازيلــي، دون الحاجة إلى المرور بالدولار الأميركي، وهو ما حرم الولايات المتحدة من سيولة قدرها 150 مليار دولار[1].

وللمــرة الأولى في تاريخه، وافق صنــدوق النقد الدولي، في يوليو/ تموز 2023، علــى دفــع الأرجنتين لجزء من ديونها للصنــدوق والمقدر بـ2.7 مليار دولار باليــوان الصيني، مع معاناتها من نقص كبير في الدولار الأميركي، وهذا بعد شــهرين من إعلانها نيتها دفع ثمن وارداتها الصينية باليوان كذلك بدلاً من الدولار، وطلب 500 شــركة أرجنتينية ســداد قيمة وارداتها باليوان، كما تدرس بوليفيا توسيع تجارتها الخارجية باستخدام اليوان الصيني، وينظر إلى هذا القرار على أنه حل لمشكلات العملة التي تواجهها دول أميركا اللاتينية. وفي الأشهر الســابقة، أعلن عدد من الدول، مثل العراق وباكســتان والهند وبنغلاديش، عن تداولها لليوان أو استعدادها للقيام بذلك مستقبلاً، ورغم أنها لم تنجح إلا عام 2016 عبر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، في جعل عملتها المحلية اليوان واحــدة من العملات الدولية القابلة لتكون ضمن مكونات الاحتياطيات النقدية للدول، إلا أن العملة الصينية هي الرابعة حاليًّا من حيث الأداء كعملة احتياطي أجنبية عالميًّا[2].

إن إخفاقات الدولار المتكررة، وسياســة العقوبات الأميركية والغربية عبر

---

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

(2) **"البرازيــل والأرجنتيــن والســعودية تعتمد اليوان الصيني.. ما الســبب؟"، قنــاة الجزيرة، 23 يوليو/ تمــوز 2023، (تاريــخ الدخول: 10 أغســطس/ آب 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=FztkElKVAlM&t=8s**

العالم وخاصة ضد روسيا بعد حرب أوكرانيا، وفقدان الثقة في النظام المالي العالمي، وفي المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وتزايد الوعي لدى القوى الصاعدة والاقتصادات الناشئة بضرورة الخروج من جلباب وصاية أميركا والغرب ومؤسساتهما، جميعها عوامل دفعت باتجاه مساءلة الوضع المالي والنقدي الحالي، وحفزت بشدة جهود إيجاد بدائل عن الوضع المالي القائم.

وتؤكد المعطيات العملية هذا التوجه؛ إذ لم تعد هيمنة الدولار أمرًا مسلَّمًا به منذ الهزات العنيفة لأزمة عام 2008، وتراجع القدرة التصديرية للولايات المتحدة، واستمرار الأزمة البنيوية الحادة التي تسببت في الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة المتعاقبة، والارتفاع الكبير للدين العام (31 تريليون دولار)، واستمرار طباعة البنك المركزي الأميركي للنقود، هذه المؤشرات وغيرها تنذر بانهيار وشيك للنظام النقدي العالمي، ولذلك تستعد مجموعة من القوى لمواجهة ذلك وتشكيل نظام بديل لم تتضح معالمه بشكل واضح بعد، ولكن من بين ملامحه إقبال اقتصادات قوية وناشئة على تقليص احتياطاتها من الدولار، والاتجاه أكثر نحو شراء الذهب والتحوط به وعلى رأسها الصين، ونية دول مجموعة البريكس مثلاً لتبني عملة خاصة بها وحتى رقمنتها، وزيادة تبادلاتها البينية ومع قوى أخرى بالعملات المحلية، وبناء مؤسسات مالية تنافس نظيرتها الغربية، واستفادة الجميع من درس العقوبات الغربية على روسيا وتجميد احتياطياتها بالعملات الغربية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني، وهو ما كانت له نتائج عكسية أثَّرت سلبيًّا على تلك العملات وعلى النظام المالي الغربي عمومًا، ورغم عدم اتضاح معالم نظام نقدي متكامل وبديل بعد، إلا أن الاتجاه نحو هذا المسعى يمر عبر ثلاث مراحل، الأولى: وبدأت بالفعل تتمثل في العودة لاستعمال العملات الوطنية، وتقليص حجم الدولار وبقية العملات الغربية في الاحتياطيات النقدية، والثانية: إيجاد آليات تسعير جديدة لا تعتمد على الدولار، والثالثة: إنشاء عملة دفع رقمية جديدة تُؤَسَّس من خلال اتفاقية دولية، تستند إلى الشفافية والإنصاف والكفاءة[1].

(1) عادل مهنى، مرجع سابق، ص ص 165- 167.

المبحث الثالث

الدروب الوعرة: تحديات وعراقيل في وجه مساعي التغيير

التوجــه نحــو تحدي المنظومة القائمة المهيمن عليهــا غربيًّا وأميركيًّا، لن يكون دون عقبات وتكاليف باهظة قد تصل إلى حد التصادم العنيف في أســوأ السيناريوهات وأكثرها رعبًا؛ إذ لا يوجد عبر التاريخ مهيمن مستعد للتخلي عن امتيازات وشهوة السلطة والنفوذ دون مقاومة، كما أن هناك عوائق بنيوية داخل الكتلة الهادفة إلى تغيير الوضع القائم في حدِّ ذاتها، قد تكون حائلاً أمام تجسد حلم كســر الريادة الغربية والأميركية، ما لم يتم التعامل معها بالشــكل اللازم، ويمكــن إجمال أهم العوائق والتحديات التي يمكنها كبح أو تعطيل على الأقل الزحــف المتســارع نحو خلق عالم ذي بنية هيكلية مختلفــة للقوة والنفوذ في المعطيات والعوامل التالية:

قــوة الطرف المهيمــن حاليًّا على النظام الدولــي والمتمثل في الولايات المتحدة الأميركية قائد العالم الغربي، وما كان يســميه منظروها ومنظرو الغرب بالعالم الحر (القائم بحسبهم على قيم الحرية والديمقراطية والانفتاح والتعددية)، فأميركا لا تزال تمتلك مقومات كبيرة وحاسمة للقوة، فهي الأولى عالميًّا عسكريًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، ومن حيث جاذبية الثقافة والنموذج القيمي، وذلك رغم الاعتــراف بكل ما يعتــري هذا النموذج وعناصر القــوة الأميركية والغربية من ضعف وتآكل، يستوجب الوقوف عليه وترميمه واستعادة زمام المبادرة والريادة في الاقتصاد والتكنولوجيا على وجه الخصوص، إن أرادت الحفاظ على مكانتها وإفشال مخططات القوى المتحدية لها.

المقاومــة الشــديدة المرتقبة مــن الكتلة الغربية لطموحات قوى الشــرق الصاعدة؛ إذ لن يكون هناك تفريط بسهولة في ميراث قرون من الهيمنة والنفوذ، والاعتــزاز بالمركزية الغربية، والإيمان بقوة وتفوق العرق الأبيض، وتميز القيم الســائدة هناك، وقابليتها، بحســبهم، لأخذ الطابع العالمي والجذاب حتى لدى الكثير من الأوساط داخل القوى المتحدية للغرب في حد ذاتها.

لابــد مــن الاعتراف بأن المنظومة الغربية لا تزال أقوى من حيث النموذج القيمي والثقافي الذي تقدمه، فالثقافة الغربية لا تزال عنصر جذب لفئات شــابة

كثيرة داخل الدول المتحدية لسلطة الغرب مثل الصين وروسيا والهند غيرها، وأمام جاذبية تلك الثقافة واللغة الإنجليزية وبعض القيم الأخرى التي يسوق لها الغرب، لا تزال الصين وروسيا وحتى الهند عاجزة عن إيجاد نموذج موحد، أو على الأقل نموذج قيمي وثقافي خاص بكل دولة يكون قادرًا على توفير عنصر الجذب والتغلغل في الأوساط الغربية، وهذا رغم الإقرار بتنامي عناصر القوة الناعمة للصين والهند وحتى روسيا عبر العالم.

بواقع الأرقام والمؤشرات المختلفة يمثل الشرق فعلاً وزنًا فارقًا في معادلة القوة الحالية والمستقبلية، فواقع الحال يؤكد تصاعد مؤشراته الإيجابية اقتصاديًّا وتجاريًّا وماليًّا وتكنولوجيًّا والمتفوقة على الغرب، وتزايد الأهمية الإستراتيجية للمناطق التي يتربع عليها سواء في الفضاءات القارية الممتدة في أوراسيا، أو المساحات البحرية الواسعة المنفتحة على المحيطين، الهادي والهندي، ومركز القوة والاهتمام الإستراتيجيين انتقلا بالفعل إلى تلك المناطق، بمقابل تراجع الفضاء عبر الأطلسي الذي كان مركز الثقل التجاري والاقتصادي والجيوبوليتيكي إلى وقت قريب، ولكن لا يمكن بأي حال الجزم بأن الشرق نجح في الوقت الحالي بأن يبدو بمظهر الكتلة الواحدة والمتماسكة والملتفة حول فكرة أو مشروع إستراتيجي موحد ضد الغرب كتكتل مواز ومعاد، فهناك قوى محسوبة على الشرق من حيث انتماؤها الثقافي والجغرافي بقوة اليابان مثلاً ولكنها تعد غربية الهوى، وقوى أخرى متذبذبة بين ذلك مثل الهند التي لم تحسم أمرها بعد لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بينما يبدو الغرب في الوقت الحالي أكثر تماسكًا مؤسسيًّا، وهويته الأمنية والإستراتيجية أكثر بروزًا، عبر مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي، والمؤسسات المالية الدولية التقليدية، والمنظمة العالمية للتجارة المهيمن عليها غربيًّا، ووجود توافق عام بين الدول المحسوبة على الغرب على القيادة الأميركية، وعلى الدور الحاسم لها في ضمان الأمن والاستقرار في ربوعه، ولذلك فمهمة الشرق الحاسمة هي ترجمة مصادر قوته المتنامية إلى أدوات وإستراتيجيات فعالة لإحداث التغيير المطلوب.

رغم وجود نوع من التوافق حول التغيير وضروراته وكيفياته، إلا أن الشرق لا يزال يعاني من عدم وجود تجانس تام وتكامل في المواقف والرؤى والأيديولوجيات لدى قواه القائدة لمسار تغيير هيكل النظام الدولي، وتمثل

الهنـد النموذج الأكبر لذلك التباين، فهي وإن كانت ضمن التكتلات الرئيسـية التـي تقود عمليات الهدم التدريجي لأركان النظام الدولي القائم مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكانت أحد أضلاع فكرة ومبادرة المثلث الإستراتيجي مطلـع الألفية الجديدة، إلا أن لها توتـرات عميقة وخلفيات عدائية خطيرة مع الصين أهم قوة من قوى الشـرق، في مقابل تمتعها بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية، وكونها حليفًا إستراتيجيًّا لواشنطن في إستراتيجياتها المختلفة في المنطقة والتي تعتبرها الصين موجهة ضدها بالأساس، كمـا أن "النزعـة التمردية" على الصعيد العالمـي، إن صح التعبير لدى كل من الصين وروسيا أقوى من نظيرتها الهندية بكثير.

ومعلوم أيضا أن الهند هي من بين الأضلاع الرئيسية لمنتدى الحوار الأمني الرباعـي (QUAD)، الذي يرعى إسـتراتيجية الهندوباسـيفيك في المحيطين، الهندي والهادي، رفقة كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأسـتراليا، وهي الإسـتراتيجية التي تعارضها الصين بقـوة وبدون هوادة، وتعتبرها موجهة ضدهـا وهادفة إلـى احتوائها ومحاصرتها، والقضاء علـى طموحاتها الإقليمية والعالمية اقتصاديًّا وعسكريًّا.

وهـذه الوضعية الفريدة والمتذبذبة للهند مـا بين كلا الجانبين في معادلة القوة والنفوذ إقليميًّا وعالميًّا، تصدى لتفسيرها العديد من الباحثين والمختصين، فيدلل على ذلك "صامويل هنتنغتون" مثلاً في كتابه (صدام الحضارات)، بتصنيفه للهند ضمن الحضارات المتأرجحة، التي تتراوح علاقاتها مع الغرب بين التصادم تـارة والتقارب والتعاون تارة أخرى، ولكنها إلى التعاون والمهادنة أقرب، على عكس الحضارة الصينية ذات التوجه الصدامي والمتحدي بشكل أوضح، وهو ما جعل "هنتنغتون" يصنفها حضارة تحدٍّ، وحتى روسيا باعتبارها دولة منارة وقائد للحضارة السلافية الأرثوذكسية، فهي وإن تم تصنيفها بدورها حضارة متأرجحة فـي علاقاتها مع الغرب بين الصراع والتعـاون، إلا أن علاقاتهما أكثر صراعية وهي إلى المقاومة والرفض أقرب.

ويصف "كيشـور محبوباني" التوجهات المستقبلية للهند بأنها "غير مستقرة بعـد"، فبينمـا تبدو اليابان قد اختارت الغرب بتطلـع وإدراك واع، والصين قد ذهبت عكس التوجه الياباني، ونصبت نفسـها حاملةً لاسـتقلالية آسـيا وتفرد

مســتقبلها ومصيرهــا، نجد الهند وكأنها لا تزال فــي مرحلة اختبار واختيار في رؤاها الإستراتيجية والجهة التي ستميل نحوها بشكل نهائي، فالهند تحتل مكانًا خاصًّــا في المخيال الغربي، فالكثير مــن الغربيين يحملون صورة إيجابية عنها كثقافــة وكحضارة، عكس ما يحدث مــع ثقافات وحضارات أخرى في الصين والعالم الإسلامي (وحتى روسيا)، وهذه النظرة الإيجابية أدت إلى الاعتقاد لدى الغربيين بأنها عندما تبزغ في الأخير كقوة عظمى فإنها ستكون في صف الغرب وليس العكس، وباعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم فذلك بحســبهم سيســهِّل التحاقهــا الطبيعي بالكيان الغربي. وبالمقابل، تســود موجة أفكار لدى مفكري الهند المعاصرين ترفض اعتبار الغرب الحارس الأول لقيم الإنسانية، ويعبِّر عن ذلك الهندي "أمارتيا سين" Amaratya Sen، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، فرغم كونه صديقًا قديمًا للغرب، إلا أنه يؤمن بأن "الزعم بأن الأفكار الأساســية التي تقوم عليها الحرية والتسامح كانت أفكارًا رئيسية للثقافة الغربية خلال الألفية الأولى، وأنها كانت غريبة عن آسيا، هي فكرة مرفوضة تمامًا"[1].

ونميل إلى القول بأن حسم الهند لموقفها واختيارها إلى جانب من ستكون فــي الأخير، ســيكون أحد أهم العوامل المؤثرة فــي ميل كفة القوة نحو طرف في مقابل الطرف الآخر في ذلك الصراع بين قوى الشــرق والغرب؛ إذ إنه لا يمكن لنيودلهي أن تواصل سياسة القفز على الحبلين في آن واحد، وعليها في وقت ما المفاضلة بين الجانبين واتخاذ قرار واضح بشــأن ذلك، واختيارها ذاك ســيكون محكومًا بمتغيرات متعددة، تتعلق بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية البراغماتية، والقيود التي تفرضها خصائصها الجغرافية والجيوبوليتيكية والثقافية، وما يمكن أن يقدمه لها كل طرف من ضمانات وامتيازات، وما يمكن أن يمثله كذلك كل طرف من تهديد ومساس بأمنها ومصالحها في حال نأيها عن جانبه واصطفافها مع الجانب الآخر.

رغم قوة ومتانة الروابط بين الصين وروسيا، إلا أن عوامل الخلاف يمكن تلمســها بشكل واضح في علاقات البلدين، بشأن بعض القضايا الحدودية التي ســممت علاقاتهما في وقت مضى، والتخوف الروســي من الصعود المتنامي

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 223- 227.

للصين اقتصاديًّا وعسـكريًّا، وتهديد ذلك لموقع روسـيا التي أصبح ينظر إليها حسـب الكثيـر من المحللين الغربييـن، على أنها مجرد شـريك صغير وتابع للصيـن خاصة بعد الحرب الروسـية-الأوكرانية، التي جعلت الصين تبدو أنها تتجـه لتكـون الفاعل الأكثر تأثيـرًا وقيادية في علاقـات الطرفين، ناهيك عن تخوفات بشـأن هجرة أعداد كبيرة من الصينيين لمناطق أقصى الشرق الروسي، وتهديد ذلك بتغيير التركيبة السكانية في مناطق تقع على حافة الأراضي الروسية مترامية الأطراف وبعيدًا عن المركز في موسكو؛ مما قد يسهل أية عملية انفصال مسـتقبلاً، ناهيك عن صراع الزعامة المبطن ما بين الصين وروسـيا في مختلف التنظيمـات التي ينتميان إليها ويقودانها مثل البريكس ومنظمة شـنغهاي، فكل منهما تطمح لأن تكون الأكثر هيمنة وقيادية داخل تلك التجمعات.

تواجه أهم الدول القائدة لمسـعى التغيير عالميًّا تحديات داخلية وخارجية قد تعوق تقدمها، فروسيا غارقة في مستنقع الحرب الأوكرانية، وتواجه عقوبات غربية غير مسبوقة، وتحديات إستراتيجية من حلف شمال الأطلسي على حدودها، واقتصادها لا يزال ريعيًّا واسـتخراجيًّا، مع ما يرافق ذلك من هشاشـة في حالة نفاد تلك الموارد أو انخفاض أسعارها، أو فرض حظر على تصديرها للخارج، وسـكانها يشـيخون ونموها الديمغرافي يتراجع، بينما الصين لا تزال تعاني من التبعية للخارج في قضية محورية مثل أمن الطاقة، وهي بحاجة إلى تأمين الموارد الطاقوية بأكثر الوسائل فاعلية وأمانًا لتجنب وقوعها ضحية لنهمها الشديد للطاقة، كما أن القضايا البيئية والخاصة بالتلوث تؤرق صنَّاع القرار في بكين، ولا تزال عقـدة الحفـاظ على وحدة وسـيادة البلاد تمثل هدفًا محوريًّـا، في ظل التوتر بسـبب قضية تايوان، والمخاوف الانفصالية في شـينجيانغ والتبت، والمطالب الاستقلالية في هونغ كونغ، وانخراطها في نزاعات خطيرة في بحارها الجنوبية والشـرقية، فيما الهند لا تزال تكافح لخفض معدلات الفقر، وتحقيق مزيد من الانسـجام الاجتماعي في ظل مجتمع متعدد الأعراق والديانات والثقافات، مع ارتفاع ملحوظ في النعرات الطائفية وارتفاع حدة القومية الهندوسـية المتطرفة، واعتبارهـا من بين أكثر الدول معاناة مـن تبعات التغيرات المناخية، وحاجاتها الطاقوية المتزايدة بشـكل كبير، بمقابل فقر في الموارد وتبعية للخارج في هذا المجال، ووقوعها في بيئة أمنية متوترة في جنوب آسـيا بجوار باكسـتان العدو

التقليدي، والهواجس المستمرة تجاه الجار الصيني العملاق.

مع هيمنة مؤسسات بريتن وودز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومحورية المنظمة العالمية للتجارة على الصعيد العالمي، تبدو الخيارات أمام قوى الشرق لخلق منظومة مالية موازية لتلك الغربية محفوفة بالمخاطر والتحديات، فعمليات إنشاء مثل تلك البدائل المالية تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، كما أن دولاً مثل الصين وروسيا والهند وقوى آسيوية أخرى مندمجة بشكل كبير في شبكات الغرب المالية، مثل نظام سويفت، ومنظمة التجارة، وأسواق التبادلات المالية العالمية التي تجعل من مدن غربية مركزًا رئيسيًّا لها، وهو ما يجعلها تعاني من انكشاف واضح في حالة دخولها في صراع مع أميركا وبقية قوى الغرب، يعرضها لعقوبات مالية وتضييق على اقتصاداتها مثلما حدث لروسيا بعد غزو أوكرانيا، ومثلما تتخوف بيجين أن تتعرض له في حال إقدامها على غزو تايوان.

رغم كل تلك الجهود تبقى مؤسسات بريتن وودز ذات دور محوري على الصعيد الاقتصادي العالمي، وكان صندوق النقد الدولي قد حذَّر من الدور الذي تصبو إليه بريكس عبر إيجاد بدائل للمؤسسات القائمة، لأن ذلك من شأنه أن يوجد المزيد من الاستقطاب والتوترات التجارية، إلى جانب تهديم قيم العولمة والدبلوماسية متعددة الأطراف، لأن تلك المؤسسات المستحدثة قد تسهم في تأجيج حرب باردة مالية واقتصادية ستكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي، كما أن هناك تشكيكًا في مدى قدرة البنوك المستحدثة، مثل بنك التنمية الجديد، في أداء أدوارها بفعالية، في ظل المخاطر المحيطة باستدامة إسهامات التمويل وكفايتها، والخشية من تداعيات انسحاب أحد أعضاء البنك المؤسسين؛ ما قد يؤدي لانهيار البنك بأكمله، كما أن الغرب لن يقف مكتوف الأيدي أمام تلك المساعي المناوئة له، وسيستغل قوته لعرقلتها وتقديم مبادرات بديلة لاجتذاب الدول النامية نحوه في هذا الصراع الضاري[1].

يتطلب إحداث التغيير المرغوب من طرف قوى الشرق المتحدية على صعيد النظام الدولي، تعبئة وتجنيد كم كبير من الموارد، ورسم سياسات وإستراتيجيات آنية ومستقبلية فعالة، وطول نَفَس في تسيير الصراع الشرس مع

(1) آية بدر، مرجع سابق، ص 202.

قوى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وتجنيد البيئة الداخلية أيضًا في تلك الدول لقبول أية تضحيات أو مواقف إستراتيجية صعبة تتخلل هذا المسعى، والاستعداد لأسوأ السيناريوهات والتي قد تتضمن الحرب وعسكرة التفاعلات؛ إذ قد تفرض مقتضيات الصراع استعمال القوة، وعدم الاكتفاء بفرضية الصعود السلمي فقط في هذا المسار.

"المستقبل يحمل في طياته رياح التغيير، ومن يرغبون في الفوز بذلك المستقبل ينبغي عليهم أن يفصلوا أنفسهم عن الماضي.. وشعور التفوق ووهم الخلود"

"جابور شتاينجارت"

الخاتمة

إنها فعلاً لحظة إستراتيجية حاسمة يشهدها النظام العالمي، ولعلها نقطة مفصلية وانتقالية ما بين الأحادية والتعددية، بفضل حالة انقسام جديدة يشهدها التاريخ البشري ما بين الشرق والغرب؛ حيث يتراجع هذا الأخير فيما يصعد الشرق تدريجيًّا، ويمتلك مقومات القوة في مختلف المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وتؤسس قواه الرئيسية غير الراضية عن الهيكل الحالي للنظام الدولي، لتصوراتها الإستراتيجية ولمبادراتها العملية الخاصة بها لإعادة تشكيل سلم القوى، كي يكون متناسبًا مع قوة اقتصادات وجيوش وتكنولوجيات ونفوذ الفاعلين الصاعدين، مثل الصين وروسيا والهند ودول الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، حتى وإن كان هناك تفاوت بين تلك القوى من حيث مدى تماهيها مع دعوات تغيير تركيبة وبنية النظام الدولي؛ حيث تقود الصين وروسيا هذا المسعى بصورة أكثر راديكالية ورفضًا، فيما تؤيد الهند وقوى أخرى ذلك ولكن بشكل أقل حدة، بحكم طبيعة علاقاتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، بينما لا تزال اليابان تقدم نفسها حليفًا وفيًّا للغرب، رغم تصاعد النزعة القومية والدعوات لاستعادة الأمجاد اليابانية والخروج من حالة التقوقع الإستراتيجي، التي تفرضها مقتضيات التفاهمات مع الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكن ما يحدث اليوم يتم التأسيس له تاريخيًّا على أنه "الانقسام الثاني الكبير" بين الشرق والغرب، والذي تعود فيه موازين القوى مرة أخرى نحو قوى الشرق، وذلك بعد أن تسبب ما عُرف تاريخيًّا بـ"الانقسام الأول الكبير" في القرن التاسع عشر وبالتزامن مع الثورة الصناعية الأوروبية، في صعود الغرب وتفوقه على الشرق وخاصة الصين والهند اللتين كانتا على امتداد 1800 سنة قاطرتي الاقتصاد العالمي، قبل أن تخضعا للسيطرة الاستعمارية الغربية التي كانت مدعوة بتطورات تكنولوجية وتفوق عسكري وحيوية اقتصادية كان للثورة الصناعية الفضل الأكبر في إحداثها.

والأكيد أن ما يتم الترتيب له من مؤسسات وهياكل خاصة بالقوى الصاعدة سواء الآسيوية منها أو حليفاتها من خارج القارة مثل البرازيل وجنوب إفريقيا،

وقوى أخرى رافضة بشكل مطلق للهيمنة الغربية مثل إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وغيرها، إنما يعكس انتقالاً من مرحلة التصريحات والخطابات إلى طور التنفيذ والتجسيد العملي، وما مجموعة البريكس وتوسيعها لعضويتها، وتنويع آليات عملها السياسية والاقتصادية إلا مثال على ذلك، كما أن منظمة شنغهاي للتعاون التي تتمحور بؤرة تركيزها على أوراسيا، وتطوير تنسيقها وتعاونها في شتى المجالات، وانفتاحها على التوسع نحو قوى أخرى مؤثرة مثل الهند وباكستان وإيران وحتى بيلاروسيا في المستقبل القريب، نموذج للعمل المؤسسي الإقليمي في منطقة جيوبوليتيكية يعتبرها الفكر الإستراتيجي قلب العالم، وفي ذات الوقت تثير المساعي لتأسيس مؤسسات وبنوك مالية منافسة وبديلة لنظيرتها الغربية قلق الولايات المتحدة وحلفاءها المهيمنين على تلك المؤسسات، التي سيطرت لعقود طويلة على اقتصادات ومصائر الشعوب المغلوبة على أمرها، مع جهود عملية حثيثة لكسر هيمنة الدولار، وزيادة قيمة ومبادلات عملات القوى الصاعدة سواء في علاقاتها التجارية البينية أو مع قوى أخرى عبر العالم، وهو ما يؤسس لطريق طويل نحو بناء نظام مالي عالمي متعدد العملات وغير مهيمَن عليه من طرف العملة الأميركية.

إن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم دوليًّا والمهيمَن عليه غربيًّا وأميركيًّا من جهة، وتزايد عناصر ومقومات القوة لدى عدد من القوى الصاعدة المحسوبة على التكتل الرافض للهيمنة الأميركية، وخاصة لدى كل من الصين وروسيا، هي المحركُ الأساسي لديناميكية التغيير الملحوظة، والتي تصدق عليها منطلقات ومسلَّمات التحول في مراكز القوى التي تنبني عليها نظرية انتقال القوة التي كانت منطلقنا النظري التحليلي في هذا الكتاب، لا سيما أن التفاعلات الدولية المتعلقة بتغيير هيكل القوة عالميًّا لم تعد محصورة في خطابات رفض وعدم رضا فحسب، بل أخذت الطابع العملي والتجسيدي على أرض الواقع، وما سياسات روسيا والصين تجاه قضاياها وأهدافها ومصالحها الإستراتيجية سوى دليل على ما ذهبنا إليه.

فروسيا لم تتردد في التعبير عن رفضها لسياسات الغرب تجاهها وتوسع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نحو حدودها الشرقية والعمل على تطويقها ومحاصرتها، وجسدت ذلك في سياسات قوة تجاه جورجيا، عام 2008،

وضم شــبه جزيرة القرم، عام 2014، وغزو أوكرانيا، عام 2022، والتدخل في ســوريا قبل ذلــك، والتغلغل الحالي في إفريقيا ومزاحمــة النفوذ الغربي هناك بامتياز.

كمــا أن الصين لا تتوانى في التلويح باســتعمال القــوة لحماية مصالحها الأمنية القومية غير القابلة للتفاوض والمســاومة، لاســيما ما تعلق بتايوان وبأي تحرك غربي لدعمها عســكريًّا أو مجرد التضامن معها دبلوماسيًّا، وما مناوراتها الدائمــة فــي المضيق واختراق طائراتها لأجواء الجزيرة، ســوى إنذار لكل من تســول له نفســه، بحســب بيجين، المســاس بحقها التاريخي في تايوان كجزء لا يتجزأ من الوطن الأم الصيني، وهي تمارس دبلوماســية حادة تجاه كل من يعــارض سياســاتها أو ينتقد توجهاتها في القضايــا مثار الجدل مع الغرب مثل حقوق الإنسان والديمقراطية ومصدر فيروس كورونا وغيرها، وهي الدبلوماسية التي تعرف بدبلوماسية "الذئب المحارب"، والتي كانت أستراليا ضحية لها بعد مطالبتها بتحقيق دولي في مصدر فيروس كوفيد- 19 في وقت ســابق، دون أن نغفــل اشــتباكاتها المتعددة مع دول المنطقة التــي تدخل معها في صراع حول ملكية أجزاء من بحري الصين الجنوبي والشــرقي، واســتعمال القوة وإن كانت محدودة لفرض سياســات الأمر الواقع هناك، غير مبالية بالتنديد الأميركي ولا بالقــرارات التحكيميــة لمحكمة العدل الدولية تجاه تلك الجزر، كما أنها تطور قوتها العسكرية بشكل لافت، وما تربعها على قمة أقوى الأساطيل البحرية في العالم ســوى دليل على ذلك، وعلى نجاعة سياســات تحديث جيش التحرير الشعبي التي تتبعها.

ولــم يعد غريبًا الجهر بمطالب ودعوات تغيير الوضع القائم وجعل النظام العالمــي بعيدًا عــن الأحادية ومتماهيًا مع التعددية، التي يفرضها الواقع الدولي المتميــز بتغيــر فــي موازين القوى، وعــودة قوى كانت من قبــل أقطابًا دولية مؤثرة ســواء في التاريخ القريب أو البعيد، وهي الأصوات التي تتعالى ســواء في اجتماعات ولقاءات المؤسســات التي استحدثتها تلك القوى مثل البريكس ومنظمة شــنغهاي، أو المؤسسات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المؤسسات المالية والاقتصادية، بل وترسخ فكرة حتمية التغيير حتــى لدى الغرب وخاصة مفكريه وأكاديمييه الذين يقرون باختلال حاصل في

مختلف مؤشرات القوة مع الشرق، ومنهم حتى من يرى أن الإشكالية لا تكمن في مدى إمكانية حدوث التغيير من عدمه ولكن فقط في توقيته، وينصح القوى الغربية بتقبل ذلك والاستعداد له والتخلي عن التمسك بماضي الريادة والقيادة، أو ما يسميه أحد أكثر المنظرين الغربيين لهذا التغيير والمحللين له الألماني "جابور شتاينجارت" بـ"عقدة التفوق الغربي ووهم الخلود".

غير أن هذه العملية التاريخية لانتقال القوة التي نشهدها حاليًّا، تعتمد مخرجاتها ومحصلتها النهائية على عدة عوامل، منها ما يتعلق بمدى وضوح رؤية القوى التي تقود مسعى تغيير هيكل النظام الدولي، ومدى قدرتها على تقريب وجهات نظرها وتجاوز خلافاتها، وموازنتها لعلاقاتها البينية من جهة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى، كما أن القوى التقليدية الغربية التي هيمنت على النظام الدولي منذ عصر الثورة الصناعية وعهد المركزية الأوروبية، وصولاً إلى القيادة الأميركية والمركزية الغربية، لا يمكن أن نتصور تنازلها بسهولة عن القمة العالمية، وهو ما يفسح المجال لحسابات معقدة وتوقعات متباينة بشأن طبيعة عملية الانتقال التي ستحصل، وما إذا كانت ستكون بشكل سلمي أو صراعي، وما إذا كانت أيضًا ستضمن تشكيل نظام دولي أكثر استقرارًا، أم إنها ستُدخل العالم في دوامة فوضى دولية جديدة قد تجر تلك القوى لعسكرة متزايدة واحتمالات تصادم، وهو ما ينذر به سيناريو الانتقال الصراعي، فيما يتجه سيناريو الانتقال التوافقي نحو تسويات وحالات قبول متبادل وتنازلات، لتجنب الأسوأ وحفظ الاستقرار على المستوى العالمي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب

01- آرثر هيرمان، فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000).

02- باتريك جيه بوكانن، موت الغرب: أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة ومحمد بن حامد الأحمري، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005).

03- بيتر جي كاتزنشتاين، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة رقم 385، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).

04- تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017).

05- جابور شتاينجارت، الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟، ترجمة علا أحمد إصلاح، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2011). 06- جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2003).

07- جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

08- جون ميرشايمر، "مأساة سياسة القوى العظمي"، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، 2012).

09- جيمس دورتي وروبرت بالتيسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

10- ريتشارد كوك وكريس سميث، انتحار الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، (الرياض/ أبوظبي، دار كلمة، مكتبة العبيكان، 2009).
11- سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرون: هل سيكون أميركيًّا؟، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).
12- صمويـل هنتنغتون، صـدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999).
13- عبد القادر دندن، **صراع القوى الكبرى في الهندوباسـيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإسـتراتيجية لآسـيا،** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسـات، مايو/ أيار 2023).
14- ـــــــــــــ، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021).
15- ـــــــــــــ، حقوق الإنسـان.. رؤى فكرية وسياسـية، (قسـنطينة- الجزائر، دار كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019).
16- ـــــــــــــ (محـرر)، **جيوبوليتيـك النزاعـات فـي قارة آسـيا: الخصوصيـات- الديناميات- التداعيات،** (القاهـرة، المكتب العربي للمعارف، 2021).
17- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية،** (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004).
18- كيشـور محبوباني، **نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشـرق،** ترجمة سـمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009).
19- محمد عبد السلام، **"القوة"،** سلسـلة موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002).
20- ـــــــــــــ، الجغرافيا السياسـية: دراسـة نظريـة وتطبيقات عالمية، (مكتبة نور، 2020).
21- وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا سـتقدم الصين للعالم؟، ترجمة رشـا

كمال وشـيماء كمال، (القاهرة، دار سما للنشـر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2017).
22- ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسـية والثقافية، ترجمة سـعيد منتاق، سلسـلة عالـم المعرفة رقم 397، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013).

التقارير

01- محمد شـفيق علام، "**تحول القوة في العلاقـات الدولية.. دروس للأمة**"، التقريـر الإسـتراتيجي الثامن، (القاهرة، المركز العربي للدراسـات الإنسـانية، 2011).

02- التعـاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشـعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021).

المجلات والدوريات

01- أبوبكر الدسوقي، "**أهداف ومآلات الصعود الصيني**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
02- إسـراء إسماعيل، "**محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
03- أندرو ألبير شـوقي، "تراجع الغرب: دلالات التفوق التكنولوجي الروسي والصيني"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2022.
04- آيـة بـدر، "**قمة بريكـس 2023 وطموح موازنة القوى الغربية**"، السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
05- خالد أحمد عبد الحميد، "**المآلات المسـتقبلية للتنافس الدولي المتصاعد فـي القـارة الإفريقية**"، السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسـات السياسـية

والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
06- ريهام المغربي، "**حدود فاعلية القوة الناعمة للصين**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراســات السياسية والإســتراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
07- شــارف عبــد القادر ورمضاني لعلا، "دعائم النمــوذج الهندي في اقتصاد معرفي تنافسي"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد 7، العدد 12، يونيو/ حزيران 2017.
08- ضياء حسني، "**الخروج من أزمة الرأسمالية أم من رأسمالية الأزمة؟**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 64، أكتوبر/ تشرين الأول، 2016.
09- عادل مهنى، "**مقتضيات نظام نقدي عالمي جديد**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراســات السياسية والإســتراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
10- عبد الحق دحمان، "التحالف الشــرقي المقبل: منظمة شــنغهاي للتعاون والتوجــه نحو العالمية"، سياســات عربيــة، المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسيات، الدوحة، العدد 16، يناير/ كانون الثاني 2015.
11- عبد القادر دندن، "إســتراتيجية الصين في الصراع حول الهندوباســيفيك"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 231، يناير/ كانون الثاني 2023.
12- علــي الدين هلال، "لماذا تتقدم دول كبرى.. وتتراجع أخرى؟"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2022.
13- عمرو عبد العاطي، "**المواجهة والتعاون سياســتان حاكمتان في المنافســة الأميركيــة- الصينيــة**"، السياســة الدولية، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
14- ـــــــــــــــ، "**الرهان المراوغ.. عوامل إعاقة إســتراتيجية القوة الذكية الأميركيــة**"، ملحق تحولات إســتراتيجية لمجلة السياســة الدولية بعنوان **القوة**

الذكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018.

15- مالك عوني، "**إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأميركية للنظام الدولي**"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان **القوة الذكية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018.

16- مدحت نافع، "مؤسسات بديلة: ملامح النظام الاقتصادي العالمي في عصر صراعات القوى الكبرى"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2022.

17- محمد أبو غزلة، "**تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.

18- محمد كمال، "**الصين ومآلات النظام الدولي**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 85، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.

19- محمد مختار الشنقيطي، "**شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي**"، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات- قطر، العدد 18، أبريل/ نيسان-مايو/ أيار 2023.

20- محمد مطاوع، "**طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي، والتحديات**"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 46، سبتمبر/ أيلول 2020.

21- نورهان الشيخ، "**التحالف الصيني-الروسي وقيادة تغيير النظام الدولي**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، يوليو/ تموز 2023.

22- هدير أبو زيد، "**حرب الرقائق الإلكترونية بين الولايات المتحدة والصين.. الملامح والأبعاد**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.

23- هدير طلعت سـعيد، "**السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.

24- مجموعة محررين، "**ما بعد الرأسـمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروبًا**"، ترجمة: سـحر توفيق، مجلة الثقافـة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 182، مارس/ آذار- أبريل/ نيسان 2016.

مواقع الإنترنت

01- إبراهيـم درويش، "**نيويورك تايمـز: احتلال الغوغاء للكونغرس هز صورة أميـركا كمنـارة للديمقراطية في العالم**"، صحيفة القدس العربي، 8 يناير/ كانون الثانـي 2021، (تاريـخ الدخـول: 28 يوليو/ تمـوز 2023)، فـي:.https://bit ly/3bjtB26

02- أحمد دياب، "**الشـراكة عبر الأطلسـي: رهانات "التبادل الحر بين واشنطن وأوروبا**"، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 مايو/ أيار 2016، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: **https://2u.pw/Vn12AMc**

03- أماني السنوار، "**كابوس ترامب المدمر للشراكة الأميركية الأوروبية**"، الجزيرة نت، 12 يونيو/ حزيران 2018، (تاريخ الدخول: 5 أغسـطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/2RTqSvI

04- باسـم راشـد، "**تداعيـات مبادرة الحـزام والطريق على توازنات الشـرق الأوسـط**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسـات المتقدمة، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، (تاريـخ الدخول: 26 يناير/ كانـون الثاني 2023)، في: //:https futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4257

05- جيهان أبو اليزيد، "**البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة**"، مجلة أعمال، 2011. في: /http://www.businesstendersmag.com/ar

06- راشـد عليموف، **دور منظمة شـنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن**، وقائع الأمم المتحدة، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015 (تاريخ

الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949

07- رامي القليوبي، "**القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي**"، العربي الجديد، 27 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/bEiqEpl

08- رغيد أيوب، "**الرقائق الإلكترونية نفط المستقبل.. ما مكوناتها؟ وكيف تعمل؟**"، الجزيرة نت، 2 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.aljazeera.net/tech/2023/3/2

09- سالمة الموشي، "**الكتاب الذي يُدخل السجن ويغير النهضة الآسيوية**"، يومية إيلاف الإلكترونية، 12 مايو/ أيار 2004، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/ آب 2023)، في: https://elaph.com/Web/Archive/1084374437911626100.htm

10- عارف عبد البصير، "**أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة الدور الصيني؟**"، الجزيرة نت (ميدان)، 13 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/JEGcMOE

11- عبد الحق الزموري، "**نحو نظام عالمي جديد: قراءة في كتاب جيرارد شاليو**"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html

12- عبد القادر دندن، "**على خطى "زينغ هي".. زمان الوصل في جوهانسبورغ**"، موقع العين الإخباري، 9 فبراير/ شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: https://al-ain.com/article/21071

13- عز الدين عبد المولى، "حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الإستراتيجية المتغيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)، في: https: / /studies. aljazeera.net /ar /article /5291

14- عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة

الأميركية"، عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061/

15- كارينا فايزولينا، منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة ومتطلبات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/نيسان 2023)، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html

16- مروى صبري الإمام، التوجهات المختلفة في الفكر الإستراتيجي الروسي، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد التاسع، العدد 9، سبتمبر/أيلول 2006، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/نيسان 2023)، في: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/REID43.HTM

17- محمد سعد، "قمة منظمة شنغهاي 2017: انضمام الهند وباكستان وتعهدات بالقضاء على الإرهاب"، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 9 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/نيسان 2023)، في: https://m.youm7.com/story/2017/6/9/3276665/

18- محمد علوش، "روسيا وتوازن القوى في الشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 9 يناير/كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/آب 2023)، في: https://2u.pw/n2mm6l

19- ناصر السهلي، "الصين وأدوار الوساطة لحل النزاعات: محاولة لعب دور عالمي"، العربي الجديد، 28 أبريل/نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/تموز 2023)، في: https://2u.pw/BC3wbh3

20- نبيل البكيري، **"أنور إبراهيم الذي لا يعرف الهزيمة"**، العربي الجديد، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/آب 2023)، في: https://2u.pw/QoERCRX

21- نور الدين إسكندر، **"وشم مرعب على وجه الديمقراطية الأميركية"**، عن موقع قناة الميادين، 12 يناير/كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/تموز 2023)، في: https://bit.ly/2NgMKtK

22- "كيــف امتلكــت تايــوان الفقيرة أهم وأقوى شــركة فــي العالم، المخبر الاقتصادي"،17 أبريل/ نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=TlJSUhxQTYA&t=600s

23- "6 مليــارات دولار صادرات الهند من برامج الكمبيوتر"، صحيفة الجزيرة الإلكترونية (السعودية)، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيســان 2023)، فــي: https: / /www.al-jazirah.com /2001 /20011004 / ev6.htm

24- "هل تنضم مصر والســعودية والجزائر لأقــوى تحالف تتزعمه الصين؟"، المخبر الاقتصادي، 15 أبريل/ نيســان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في: https: / /www.youtube.com /watch?v=W6rB5bMcXKk

25- "**مدير الاســتخبارات الأميركية: لم نعد وحدنا الكبار في الحي.. وعلاقات الصين وروســيا تمثل تحديًا هائلاً**"، موقع القاهرة 24، 12 أبريل/ نيسان 2023، (تاريــخ الدخول: 18 أبريل/ نيســان 2023)، فــي: **https: / /www.cairo24. com /1781029**

26- "**من أهدافها التخلص من الدولار.. ماذا تعرف عن منظمة البريكس؟**"، قناة الجزيرة، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=HvbUh5He8cg&t=38s

27- "منظمة شنغهاي للتعاون"، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015 (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيســان 2023)، في: https: / /dppa.un.org /ar /shanghai-cooperation-organization

28- "البنك الآســيوي للاســتثمار في البنية التحتية محرك جديد لتنمية آســيا والعالــم"، موقــع الصين اليــوم، 23 مايو/ أيــار 2015، (تاريــخ الدخول: 27 أبريل/ نيســان 2023)، فــي: http: / /www.chinatoday.com.cn /ctarabic / content/ 24/ 201506/ se_693442.htm

29- "بعملــة موحــدة جديدة.. كيف تســعى مجموعة "بريكــس" للإطاحة بالــدولار؟"، موقــع TRT عربــي، 10 أبريل/ نيســان 2023، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيســان 2023)، فــي: ttps://www.trtarabi.com/explainers-politics/12686916

30- "شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 15 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: **http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html**

31- "نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته"، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات، 28 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: https: / /studies. aljazeera.net /ar /article /5305

32- "أميركا أولاً: تداعيات انسحاب واشنطن من أفغانستان على نفوذها الدولي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 أغسطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: https://2u.pw/flrDjtO

33- "اتفاق "أوكوس" مع أستراليا.. الصين تعتبره تهديدًا للاستقرار وبلينكن يرحب بدور أوروبي"، موقع الجزيرة نت، 16 سبتمبر/ أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/ أيلول 2022)، في: https://bit.ly/2Ybwgs7

34- "الصين: لن نسمح أبدًا بالتنمر علينا أو اضطهادنا"، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2021)، في: https://bit.ly/3uqQV73

35- مبادرة بكين: لماذا أعلنت الصين عن رغبتها في إنهاء الحرب الأوكرانية؟، إنترريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 27 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، https://2u.pw/MomiYrF

36- "مشاركة الصين بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، موقع التليفزيون الصيني CGTN، 12 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/ آب 2023)، في: https://arabic.cgtn.com/news/2023-03-12/1634816075591147522/index.html

37- "الصراع على بحر الصين"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة الشرق نيوز، 27 مايو/ أيار 2022، (تاريخ الدخول: 7 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: https: / / www.youtube.com /watch?v=BaEkVr3xiDQ

38- "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، إنتريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 19 سبتمبر/أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2023)، في: https: //2u.pw/ jgQ1iDR

39- **"لكسر هيمنة الدولار.. الصين تواصل مساعيها لرقمنة عملتها المحلية"**، الجزيرة نت، 10 سبتمبر/أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2023)، في: **https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/10**

40- "الصين: لن نسمح أبدًا بالتنمر علينا أو اضطهادنا"، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/تموز 2023)، في: https: //bit.ly /3uqQV73

41- "إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة دي دبليو (DW)، 31 يوليو/تموز 2022، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/حزيران 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=9hVY1ys9rs_

42- **"البرازيل والأرجنتين والسعودية تعتمد اليوان الصيني.. ما السبب؟"**، قناة الجزيرة، 23 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/آب 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=FztkElKVAlM&t=8s

43- "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، وكالة سبوتينك للأنباء، 10 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/آب 2023)، في: https: //2u. pw /Zf3cvfx

44- **"جنوب إفريقيا تعلن طلب 22 دولة الانضمام إلى مجموعة بريكس"**، الجزيرة نت، 21 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/أيلول 2023)، في: https: //2u.pw /97rGixN

45- "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصاديًّا ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، العربي الجديد، 25 أغسطس/آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/أيلول 2023)، في: https: //2u.pw /Fe9m5eR

46- "مجموعة "بريكس" تتوسع... شكوك حول نظام اقتصادي عالمي مواز"، العربي الجديد، 22 أغسطس/آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/أيلول 2023)، في: https: //2u.pw /7FIkueS

47- "رموز السلطة: بيتر الأكبر"، وثائقيات الجزيرة الوثائقية، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 25 أغســطس/ آب 2023)، في: https://www.youtube.com/watch?v=JJNOjguYm5A&t=2s

المراجع الإنجليزية

Books:

01- John Rapley, **Understanding Development: Theory and Practice in the Third World**, (Boulder- USA, Lynne Rienner publishers, Third Edition, 2007).

02- Midlarsky Manus (Ed), **Handbook Of War Studies**, (New York, Routledge Revivals, First Edition 1989.)

Periodicals:

01- Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta, "Emerging powers, North–South relations and global climate politics", International Affairs, 88, 3 (2012).

02- Andrey Shelepov, **Comparative Prospects of the New Development Bank and Asian Infrastructure Investment Bank**, International Organisations Research Journal, Vol 11, N° 3, January 2016.

03- David Niebel, **The Power Transition Theory and the Sino-American Contention for Power**, Towson University Journal of International Affairs, Volume LIV – Number 1, Fall 2020.

04- Efsane Deniz Baş, **Book review of Conflict and Cooperation in the Indo-Pacific: New Geopolitical Realities**, Perceptions, Volume XXVII Number 1, (Spring-Summer 2022).

05- Ernest J. Wilson, **Hard power, Soft power, Smart power**, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Sciences, 616, March 2008.

06- Feng Liu,"**The recalibration of Chinese assertiveness: China's responses to the Indo-Pacific challenge**", International Affairs, N° 96, January 2020.

07- Giulio M. Gallarotti, **Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness,** Journal of Strategic Studies, 38, 3, 2015.

08- Harsh V. Pant, **The Moscow – Beijing – Delhi 'Strategic Triangle': An Idea Whose Time May Never Come**, Security Dialogue, vol. 35, N°. 3, September 2004.

09- Hugo Bras Martins da Costa, **Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?**, (Book review), Brazilian political science review, 2018 (12) 3.

10- Irina Yarygina and Lubov Krylova, **BRICS investment policy in contemporary environment**, BRICS Journal of Economics, Volume 4, Number 2, 2023.

11- Jonathan M. Dicicco and Jack S. Levy, Power Shifts and problem Shifts: The evolutions of the power transition research program, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 43, No. 6. (Dec., 1999).

12- Jonathan M. DiCicco, **Power Transition Theory and the Essence of Revisionism**, Oxford Research Encyclopedia of Politics, September 2017.

13- Michael Barnett and Raymond Duvall, Power in International Politics, International Organization, 59, Winter 2005.

14- Mikael Weissmann, **Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement**", Journal of China and international relations, *3* (1), **15-** Mohammad Reza Hafeznia, **Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis**, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, Winter 2023.

16- Nilanthi Samaranayake, **The Indian Ocean's Key Role in the Indo-Pacific Rules-based International Order**, the Journal of Indo-Pacific Affairs, (Alabama, Air University Press, December 2020). May 2015.

17- Richard Hanania, **Graham Allison and the Thucydides Trap Myth**, Strategic Studies Quarterly, Winter 2021.

18- Thokozani Simelane, **Nexus between energy and development: The case of BRICS**, BRICS Academic Review, Issue 05, 2021. p. 56.

19- V. K. Grover, "**The Strategic Triangle**", India Quarterly, Volume 58, Issue 1, January 1, 2002.

20- Yi Feng, **Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century**, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013).

Reports and Working papers:

01- 2022 National defense strategy of The United States of America, **(**Washington, U.S. Department of Defense, 2022).

02- Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, **Dreaming With BRICs: The Path to 2050**, Global Economics Paper No 99, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 1st October 2003).

03- Eric S. Edelman, **Understanding America's Contested Pri**macy, Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010.

04- Igor Denisov, **Russia-India-China Triangle – From Russian Perspective**, Discussion Paper for The 11th Berlin Conference on Asian Security (BCAS), Triangular formations in Asia Genesis, 194 strategies, value added and limitations, Berlin, September 7-8, 2017.

05- Jim O'Neil, **Building Better Global Economic BRICs**, Global Economics Paper No 66, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 31th November 2001).

Thesis:

1- José Pedro Filipe de Oliveira Baptista, **Power transitions and conflict Applying power transition theory and liberalinstitutionalist theory to US-China relations**, Master's Degree Peace and Conflict Studies, University of Oslo, Denmark, Spring 2012.

2- Shengyang Li, **An Exploitable Theory: Thucydides's Trap Model Percieved By The Chinese Government,** A Thesis submitted for master's degree, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington D.C. April 2020.

Web Sites:

01- Abanti Bhattacharya, **The Fallacy in the Russia-India-China Triangle**, Institute of Defense Studies and Analyses, Volume 28, Issue 2, April 2004. http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China Triangle_abhattacharya_0404. Accessed March 30, 2023.

02- Bobo Lo, **New order for old triangle The Russia-China-India Matrix**, Russie. Nei.Visions, N°. 100, Note de L'institut Français des relations internationales (Ifri), April 2017. p. 5. https://www.ifri.org/en/publications/notes-de-lifri/russieneivisions/new-order-old-triangles-russia-china-india-matrix. Accessed April 20, 2023.

03- Chris Devonshire-Ellis, **The Putin-Xi Summit – Their Joint Statement and Analysis**, China Briefing, March 22, 2023. https://www.china-briefing.com/news/the-putin-xi-summit-their-joint-statement-and-analysis/. Accessed April 16, 2023.

04- Derek Thompson, The Economic History of the Last 2,000 Years in 1 Little Graph, The Atlantic, June 19, 2012. https://www.theatlantic.com/business/archive/2012/06/the-economic-history-of-the-last-2-000-years-in-1-little-graph/258676. Accessed April 12, 2023.

05- Ejaz Hussain, The SCO dynamism, The News On Sunday, July 9, 2023, Accessed August 11, 2023. https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1088388-the-sco-dynamism.

06- Evert-Jan Ouweneel, 18 of the last 20 centuries China and India were the biggest economies, Urbanlogic, 1 February 2019. **https://urbanlogics.eu/china-india-biggest-economies/**. Accessed April 12, 2023.

07- Iwashita Akihiro, **Primakov Redux? Russia and the "Strategic Triangles" in Asia**, 2006. p. p. 165, 166. "http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09_iwashita.pdf". Accessed April 1, 2023.

08- Kevin Rudd, "Strategic Trends across The Indo-Pacific region" , The Interpreter features, The Lowy Institute, New York, 7 May 2019. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/strategic-trends-across-indo-pacific-region. Accessed April 10, 2023.

09- Leonid Savin, "**The Pentagon's New Strategy For The Indo-Pacific Region** ", 6 June 2019. https://www.geopolitical.re/en/article/pentagons-new-strategy-indo-pacific-region. Accessed March 15, 2022.

10- Michael Schiffer. **The U.S. and rising powers.** G r e a t D e c i s i o n s 2 0 0 9. www.greatdecisions.org. Accessed March 28, 2023.

11- **Narayan Ammachchi**, Infographic: The Stunning Ten-Year Explosion of India's Software Services Exports, Nearshore Americas, October 2022. nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/. Accessed April 15, 2023.

12- Tom Peeters, **China's Options in the Ukraine War: Bandwagoning with Russia or Being a Real Mediator**, 15 April 2022. Beyond the horizon, https://behorizon.org/chinas-options-in-the-ukraine-war-bandwagoning-with-russia-or-being-a-real-mediator/. Accessed March 25, 2023.

13- Agreement on the New Development Bank – Fortaleza, New development bank official site, July 15, 2014. https://www.ndb.int/wp-content/uploads/2022/11/Agreement-on-the-New-Development-Bank.pdf. Accessed April 24, 2023.

14- Joint statement of the Russian federation and the People's Repubic of China on the international relations entering a new era and the global sustainable development, President of Russia, 4 February 2022. http://www.en.kremlin.ru/supplement/5770. Accessed April 17, 2023.

15- Semiconductor Manufacturing by country 2023, World Population Review, 2023. Accessed April 17, 2023. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/semiconductor-manufacturing-by-country

16- Top 10 leading global trade countries as per world import-export data, SEAIR Exim Solution, Feb 28, 2023. https://www.seair.co.in/blog/top-10-leading-global-trade-countries-as-per-world-import-export.aspx. Accessed April 17, 2023.

17- U.S. Trade Trends, Washington international trade association (WITA), 2022. https://www.wita.org/ustrade/us-trade-trends/. Accessed April 17, 2023.

18- World's top semiconductor producers, ShipHub Report, 2023. Accessed April 16, 2023. https://www.shiphub.co/worlds-top-semiconductors-producers/

19- World history by per capital GDP, 25 Aug 2010. https://www.livemint.com/Opinion/Nb7KkZ3yOVSNW3vHf9K1oM/World-history-by-per-capita-GDP.html. Accessed April 10, 2023.

20- John Mershaimer: Is China the real winner of Ukraine war?, Gita Wirjawan, April 28, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=Yl7goPRw_eE&t=32s.

21- Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s.

22- China debate: John Mearsheimer Vs Hugh White, Centre for Independent Studies, August 13, 2019. Accessed August 5, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=oRlt1vbnXhQ&t=1609s

23- John Mearsheimer: The Great Delusion, PolisciCarleton, Feb 13, 2020. Accessed August 10, 2023. https://www.youtube.com/watch?v=nZVIaXFN2lU&t=2651s.

24- Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for UPSC Exam, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August 11, 2023. https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2

هذا الكتاب

تبرز أهمية هذا الكتاب من كونه محاولة لفهم واستيعاب "الزلزال العظيم" الذي يمكن أن يشهده العالم في حال تغيرت موازين القوى مستقبلاً لصالح قوى الشرق؛ مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للمنطقة العربية من ضرورات التكيف والتموضع بالشكل الصحيح للاستفادة من الوضع الجديد، ورسم شبكة علاقات وتحالفات بديلة تراعي مصلحة شعوب المنطقة ودولها، وتقليل حجم الصدمة الذي يمكن أن يصيبها جرَّاء هذا التغيير.

يؤكد المؤلف على أن عملية انتقال القوة التي يشهدها العالم حاليًّا تعتمد مخرجاتها على عدة عوامل، أبرزها مدى وضوح رؤية القوى التي تقود مسعى تغيير هيكل النظام الدولي، وعلى رأسها الصين وروسيا، وقدرتها على تقريب وجهات نظرها وتجاوز خلافاتها وموازنتها لعلاقاتها البينية من جهة، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية.

يشير الكاتب إلى أن القوى الغربية التقليدية التي هيمنت على النظام الدولي منذ عصر الثورة الصناعية وصولاً إلى القيادة الأميركية الحالية لا يمكن لها أن تتنازل بسهولة عن قيادتها للنظام الدولي، وهو ما يفسح المجال أمام حسابات معقدة وتوقعات متباينة بشأن "طبيعة عملية الانتقال" التي ستحصل، وما إذا كانت ستتم بـ"شكل سلمي" تنحو منحى التسويات والتنازلات لتجنب الأسوأ وحفظ الاستقرار على المستوى العالمي، أم بـ"شكل صراعي" يُدخل العالم في دوامة فوضى دولية قد تجر تلك القوى لعسكرة متزايدة واحتمالات تصادم.

المؤلف

عبد القادر دندن، أستاذ محاضر بجامعة عنابة بالجزائر، وباحث مختص في الشؤون الآسيوية. صدر له العديد من المؤلفات ذات الصلة بالشأن الآسيوي، من بينها: "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك"، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات، و"الصين وأزمة الطاقة"، عن منشورات مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1، و"الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الصين"، عن مركز الكتاب الأكاديمي بالأردن، فضلاً عن إشرافه على تحرير وإعداد عدة مشاريع بحثية، منها المؤلف الجماعي حول "جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا"، و"الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية"، و"جيوبوليتيك المضائق والممرات البحرية العالمية". نشر مجموعة من الدراسات في مجلات عربية مرموقة، وعضو عدة هيئات علمية ولجان استشارية لمراكز بحثية ومجلات محكَّمة، وينتسب لعدة مخابر بحثية أكاديمية في الجامعات الجزائرية.



studies.aljazeera.net